وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: دراسات في التنمية الإقليمية والمحلية

بعنوان

آليات تطوير القطاع الفلاحي كأداة للتنمية الإقليمية والمحلية بالجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2022

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

❖ بن زعلة إسماعيل ✍ مسعودي عبد الهادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د رمضاني لعلا	أستاذ	جامعة الأغواط	رئيسا
أ.د مسعودي عبد الهادي	أستاذ	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
أ.د يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
د. بن مويزة مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا
د. عثماني مصطفى	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
د. جدي العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

نوقشت وأجيزت يوم: 2022/10/13

السنة الجامعية: 2021-2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: دراسات في التنمية الإقليمية والمحلية

بعنوان

آليات تطوير القطاع الفلاحي كأداة للتنمية الإقليمية والمحلية بالجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2022

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

❖ بن زعلة إسماعيل ✍ مسعودي عبد الهادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د رمضاني لعلا	أستاذ	جامعة الأغواط	رئيسا
أ.د مسعودي عبد الهادي	أستاذ	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
أ.د يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
د. بن مويزة مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا
د. عثماني مصطفى	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
د. جدي العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

نوقشت وأجيزت يوم: 2022/10/13

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح مدى تطور القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الآليات لتحقيق التنمية الإقليمية والمحلية، باعتبار أن الجزائر تتميز بتوفر الإمكانيات البشرية والمادية والطبيعية التي تسمح لها بتحقيق هذه الأهداف، حيث عالجت إشكالية إمكانية النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري وإلى أي مدى يمكن تعزيز دوره في التنمية الإقليمية والمحلية كبديل اقتصادي واستثماري، بالاعتماد على المنهج المتكامل من خلال الوصف والتحليل لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية القياسية واعتماد برنامج **EVIWS 12** لدراسة قياسية للفترة 1980–2022، اعتمدنا فيها على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وتم القيام بنموذجين الأول خاص بتطوير الإنتاج الفلاحي والثاني بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على التمويل والتأمين الفلاحيين والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية واستصلاحها وكذا الصناعات الغذائية لتطوير الإنتاج الفلاحي والرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، إلا أنه يبقى القطاع الفلاحي يعاني من مشاكل تسييرية وتقنية وفي بعض الأحيان طبيعية تحد من تطوره، لذا أوصت الدراسة بضرورة اتباع سبل سهلة ومتنوعة في الإرشاد الفلاحي للقضاء على تدني الإنتاج وتحفيزهم للإنتاج بغرض الاستثمار وتوفير سبل التسويق لمنتجاتهم، حيث يبقى القطاع الفلاحي في حاجة إلى تظافر الجهود بين المستثمرين والدولة وحتى بسطاء الفلاحين لتطور هذا القطاع وفعاليته في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، تنمية إقليمية، تنمية محلية، تنمية فلاحية، انتاج فلاحي، قيمة مضافة، منهجية ARDL.

Abstract:

This study aims to try to clarify the extent of the development of the agricultural sector through a range of mechanisms to achieve regional and local development, considering that Algeria is characterized by the availability of human, material and natural capabilities that allow it to achieve these goals. Where the study addressed the problem of the possibility of promoting the Algerian agricultural sector and the extent to which its role in regional and local development can be enhanced as an economic and investment alternative. And relied on the integrated approach through the description and analysis of the study variables, in addition to the standard statistical tools and the adoption of the EVIWS 12 program for a standard study for the period 1980-2022. In which we relied on the methodology of self-regression of the slowing distributed time gaps ARDL, and two models were carried out, the first for the development of agricultural production and the second for the added value of the agricultural sector.

The study arrived to that it can be relied up on agricultural finance and insurance and the optimal exploitation and reclamation of agricultural land as well as the food industries to develop agricultural production and raise the added value of the agricultural sector.

However, the agricultural sector continues to suffer from management, technical and sometimes natural problems that limit its development. Therefore, the study recommended the need to follow easy and diverse ways in agricultural extension to eliminate the decline in production and motivate them to produce for the purpose of investment and provide marketing means for their products. Where the agricultural sector remains in need of concerted efforts between investors, the state and even simple peasants for the development of this sector and its effectiveness in achieving regional and local development.

Keywords: agricultural sector, regional development, local development, agricultural development, agricultural production, added value, ARDL methodology.

الإهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ﴾ رواه أبو داود (1672)، وصححه الألباني في سنن أبي داود.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

الذي خلقني فسواني فأحسن صورتي إلى من يطعمني ويسقيني وإذا مرضت فهو يشفيني، إلى الذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين إلى الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم.

فالحمد لله والشكر لله الذي أنعم علي بنعمته وقدرني على هذا لعلي أجد في عملي القبول والرضى فيرفع فيه مقامي عنده

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من وصاني بهما المولى العظيم حيث قال تعالى بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ صدق الله العظيم. سورة الإسراء الآية 23.

إلى أول كلمة نطقها لساني وأول حنان غمر فؤادي ولأول دفئ في حياتي إلى التي أبصرت النور في حضنها وغمرتني بسيول عطفها إلى التي أشتاق إليها اشتياق الأرض للماء إليك أيتها الغالية على قلبي ونور عيني إليك "يا أماه الحبيبة"

إلى اليد الطاهرة الطيبة التي عبدت لي طريق الحياة، إلى من جعل فرحتي لا تفارقني بسعة قلبه إلى منبع الحب والتضحية إلى من أنار لي الدرب إليك "يا أبتاه الحبيب" أطال الله في عمرك

إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا لي وتحملتني في كل فترة صعبة حتى هانت العقبات وبنتاي نور عيناي إنصاف وإخلاص أطال الله في عمرهما وحفظهما

إلى شموع العائلة ولآلئ قلبي: محمد، إبراهيم، لخضر، فضيلة

إلى زوجات إخوتي وكل العائلة خاصة العم شتوح

إلى الأخ والحبيب والصديق أحمد حمامة

إلى الأحباب والأصحاب والزملاء الذين أخذوا مكانة في قلبي

إلى من دعمني في مشواري وأعانني وأطرني أستاذي الفاضل مسعودي عبد الهادي

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أناروا لي دربي

إلى الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى الذين إن لم يسعهم القلم والورق فقد وسعتهم الروح والقلب

إلى كل من ساعدني بجهد أو دعاء أو حتى كلمة طيبة أو بسمة صادقة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

إسماعيل بن زعلة

شكر وعرفان

قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ صدق الله العظيم سورة الضحى الآية 11.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾ رواه أبو داود (4811)، وصححه الألباني في سنن أبي داود.

لله الحمد من قبل ومن بعد له الحمد ملئ السماوات والأرض وملئ ما بينهما وملئ ما شاء بعد ذلك اللهم لك الحمد على فضلك ولك الحمد على إتمام هذه الأطروحة حمدا يليق بجلالك وعظيم سلطانك وفضلك وإحسانك.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الذي كنت عبئا عليه رغم كل الظروف أستاذي وقدوتي عبد الهادي مسعودي حفظه الله ورعاه ومده بالنجاحات والتفوق لما قدمه لي من نصح وتوجيه وتأطير رغم مشاغله.

الشكر موصول أيضا إلى من أعانني في الدراسة التطبيقية لهم مني كل التقدير والاحترام.

كما لا أنسى جزيل الشكر للدكاترة والأساتذة الفاضلين على المساعدة المقدمة لنا لهم منا كل الاحترام والتقدير وأدامهم الله وحفظهم ورعاهم.

ولا يفوتني أن نتقدم بالشكر لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على الجهود المبذولة حفظهم الله.

كما أشكر الأستاذ الدكتور نشأت إدوارد من جمهورية مصر الشقيقة على ما قدمه لي من عون وحفاوة استقبال.

إلى كل من مد لنا يد العون والدعم نشكركم جميعا شكرا يبلغ عنان السماء وعرفان بكل ما قدمتموه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص	I
Abstract	II
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول والأشكال	XI
فهرس الملاحق	XIII
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: تطوير القطاع الفلاحي	
تمهيد	2
المبحث الأول: التنمية الإقليمية والمحلية	3
المطلب الأول: التنمية المحلية	3
المطلب الثاني: التنمية الإقليمية	6
المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقليمية واستراتيجياتها	7
المطلب الرابع: التخطيط الإقليمي وأبعاد التنمية	11
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية	13
المطلب الأول: الفلاحة أسس ومفاهيم	13
المطلب الثاني: أهمية التنمية الفلاحية ومتطلباتها	19
المطلب الثالث: دور الفلاحة في تحقيق التنمية	22
المطلب الرابع: أنواع السياسات الفلاحية	23
المبحث الثالث: ركائز القطاع الفلاحي وتطويره	27
المطلب الأول: الإنتاج الفلاحي	27
المطلب الثاني: الاستثمار الفلاحي	29
المطلب الثالث: العقارات الفلاحية والاستصلاح	35
المطلب الرابع: الصناعات الغذائية والتكنولوجيا	38
المبحث الرابع: آليات دعم وتطوير القطاع الفلاحي	42

المطلب الأول: التمويل الفلاحي 42
المطلب الثاني: التأمين الفلاحي 50
المطلب الثالث: الإرشاد الفلاحي 55
المطلب الرابع: التسويق الفلاحي 59
خلاصة 67

الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر

تمهيد 69
المبحث الأول: المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي بالجزائر 70
المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية بالجزائر 70
المطلب الثاني: الإنتاج النباتي 76
المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني 80
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي 85
المبحث الثاني: المؤسسات والهيئات المنظمة للقطاع 89
المطلب الأول: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 89
المطلب الثاني: مديريات المصالح الفلاحية 97
المطلب الثالث: محافظات الغابات 98
المطلب الرابع: الدواوين والغرف الفلاحية 99
المبحث الثالث: المؤسسات والهيئات الداعمة للقطاع 104
المطلب الأول: البنوك 104
المطلب الثاني: التأمينات والتعاضديات الفلاحية 108
المطلب الثالث: المعاهد ومراكز التكوين المتخصصة 111
المطلب الرابع: التعاونيات الفلاحية بالجزائر 115
المبحث الرابع: السياسات المتبعة في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر 117
المطلب الأول: التسيير الذاتي (1962-1980) 117
المطلب الثاني: الإصلاحات الأولى للاقتصاد الفلاحي (1981-1999) 120
المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2009) 126

المطلب الرابع: سياسات التجديد الفلاحي (2009-2016) 130
المطلب الخامس: نموذج النمو الاقتصادي (ما بعد 2016) 135
خلاصة 140
الفصل الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2022
تمهيد 142
المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة 143
المطلب الأول: أنواع السلاسل الزمنية 143
المطلب الثاني: اختبارات سكون واستقرار السلاسل الزمنية 145
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ 147
المطلب الرابع: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) 153
المبحث الثاني: البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها 155
المطلب الأول: ترميز متغيرات الدراسة 155
المطلب الثاني: البيانات محل الدراسة 156
المطلب الثالث: تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 160
المطلب الرابع: نمذجة العلاقة 161
المبحث الثالث: تقدير نموذج TRO باعتماد منهجية نماذج ARDL 162
المطلب الأول: تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج 162
المطلب الثاني: نتائج التقدير 163
المطلب الثالث: تحليل النتائج في الأجلين 164
المطلب الرابع: الكشف عن جودة النموذج 165
المبحث الرابع: تقدير نموذج VA باعتماد منهجية نماذج ARDL 169
المطلب الأول: تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج 169
المطلب الثاني: نتائج التقدير 170
المطلب الثالث: تحليل النتائج في الأجلين 171

المطلب الرابع: الكشف عن جودة النموذج 172
خلاصة 175
خاتمة 178
قائمة المراجع 183
الملاحق 199

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهداف التمويل الفلاحي	46
2	تصنيف القروض الفلاحية	47-48
3	تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	75-76
4	التقسيم الجغرافي للقروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الموسم 2018-2019 في الجزائر	107
5	ترميز متغيرات الدراسة	155
6	قيم المتغيرات محل الدراسة	156-157
7	الدلالات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	154
8	نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF	160
9	نتائج اختبارات جذر الوحدة PP	161
10	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة	162
11	نتائج اختبار الحدود للنماذج	163
12	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	165
13	اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء	166
14	اختبار عدم ثبات التباين	166
15	اختبار RAMSEY للنموذج TRO	168
16	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة	169
17	نتائج اختبار الحدود للنماذج	170
18	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	172
19	اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء	172
20	اختبار عدم ثبات التباين	173
21	اختبار RAMSEY للنموذج VA	174

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور كميات مختلف الحبوب ما بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)	77
2	توزيع إنتاج الحبوب على مستوى القطر الجزائري	78
3	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية ما بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)	79
4	توزيع إنتاج الطماطم الصناعية على مستوى القطر الجزائري	79
5	توزيع إنتاج الخضروات على مستوى القطر الجزائري	80
6	تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم ما بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)	81
7	تطور أعداد المواشي ما بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)	83
8	تطور الإنتاج الحيواني ما بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)	84
9	نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة 2004-2018	86
10	مساهمة القطاع الفلاحي في نمو إجمالي الناتج الداخلي	86
11	هيكل الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية	90
12	تطور TRO خلال فترة الدراسة	157
13	تطور VA خلال فترة الدراسة	158
14	تطور FI خلال فترة الدراسة	158
15	تطور SU خلال فترة الدراسة	159
16	تطور IT خلال فترة الدراسة	159
17	تطور ASSA خلال فترة الدراسة	160
18	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة TRO	162
19	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	166
20	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة للبواقي للنموذج TRO	167
21	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لمربعات البواقي للنموذج TRO	167
22	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة VA	169
23	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	172

24	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة للبواقي للنموذج VA	173
25	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لمربعات البواقي للنموذج VA	174

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الصفحة
الملحق 01: الدلالات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	199
الملحق 02: نتائج كل من اختبار جذر الوحدة ADF و PP	199
الملحق 03: تقدير نموذج TRO	200
الملحق 04: اختبار Bounds test للنموذج TRO	201
الملحق 05: تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL	202
الملحق 06: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء لـ TRO	202
الملحق 07: اختبار عدم ثبات التباين	202
الملحق 08: اختبار RAMSEY للنموذج TRO	203
الملحق 09: تقدير نموذج VA	204
الملحق 10: اختبار Bounds test للنموذج VA	205
الملحق 11: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء لـ VA	205
الملحق 12: اختبار عدم ثبات التباين	206
الملحق 13: اختبار RAMSEY للنموذج VA	206

مقدمة

تعتبر أنشطة القطاع الفلاحي أقدم أنشطة عرفها الانسان إذ حاول تطويرها لتتماشى مع متطلباته، هذا التطوير الذي يصطدم بالكثير من المصاعب والتحديات كالتغير المناخي العالمي ومشكلة الأمن الغذائي ونقص المياه واليد العاملة المتخصصة والتمويل .... كلها مشكلات تتطلب ضرورة القيام بالكثير من البحوث والدراسات الفلاحية للنهوض بالقطاع وتمكينه من تأمين مهامه ومساهمته في التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من البلدان اولت اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة، حيث اعتمدت منذ الاستقلال على أساليب مختلفة للنهوض به حسب كل مرحلة من مراحل .....، سعيا منها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي ومحاولة التنويع الاقتصادي، بحكم ما تسخر به من إمكانات (طبيعية، بشرية، تقنية، تنوع التضاريس، تنوع المناخ، وتنوع الأقاليم) والتعويل عليه كأحد الركائز الأساسية للتنمية المحلية والاقليمية للبلاد، وحسب تصريح الوزير الأول في حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 الصادرة في فيفري 2021 فإنه تتواجد المساحات الفلاحية في أكثر من 90 % من البلديات في الجزائر والبالغ عددها 1541 بلدية حيث توفر 13 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة لسكان المناطق الريفية على وجه الخصوص.

غير أن تعدد السياسات والانماط الفلاحية المعتمدة وتذبذب مستويات الانتاج الفلاحي أدى إلى تراجع دور ومكانة القطاع في الاقتصاد الوطني مما أثر على ديمومة الاستثمار الفلاحي وتطويره وتنويع المنتوج واستقراره ... بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال كتعبئة الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها وتفعيل دور الإرشاد والتكوين الفلاحي والدعم المالي والامتيازات المتاحة.

ولطالما كان لهذه السياسات المختلفة التي تم تبنيها منذ الاستقلال أهداف أساسية تتمثل في تحسين الأمن الغذائي من خلال تنمية الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الريفية، وقد تم تصميمها وتنفيذها مع مراعاة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة باستمرار والقدرات المالية والبشرية المتاحة.

عقب الاستقلال هدفت فترة التسيير الذاتي سنة 1963 والثورة الزراعية سنة 1971 إلى المساواة والعدالة الاجتماعية للجزائر المستقلة، بعدها جاءت الإصلاحات الأولى سنة 1980 حيث سعت إلى تحرير معظم الأنشطة في المراحل الأولى من الإنتاج أو في المراحل اللاحقة منه، ثم مع الاستقرار والانتعاش التدريجي للوضعية المالية، تميزت هذه الفترة بتعزيز التنمية الريفية، وركزت الدولة على دورها في التنظيم والرقابة والدعم متعدد الأوجه.

وقد شهد القطاع بعد فترة الإصلاحات عدة تطورات من خلال مجموعة من الآليات، ويعتبر هذا تحد يجب مواجهته من أجل الاستمرار في تعزيز دور القطاع في نمو وتنمية الاقتصاد الوطني كما أنها وسيلة للوصول إلى زيادة فرص العمل وتعظيم دخل الفلاحين والفاعلين في القطاع وتحسين المعيشة، كما أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين رؤية القطاع بشكل كبير على المدى القصير والمتوسط والطويل وتحسين العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة فيه التي تضمن تنويع الإنتاج الفلاحي وزيادة حجمه وقيمته.

الإشكالية

من خلال ما تم طرحه نلاحظ أن القطاع الفلاحي الجزائري واجه العديد من المشاكل والتحديات بعد الاستقلال حيث تعددت السياسات المتبعة الرامية إلى إصلاحه وتطويره ودعم مكانته في التنمية الاقتصادية وبالتالي:

كيف يمكن تطوير القطاع الفلاحي الجزائري وإلى أي مدى يمكن تعزيز دوره في التنمية الإقليمية والمحلية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها كما يلي:

- ما هي آليات وسبل تطوير القطاع الفلاحي؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وكيف يمكن دعمه؟
- إلى أي مدى يساهم القطاع الفلاحي في التنمية الإقليمية والمحلية؟

الفرضيات

كإجابة أولية لإشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يمكن للقطاع الفلاحي الجزائري من خلال مجموعة من الآليات المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية بالنظر للإمكانيات المتوفرة مع ضرورة تطويره.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالاتي:

- ❖ يمكن اعتبار التمويل والتسويق والتأمين والإرشاد آليات لزيادة الإنتاج والاستثمار الفلاحي وبالتالي تطوير القطاع الفلاحي؛
- ❖ يعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في القطاعات الأخرى؛
- ❖ يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية من خلال مجموعة من الآليات والركائز التي بدورها تساهم في الإنتاج الفلاحي.

المنهج المتبع في الدراسة

تم استخدام المنهج الاستنتاجي من خلال الاستناد إلى الدراسات السابقة في تطوير نموذج الدراسة المقترح والذي يعكس إطار الفرضيات المتعلقة بالعلاقات والارتباطات بين متغيرات الدراسة؛

كما تم استخدام المنهج المتكامل (المنهج الوصفي والمنهج التحليلي) والذي يعرف بأنه أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد تم التركيز على هذه المنهجية لتكوين خلفية نظرية للموضوع وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة؛

أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي باستعمال الأدوات الإحصائية القياسية واعتماد برنامج **EVIWS 12** لاستقراء المعطيات وإيضاح العلاقة والنماذج بينها.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى انطلاقا من مجموعة التساؤلات التي حاولت معالجتها، والإشكالية الرئيسية التي ساهمت في حلها، وبشكل عام سنحاول إبراز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ❖ أهمية الاستثمار الفلاحي كونه أداة لتحقيق السيادة وإزالة التعبية؛
- ❖ كيفية تطوير هذا القطاع بما يتماشى مع القطاعات الأخرى؛
- ❖ محاولة تحديد المكانة الحالية له وما يجب أن يكون عليه؛
- ❖ مساهمته في القطاعات الأخرى والاعتماد عليه في تحقيق التنمية.

أهداف الدراسة

يمكن إيجاز أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ تقييم واقع القطاع الفلاحي، ومساهمته في التنمية الاقتصادية بالوطن؛
- ❖ إبراز قيمة وأهمية الانتاج الفلاحي كأداة للتنمية الاقليمية والمحلية؛
- ❖ تحديد أهم المشاكل والتحديات التي تقف دون تحقيق القطاع الفلاحي مكانته ودوره في التنمية الاقليمية والمحلية؛
- ❖ بحث أساليب النهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر على المستوى المحلي والاقليمي؛
- ❖ توضيح رهانات القطاع الفلاحي وإمكاناته المستقبلية لتحقيق التنمية الاقليمية والمحلية بالجزائر.

حدود الدراسة

لمعالجة الدراسة والإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ما يلي:

1. الحدود الموضوعية: خصصت هذه الدراسة لتناول آليات تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر ومدى مساهمته في التنمية الإقليمية والمحلية حيث تدخل ضمن مجالات اقتصاد التنمية.

2. الحدود المكانية: تمت دراسة حالة القطاع الفلاحي بالجزائر بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى قوانين المالية وموقع المجلس الوطني للتأمينات.

3. الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة بما بعد الاستقلال والتركيز على الفترة ما بعد 1979 باعتبارها فترة بداية الإصلاحات الأولى للقطاع الفلاحي بالجزائر، حيث حظيت الفترة من 1980-2022 بجملة من التغييرات التي حاولت الجزائر من خلالها تطوير هذا القطاع.

صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات قلة المراجع وقدمها في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فتضارب الاحصائيات والمعطيات ما بين المصرح به في الديوان الوطني للإحصائيات والمنظمة العربية الزراعية والبنك الدولي للبيانات عرقل سير جمع المعلومات، ففي نفس المصدر نجد تضارب من تقرير سنوي لآخر، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات السنوات الأولى لفترة الدراسة وعدم وجود جميع الإحصائيات لكل المتغيرات، ونظرا للأزمة الصحية التي شهدها العالم ككل المتمثلة في كوفيد 19 عرقل سير جمع المعلومات من المصادر مباشرة وأثر على سير الدراسة.

الدراسات السابقة

1. "**الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من إعداد: فوزية غربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، والتي عالجت الإشكالية: قدرة الزراعة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا.

حيث خلصت الدراسة إلى أن النتائج وبناء على الخصائص الموردية التي تتمتع بها الزراعة الجزائرية يمكن لها تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي خاصة بالنسبة للمحاصيل الأساسية سواء كانت ذات طبيعة نباتية أو حيوانية وذلك من خلال استغلال الإمكانيات والفرص غير المستقلة وفق استراتيجية تراعي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك من خلال تطبيق العديد من السياسات في هذا المجال.

2. " Les politiques de développement agricole. Le cas de l'Algérie. Impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد: بوري شوقي جامعة وهران، 2010-2011، ركزت هذه الدراسة على تقييم أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على التنمية الاقتصادية، وتوصلت إلى أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حقق نتائج معتبرة

فيما يخص زيادة المساحات الزراعية، زيادة الإنتاج الزراعي، وخلق مناصب شغل، وزيادة عدد المستثمرات الفلاحية، رغم أن الدعم المالي الذي حظي به قليل إذا قورن بالدعم المالي للقطاع الفلاحي في الدول الأوربية، وبنسبة سكان الريف، حيث أن هذا الدعم لم يوجه للمستثمرات الفلاحية فقط بل أيضا للتنمية الريفية ومكافحة التصحر والتشجير وإنعاش السهوب وحماية الأحواض المائية.

وقد أضافت الدراسة أن عدد الفلاحين في انخفاض مستمر، كما أن معظمهم تجاوز الخمسين سنة، لذا وجب العمل على إدماج الشباب في القطاع الفلاحي.

3. "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد: غردي محمد، جامعة الجزائر، 2011-2012، والتي عالجت إشكالية الإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها.

خلصت الدراسة إلى أن أي تنمية زراعية لا تقوم إلا بقيام سياسة زراعية وطنية تهدف الى زيادة الاستثمار الزراعي لاستغلال كل الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج، إلا أنه في الجزائر يبقى الاستثمار الزراعي ضعيف ولم يرق إلى المستوى المطلوب بسبب المعوقات التي تواجهه وتحد من تطوره وترقيته، كما أن الجزائر اهتمت بتنمية القطاع باتباع سياسة الدعم تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد للرفع من قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق هدف القطاع الزراعي المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان اقترحت الدراسة ضرورة وجود بيئة ملائمة في جميع المجالات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية تماشيا مع الأوضاع الدولية لتسمح بتوفير مناخ استثماري ودعم مناسب يسمح بانطلاقة قوية نحو التقدم والتنمية الشاملة.

4. "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل للتنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد: عمراني سفيان، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013-2014، سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2013) لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج انعاش الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كان في الخطاب الرسمي فقط؛ فقد عانى من تهميشه في

مجال الاستثمارات العمومية، وكانت النتائج ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصصة له، كما أن أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة لم يرق إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإمكانات الفلاحية الموجودة، ويعود ذلك إلى الاستغلال غير الأمثل للثروات الفلاحية من جهة، وغياب أو تغييب الثقافة الفلاحية من جهة أخرى، في ظل مشكل العقار الفلاحي وعزوف الشباب عن العمل في الفلاحة والتغيرات المناخية وبيروقراطية الإدارة المحلية وسوء التسيير، زيادة على عدم إشراك الفلاح في إعداد وتنفيذ البرامج الفلاحية، مما أثر في قدرة الولاية على إرساء دعائم تنمية شاملة ومستدامة.

5. "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد: هيشر أحمد التيجاني، جامعة تلمسان، 2015-2016، حاولت الدراسة تقييم أداء قطاع الزراعة في الجزائر، من خلال معالجة إشكالية مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج وحساب الاستغلال خلال الفترة 1974-2012، حيث استخدمت مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي والإحصاء، تماشيا مع ما توفر من بيانات الديوان الوطني للإحصاء (**ONS**) حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعة، ومن خلال الأدوات الإحصائية المطبقة حاولت توضيح أهمية قطاع الزراعة في النشاط الاقتصادي الجزائري، وركزت اهتمامها في الجزء التطبيقي على التحليل الإحصائي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الزراعة، وتتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ثم تقدير دوال التمييز للقطاعين العام والخاص، حيث وضعت تشخيص لقطاع الزراعة الجزائري بالاعتماد على متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال.

توصلت نتائج التحليل أن قطاع الزراعة كان يساهم خلال فترة الدراسة في التنمية الاقتصادية إلى جانب بقية القطاعات الأخرى، وكان القطاع العام الانطلاقة الأولى في هذه المساهمة ليحل بعده القطاع الخاص ويسيطر على نشاط الزراعة.

هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بالإشكالية المطروحة والإلمام الجيد بالموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية هي:

❖ الفصل الأول: كيفية تطوير القطاع الفلاحي، قسم إلى أربع مباحث حيث يستعرض المبحث الأول التنمية الإقليمية والمحلية كتمهيد للموضوع ويعرض المبحث الثاني القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى ركائز القطاع الفلاحي وتطويره في المبحث الثالث في حين تناول المبحث الرابع آليات دعم وتطوير القطاع الفلاحي.

❖ الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر، يضم أربع مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المكانة الاقتصادية لهذا القطاع وفي المبحث الثاني تم استعراض المؤسسات والهيئات المنظمة له فيما تم تخصيص المبحث الثالث للمؤسسات والهيئات الداعمة له، وعرض السياسات المتبعة في الإصلاح بعد الاستقلال في المبحث الرابع.

❖ الفصل الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى غاية 2020 التي تناولت أربع مباحث، حيث خصص المبحث الأول للجانب النظري لاختبارات الدراسة وفي المبحث الثاني تم عرض البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها أما المبحث الثالث والرابع فقد خصصا لتقدير نموذج **TRO** ونموذج **VA** باعتماد منهجية **ARDL**.

الفصل الأول

* تطوير القطاع الفلاحي*

تمهيد:

مر القطاع الفلاحي منذ ظهوره على عدة تطورات، حيث نشأ الإنسان في زروع وغابات متنوعة كان عليه المحافظة عليها، بالإضافة لاستعماله بعض الحيوانات في معظم نشاطاته وحتى عمليات الصيد المختلفة تدخل في النشاطات الفلاحية البدائية، واكتشافه لطرق تمكنه من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المختلفة باتباع سياسات وإصلاحات لمواصلة هذا الاستغلال، من خلال آليات وركائز يعتمد عليها في مختلف النشاطات.

ويعبر مصطلح الفلاحة على الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري وتربية الحيوانات والصحة النباتية والحيوانية في حين يقتصر مصطلح الزراعة على الإنتاج النباتي فقط، في حين يعتبرهما البعض مصطلحا واحد.

وتعتبر التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأهم مكوناتها، كونها تلبي حاجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومع تطور مفاهيمها ودورها في القطاع الفلاحي وجب تحديد هذه المفاهيم لتسهيل الخوض في هذه الدراسة، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: التنمية الإقليمية والمحلية؛
- المبحث الثاني: القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية؛
- المبحث الثالث: ركائز القطاع الفلاحي وتطويره؛
- المبحث الرابع: آليات دعم وتطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: التنمية الإقليمية والمحلية

إن المصطلحات التي تعبر عن تغير الحالة إلى حالة أفضل كثيرة ومختلفة مثل (التنمية، النماء، النمو، التطور)، فمصطلح النمو يطلق على تلك الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية أو القيمة للإنتاج في القطاع المستهدف، بينما يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حالة أفضل بصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بخطط وسياسات هدفها زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان.

المطلب الأول: التنمية المحلية

تتناول التنمية النشاط البشري من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية إذ إنها عملية يهتم بها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمخططين واختصاصات أخرى ...، لذلك فإن هذه العملية تسعى إلى تحقيقها الدول المتقدمة والنامية كافة، فيرى **جيرالد ماير وبالدوين** أن "التنمية عملية تحقق النهضة وتزيل حالات التخلف، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من الركود الاقتصادي، لهذا شغلت بال الاقتصاديين والمخططين في هذه الدول".[1]

وتلجأ الدول النامية إلى التنمية بغية استغلال مواردها الاقتصادية (الكامنة أو المتاحة) لزيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهي بذلك كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتطور وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، والتنمية كلمة جامعة لا تعني إنها خطة أو برنامج أو مشاريع للنهوض بواقع السكان اقتصاديا واجتماعيا فحسب بل تعنى أيضا كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى المستويات كافة، وتختلف الدراسات التي تناولت التنمية باختلاف الموضوعات التي تدرسها والمجال الذي ينظر من خلاله إليها، ففي المجال الاقتصادي ينظر إليها في إطار استخدام المجتمع المتزايد للتكنولوجيا بهدف تحقيق زيادة ملموسة في نصيب الفرد في الدخل القومي، أما في المجال الاجتماعي فيرى الأستاذ Milton Esman في "عملية التنمية تحولا حضاريا في الدول الأقل تطوراً كدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تعكس تحولات اجتماعية وتغير من التنظيم الريفي الزراعي الرعوي إلى التنظيم الصناعي بما يتضمنه هذا من استيعاب و تقنين للتكنولوجيا المادية

[1] عدنان مكي عبد الله البدراوي وفلاح جمال معروف العزاوي، "**التنمية والتخطيط الإقليمي**"، دار الكتب، جامعة الموصل، 1991، ص 36.

الاجتماعية الحديثة"، كذلك تعني التنمية من وجهة النظر الاجتماعية إنها المعرفة وبواسطتها نستطيع اكتشاف الموارد البشرية والمادية والسيطرة عليها واستغلالها بشكل كفء.[1]

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.[2]

يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، بأن التنمية المحلية هي: "تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[3]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

وتعتبر التنمية المحلية في الجزائر بأنها: "تتمثل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"، ويمكن تعريفها باختصار أنها: "كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال، في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحدده لها القوانين المعمول بها ثانيا وفى

[1] محمد جواد عباس شبع، "**التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني**"، مجلة آداب البصرة، العدد 55، 2011، ص 321.

[2] نهى الغصيني أبو عجرم، "**دور الوعي البلدي في التنمية المحلية**"، المؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، 26-2006/03/27.

[3] جمال زيدان، "**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**"، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 17.

ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا"، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية بقولها: "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية".[1]

في الجزائر بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها للتكفل بالحاجيات المحلية الخاصة بكل بلدية مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969 حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974، الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة، ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970) – 1974)، حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي تعرف باسم المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع التوازن الجهوي والإقليمي، مما ساعد على استقرار السكان والنشاطات.[2]

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية، يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددًا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا.[3]

---

[1] سعيدي الشيخ، "**الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التعددية السياسية**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص 14.

[2] شريفي أحمد، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2009، ص ص 43-44.

[3] نائل عبد الحافظ العواملة، "**إدارة التنمية**"، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 151.

وينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستوياتها المختلفة من زاويتين هما: زاوية التنمية الإقليمية (Développement régional) وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة، وزاوية التنمية المحلية بمعناها الضيق (Développement local) والتي تشمل المناطق البلدية والقروية الصغيرة نسبيا.[1]

المطلب الثاني: التنمية الإقليمية

لقد ظهر مصطلح التنمية الإقليمية لأول مرة كمفهوم لمصطلح التنمية المحلية وكان ذلك سنة 1948 في مؤتمر كامبريدج ثم تطور المفهوم الاصطلاح وأصبح يطلق عليها مصطلح التنمية الإقليمية،[2] ولقد وردت للتنمية الإقليمية تعريفات متعددة من وجهات نظر مختلفة نذكر منها:

❖ "التنمية الإقليمية هي عملية توزيع الأنشطة في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذه الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازية".[3]

❖ "مدخل يهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومة في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشة للأفراد، على ان يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع".[4]

❖ يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها "تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاتها، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوت بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الإقليمية". [5]

❖ "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو أسلوب يقوم على تغير حضاري في طريقة

---

[1] فؤاد بن غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 32.

[2] لخضر رابحي وآخرون، "**التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية**"، مجلة الحقوق الحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 32.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، "**أساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 22.

[4] علي حميدوش، "**من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية**"، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 17-2010/05/18، ص 02.

[5] مؤذن عمر وساقة مخلوف، "**السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية (حالة الجزائر)**"، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013، ص 03.

التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة الوعي الذي لا بد أن يكون قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية الإقليمية جميعا وفي كل المستويات عمليا وإداريا".[1]

❖ كما تعرف بأنها التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد استراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها.[2]

❖ والتنمية الإقليمية المتكاملة عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازنة، أو أنها التغيرات التي تطرأ على حالة الإقليم بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع لي حياة سكانه عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده المادية وتحسين كفاءة موارده البشرية.[3]

من خلال ما سبق من تعاريف نجد أن فكرة التنمية الإقليمية أو مفهومها يتلخص في تلك العملية النظرية أو التطبيقية التي تؤدي إلى إحداث عدة مظاهر تدل على بر النفع لإقليم ما، بما يحقق وضعا أفضلا لسكان هذا الإقليم، وأن جوهر التنمية الإقليمية هو تحريك الطاقات وتنمية المهارات والإمكانيات لدى أفراد المجتمع المحلي، مع تنويع خياراتهم لتحقيق رغبتهم الجماعية في حياة أفضل لذلك وجب أن تستند التنمية الإقليمية إلى جملة من المبادئ أهمها: التنسيق، التكامل والشمول، التقبل، التوازن.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقليمية واستراتيجياتها

تعتبر الاستراتيجية مجموعة الأهداف التي تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محليا أو إقليميا أو وطنيا أو عالميا.

1. أهداف التنمية الإقليمية: يمكن حصرها بما يلي:

1.1. زيادة الناتج القومي: ويعد من أهم أهداف التنمية الإقليمية، إذ انه يسعى إلى رفع إسهام الإقليم في الناتج القومي، وذلك عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة في المستقرات

---

[1] زيد المال صافية، "**حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**"، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013، ص 105.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] مؤذن عمر وساقة مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 03.

التي لها دور في زيادة الناتج الإقليمي، فضلاً عن تعزيز الأنشطة الاقتصادية القائمة فيها، مع مراعاة الحاجات والإمكانيات المتاحة في الإقليم والأقاليم الأخرى والتوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة.

2.1. تحقيق الموازنة السكانية: إن عدم التوازن في حجم السكان وتوزيعه بين المستقرات البشرية في الإقليم الواحد وبين الأقاليم الأخرى يؤدي إلى إبراز مراكز طرد للسكان ومراكز جذبهم، فالسكان ينجذبون إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل ووفرة الخدمات أو التي تتميز بوجود مواد خام أولية يمكن استغلالها، كما ينجذب السكان إلى المناطق التي تتمتع بمزايا سهولة المواصلات وتوفر السكن، وفي المقابل فإن عوامل الطرد التي تتمثل بالضغط السكاني المتزايد على المساحة المحدودة من الأراضي الزراعية مما يدفع السكان الريفيون إلى الهجرة لانعدام توفر فرص العمل أو انعدام توفر الخدمات وضعف مستوى أداءها وقصور الموارد الاقتصادية وسهولة الانتقال بين الأقاليم ومراكز الاستقرار لانعدام الضوابط المحدد للهجرة، وهكذا يمكن لسياسة التنمية الإقليمية أن تتخذ من عامل الهجرة أداة لإعادة توزيع السكان وتحقيق الموازاة المكانية من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرد في المستقرات.

3.1. تقليص التباين الإقليمي في توزيع الأنشطة الاقتصادية والدخل: تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دوراً مهماً في توزيع الأنشطة الاقتصادية، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات البطالة في المناطق التي تكون مرتفعة فيها، وذلك من خلال فرص العمل ودعم وإصلاح مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان، فضلا عن تأثيرها في توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الدخل وفرص العمل. [1]

ويمكن القول أن جميع سياسات التنمية الإقليمية تهدف إلى تحقيق موازنة جيدة بين السكان والبيئة، إذ تتضمن السياسات أهدافاً أخرى إضافة إلى ما سبق ذكره كالمحافظة على الموارد والإمكانيات الطبيعية وتخطيط استخدامها بشكل أفضل، وتختلف أهمية أهداف التنمية الإقليمية من إقليم إلى أخر، فقد يكون الهدف الأساسي للتنمية زيادة متوسط دخل الفرد، زيادة حجم الخدمات العامة، ويجري التركيز في إقليم ثالث على زيادة فرص العمل، فيكون أكثر هدف في إقليم رابع، كما يمكن أن يكون للبعد الزمني دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية، في المدى القصير يتم التركيز على الأقاليم المؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي، أما في المدى البعيد فيمكن تحقيق هذا الهدف في الأقاليم الضعيف لحين إزالة معوقات النمو.

2. استراتيجيات التنمية الإقليمية: وتنقسم استراتيجيات التنمية الإقليمية بصورة رئيسية إلى:

[1] مؤذن عمر وساقة مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 05.

1.2. استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة: وجد مبدأ التنمية المتوازنة في نظرية الدفعة الكبيرة "**رودان**" سنة 1943، وقد عبر عنها بالدفعة الكبيرة لأنها على شكل استثمارات عالية بالمستوى الأدنى لها، لغرض تجاوز العقبات الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية.

إن استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات لاسيما الاستثمارات الفلاحية ضمن الإقليم وعدم حصرها في مراكز أو مناطق محددة، أي عدم تركز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مناطق محددة، إذ إن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الأقاليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، لكن نجد فاعلية نموذج النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى الأساسية، في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة، ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده ما يأتي:

- استثمارات كبيرة وقدرة على الاستثمار وتحمل تكاليف عالية لتطوير البني الارتكازية.
- القبول بمستويات أو معدلات غير عالية للنمو وبالتالي تحقيق مردودات اقتصادية لعمليات التنمية الإقليمية المحدودة في المراحل الأولى.

2.2. استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة: تتحدد الاستراتيجية بما جاءت به نظرية قطب النمو من مفاهيم اقتصادية حول التنمية الإقليمية غير المتوازنة، التي نشأت على يد الاقتصادي الفرنسي **بيروكس** سنة 1950 الذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وبوقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتتباين انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم. [1]

حيث تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الوعي بمحدودية قدرة البيئة على استيعاب التدهور والتراجع بسبب الأنشطة البشرية اللامسؤولة، ومن ثم تعمل على تكثيف الجهود للتقليل من الآثار الضارة بالوسط الطبيعي، من خلال التحول نحو تقنيات أكثر استدامة انطلاقا من الآليات والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي:

[1] محمود جواد عباس شبع، مرجع سبق ذكره، ص ص 330-334.

➢ خفض استهلاك الطاقة الأحفورية[1]، والموارد الطبيعية الزائلة، وتغيير أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك، وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة.

➢ تثبيت نمو السكان بما يفرضه من ضغوط حادة على الموارد الطبيعية بما يعوق التنمية، إضافة إلى تصحيح اختلال توزيع السكان بين الريف والحضر.

➢ إشراك جميع الفئات بما فيها المرأة كونها المدير الأول للموارد البيئية في المنزل، كما تسهم في التربية البيئية للأطفال، لذا وجب الاستثمار في تعليم وصحة المرأة لصالح التنمية المستدامة.

➢ عقلنة استخدام الأراضي الزراعية، مكافحة التصحر، محاربة انقراض الأنواع البيولوجية وتنظيم الرعي.

➢ ترشيد استغلال الموارد والأخذ في الحسبان قاعدة المخرجات، أي تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لها حاليًا ومستقبلًا، وقاعدة المدخلات باستعمال مصادر طبيعية متجددة.

➢ التحول نحو تكنولوجيا أنظف وأكفأ قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر، أو تقلل من استهلاك الطاقة إلى حد أدنى، كما تفرز ملوثات أقل وتعمل على دمج البيئة في المشاريع الاقتصادية وصناعة القرار.[2]

وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، ويمكن أن نجمل خلاصة لما سبق ونعرضها بالنقاط الآتية:

➢ أسس نجاح سياسة التنمية الإقليمية تطوير الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم، لما تحدثه من زيادة في القدرات الإنتاجية ومن ثم زيادة في الدخل الإقليمي والقومي، وتقليلها للفوارق بين مناطق الإقليم الواحد أو بين الأقاليم، مما يؤدي ذلك إلى تحسين ظروف السكان والقضاء على مشكلة التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الإقليم.

➢ إن اعتماد استراتيجية واحدة للتنمية كما هو متداول في الأدبيات وتجارب الدول الأخرى قد لا يكون مفيدا الأخذ به في ظروف بلدنا، ومن المفضل من وجهة نظرنا المزاوجة بين نظريات عدة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية.

---

[1] الوقود الأحفوري هو وقود يستخدم لإنتاج الطاقة الأحفورية، ويعود مصدره إلى بقايا الكائنات الحية من النباتات والحيوانات استقرت تحت طبقات القشرة الأرضية وتعرضت مع مرور الوقت لدرجة حرارة وضغط مرتفعين جدا، مما أدى إلى تركيز مادة الكربون فيها وتحويلها إلى وقود أحفوري.

[2] هناء فهمي أحمد عيسى، "**أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030**"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 38، جويلية 2022، ص 1804.

المطلب الرابع: التخطيط الإقليمي وأبعاد التنمية

هناك أبعاد جغرافية وأخرى تخطيطية، ولكن بسبب تنوع النظم الاقتصادية السائدة في العالم ومنظورها التخطيطي لم يتم تحديد تعريف واحد للتخطيط الإقليمي.

1. التخطيط الإقليمي: هو "رسم خطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الشاملة للدولة، تلك الخطة التي تشتمل على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، ويعني ذلك تخصيص المكان المناسب داخل الأقاليم المختلفة لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة بصورة متناسقة".[1]

وقد عرف "بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالإقليم وإنعاشه".[2]

أما التخطيط الإقليمي لدى فريدمان فإنه "عملية تحديد وإبراز الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها من خلال إعادة تنظيم وترتيب النشاطات المختلفة في المناطق التي تقع خارج حدود المدن ويقصد بذلك الأرياف". [3]

أما كيبل فيراه أنه "أداة تضمن اختيار مجمعات معينة لتطوير استعمالات الأرض في المناطق غير الحضرية وتنظيم شبكة نقل ملائمة بدل اختيار موضع محدد لاستعمال معين".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه ذلك "الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار، بقصد إذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بين أقاليم الدولة الواحدة، بمعنى آخر إنه محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق التخصيص الإنتاجي الإقليمي بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة الواحدة".

2. أبعاد التنمية: تحدد أبعاد التنمية في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة متكاملة لا يمكن الفصل بينهما تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد، وهناك من يرى أنها تركز على جوانب بيئية واقتصادية واجتماعية ووطنية مترابطة ومتداخلة، ولا يجوز التعامل بمعزل عن بعضها البعض، وكل ما سبق يكرس أساليب التنمية المستدامة، وتتشكل أركانها الأساسية فيما يلي:

---

[1] حنان عبد القادر خليفة، "**التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016، ص ص 202-203.

[2] مؤذن عمر وساقة مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] Friedman. J, "**Regional Planning As A Fieled of Study**", M.I.T Press, 1964, p 61.

[4] Keeble. L, "**Principle and Practice of Town and Country Planning**", Estates Gazette, 2nd edition, London, 1969, p 47.

1.2. البعد الاقتصادي: والذي يعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إنه لا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر بدون اقتصاد قوي يهدف إلى المساواة في توزيع الموارد بهدف التخفيف من عبء الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، فضلًا عن المحافظة على الموارد الطبيعية.

2.2. البعد الاجتماعي: ويتضمن إشباع الحاجات الأساسية لكل إنسان، وتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد بهدف الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة، فضلا عن المحافظة على الهوية الثقافية، والشعور بالانتماء، وبناء العلاقات الاجتماعية التي تجعل المجتمع متماسكا،[1] ويركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية، والتعليمية، والثقافية، وزيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. [2]

3.2. البعد البيئي: يهتم البعد البيئي بالحفاظ على البيئة، وترشيد استخدام مواردها المتجددة وغير المتجددة، ومن ثم الحفاظ على قدرة البيئة على القيام بتجديد حيويتها والمحافظة على توازنها.

4.2. البعد التكنولوجي: يهتم بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون، ويتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل والقطارات. [3]

ومما سبق يتضح أن أبعاد التنمية المستدامة ليس بمعزل عن بعضها البعض، بل هي متداخلة ومتشابكة حتى تحقق في النهاية التنمية المستدامة، وذلك من خلال خفض الإضرار بالبيئة، وتلبية الاحتياجات البشرية، سعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.

وهناك مجموعة من المؤشرات تعتمد لقياس التنمية حيث نجد:

- **المؤشرات الاقتصادية:** نجدها منها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في المجتمع وغيرها.
- **المؤشرات الاجتماعية:** نجد منها تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر ودعم دور المرأة في التنمية. [4]

---

[1] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، "**التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص23.

[2] حنان بردي وآخرون، "**إشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي حالة الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات، القاهرة، 2020/05/04، ص 241.

[3] حنان بردي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 242.

[4] عمر شريف، "**التنمية المستدامة وآليات تحسين الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة**"، الملتقى العلمي الدولي أداة وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 10-2009/11/11، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية جزأ لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية كونها ركيزة أساسية للاقتصاد ككل، إلا أن المفاهيم قد تعددت واختلفت لذا وجب التطرق إلى أهمها والمتطلبات الواجب توفرها، وكذا دور الفلاحة في تحقيقها، وهذا ما سوف يتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: الفلاحة أسس ومفاهيم

للحديث على التنمية الفلاحية ومتطلباتها يجب أولا توضيح مفاهيم وأسس متعلقة بالنشاط الفلاحي ومميزاته وأنماطه في النقاط التالية:

1. طبيعة الأنشطة الفلاحية

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين "Ager" أي الحقل أو التربة أو ميدان، وكلمة "Culture" أي العناية أو حراثة، وعلى هذا يمكن القول إن الزراعة في العناية بزراعة الأرض، حيث تعتبر الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كتهيئة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب والصرف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجرى بالمزرعة، لإعداد المحاصيل السوق ونسلمه إلى المخازن أو الوسطاء.

فالفلاحة هي علم وفن ومهد حذق ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.[1]

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.

كما تعرف الفلاحة أيضاً على أنها: "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان".

علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.[2]

لقد وجدت الفلاحة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض، ومن الحقائق الواضحة أن الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، حيث كانت معرفة الإنسان للفلاحة خطوة واسعة نحو الرقي والاستقرار، وسبيلا

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1969، ص 37.

[2] بوعريوة ربيع، "**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، جامعة بومرداس، يومي24-25 ماي 2017، ص 3.

للوصول إلى ممارسة الفلاحة في صورتها الحالية، وذلك بعد أن كان الإنسان يقوم بالتقاط الثمار من الغابات والنباتات الطبيعية وصيد الحيوانات في جماعات، والتنقل والترحل وراء قطعان الماشية لممارسة النشاط الفلاحي في المناطق الملائمة بيئيا وجغرافيا، كما كانت حاجات الإنسان للغذاء والكساء بمثابة الدوافع الأولية لعملية استئناس أكثر النباتات والحيوانات نفعا له.[1]

2. مميزات النشاط الفلاحي

يتميز النشاط الفلاحي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة إلى غيره من القطاعات الأخرى، وليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلف أو بمستوى التقدم الذي وصلت إليه دولة ما وقطاعها الفلاحي، ومن بين أهم هذه السمات البنائية النمطية ما يلي:

- أن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية يتطلبان عمليات بيولوجية معقدة تتفاعل بطرق هي في تغير مستمر، ورغم التقدم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بكل تفاصيلها غير وارد، فهي دائما تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.
- يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الفلاحي بطرق عديدة ومتنوعة، فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة، كما إن تربية الرعاة الرحل للماشية تختلف عن عمليات التسمين بالطرق المكثفة، زيادة على اختلاف طرق الإنتاج في المزارع الفردية عنها في المزارع الجماعية أو المزارع المملوكة للدولة، وتختلف بالنسبة إلى من يشتغلون في الزراعة كل الوقت، ومن يشتغلون فيها بعض الوقت، وبالنسبة إلى المستأجرين والملاك، كما تختلف في ظل الظروف المتماشية مع الفلاحة التجارية أو فلاحة الكفاف... إلخ.
- غالبا ما تكون الفلاحة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقد من إجراءات التحديث، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع لا بد من أن تعتمد الأساليب الجديدة والمتطورة، وإشراك عدد هائل من يتخذون القرارات، بحيث تطول المدة وتتطلب موارد كبيرة.[2]
- ترتبط ممارسة الفلاحة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ إن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الفلاحية، ولهذا فإن أي ابتكار يدخل تعديلا على أنشطة الفلاحة يؤثر في نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير هذا الابتكار نفسه أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، حيث تكون فرص العمل منفصلة عن تدابير العمل المنزلي، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ، في حين إن العمل الفلاحي يتداخل فيه الكثير من العوامل.

---

[1] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 14.

[2] فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011، ص ص 64-65.

- تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة متكاملة من الأنشطة، فالاستثمار في الفلاحة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، يمكن أن يهدف إلى استصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، وتطوير الري واستخدامه، وإجراء بحوث التطوير التكنولوجي، وخدمات الإرشاد الفلاحي، وتوفير المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات)، والائتمان من أجل اقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات، وغيرها من الاستثمارات الأطول أجلا، وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، والطرق الريفية، والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية، وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالفلاحة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية.
- هشاشة التقدم العلمي، وبطء تطوره في الفلاحة، حيث إن التجارب في المجال الفلاحي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لأن دورة الإنتاج الفلاحي تكون أطول مما هي عليه في غيره.
- على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الفلاحة إيقاعا طبيعيا للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية، من تغيرات جوية وظروف مناخية (كالجفاف، والفيضانات، وغيرها من الآفات الفلاحية)، بشكل كبير في نوعية الإنتاج وكميته، بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها، فالناتج الفلاحي يتأثر تأثرا كبيرا بالأحوال المناخية وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الفلاحة، ويبقى قائمة باستمرار.
- غالبا ما تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة، وذلك نظرا إلى محدودية الأراضي الخصبة، مما يضطر الفلاحين من أجل زيادة كميات الإنتاج إلى اللجوء إلى استغلال أراض أقل خصوبة أو تشغيل عمال أقل خبرة، لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي، وبذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج.
- يتميز العمل الفلاحي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتجات التي تغير سعرها، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.[1]
- نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الفلاحة، إذ إن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الفلاحي لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-67.

- الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الفلاحة، وذلك بسبب هجرة العمل الفلاحي لكونه غير مربح من جهة، وكذلك نظرا إلى استعمال الطرق التكنولوجية في الفلاحة، مما يخلق فائضا في الأيدي العاملة.
- يهيمن على النشاط الفلاحي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الفلاحية مراحل فلاحية متعددة، وكذلك مراحل أخرى غير فلاحية، كعمليات التخزين والتبريد والتسويق، وهي كلها تابعة لبعضها البعض، وكل مرحلة تستدعي شروط تتوفر في كل منها. كما إن هذه الشروط تتنوع وتتعدد، ولهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الفلاحة، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث تطول مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج والحصول على الإنتاج، وذلك لأن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة، بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة، لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان.

كل هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الفلاحي عموما، هي مواصفات عامة وخصائص تشترك فيها كل الدول، سواء كانت متقدمة أو غير ذلك، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الفلاحي، ولا ترتبط بمستوى التقدم الذي وصلت إليه الدولة.[1]

كما للفلاحة خصائص تميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أهم تلك الخصائص، أن الفلاحة صناعة مفتوحة للتحسينات العلمية، والفلاحة شديدة التنافس وهو ما يترتب عليه تعادل السعر مع متوسط التكاليف في المدى الطويل، وارتفاع الجدارة الاقتصادية الفلاحية، والتخصص النطاقي للنواتج الفلاحية وذلك نتيجة تأثر الفلاحة بالعوامل الطبيعية والمناخية مما يؤدي تخصص كل منتج فلاحي في منطقة معينة ملائمة للظروف الطبيعية والمناخية الإنتاجية، وارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة يؤدي على تزايد قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أنه في المقابل يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة في الإنتاج الفلاحي، وانخفاض مرونة كل من الطلب والعرض السعرية للنواتج الفلاحية يؤدي إلى حدوث تقلبات واسعة في مستوياتها السعرية بالمقارنة بالنواتج غير الفلاحية، وموسمية الإنتاج الفلاحي يترتب عليها موسمية العمل والدخول للمنتج الفلاحي، بالإضافة إلى موسمية الصناعات القائمة على تلك النواتج الفلاحية، وأخيرا ارتفاع معدلات المخاطرة في الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى صعوبة تمويل الأنشطة الفلاحية وارتفاع معدل الفوائد على تمويل تلك الأنشطة.[2]

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] مسعد السعيد رجب، محمد سيد شحاته، "**اقتصاد زراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2008، ص 19.

3. أنماط النشاط الفلاحي

تختلف طرق الفلاحة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، أو نتيجة اختلاف وتباين السياسات الفلاحية، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين العديد من أشكال الممارسات الفلاحية، وذلك من خلال أربعة معايير أساسية كما يلي:

1.3. معيار التطور: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

- **النشاط الفلاحي التقليدي:** هو نظام انتاج فلاحي يتميز بضعف المردود، إذ يطبق على مساحات فلاحية شاسعة، وهو منتشر خصوصا في دول العالم الثالث، كما يشغل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا.[1]
- **النشاط الفلاحي الحديث:** في هذا النوع تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الفلاحية الطبيعية، إذ يتم استخدام أدوات فلاحية أكثر تطور، وتزرع أنواع عديدة من المحاصيل، كما تستعمل المخصبات لتحسين التربة، ويتم تنويع المنتجات الفلاحية باتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، وتطبيق الطرق العلمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم كذلك وسائل ري حديثة ومتطورة، ويتميز المجتمع الفلاحي في هذه الحالة بالاستقرار.[2]

2.3. معيار المساحة: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

- **النشاط الفلاحي الكثيف:** ينشأ هذا النشاط الفلاحي في الأماكن التي المزدحمة بالسكان وترتفع قيمة الأراضي الفلاحية مع وفرة الأيدي العاملة والندرة النسبية للأراضي الفلاحية،[3] بمعنى أنه الأسلوب الذي تنتهجه الدول في زراعة الرقعة المحدودة بطريقة تمكنها من زيادة انتاجية الوحدة الزراعية، بغرض إشباع الحاجات الغذائية والأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، ولذلك نجد أن الدولة تشجع على زراعة الأرض عدة مرات وبأكثر من محصول على مدار السنة الواحدة، كما تلجأ إلى استخدام المخصبات لزيادة غلة الوحدة الزراعية، كما أن نمط الفلاحة الكثيفة الذي يوجد في الدول المكتظة بالسكان والآخذة في النمو، تختلف عن تلك التي تمارس في الدول المتقدمة، ذلك في أن الأولى لا تلجأ إلى استخدام المكننة نظرا لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي لا تستخدم الوسائل العلمية الحديثة، بعكس الدول المتقدمة التي ترتفع بها مستويات الأجور فتلجأ إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة.[4]
- **النشاط الفلاحي الواسع:** يوجد هذا النوع في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويتميز باستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة، نظرا

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] عارف جواد سعد، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 92.

[4] مصطفى أحمد فريد، "**الموارد الاقتصادية**"، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص 25-26.

لوفرة عنصر الأرض ورأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى معدلات الإنتاجية. ونظرا لوفرة انتاج هذه المناطق وتوسعاتها المستمرة، فإنها عادة ما تصدر ما يفيض عن حاجتها للعالم الخارجي، ويساعدها على ذلك الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتخفيض نفقات انتاجها وتعظيم أرباحها، كما تتفادى خطورة الاعتماد على محصول واحد في حال انخفاض أسعاره أو انخفاض الطلب عليه، كما يتميز هذا النوع من النشاط الفلاحي باتباع الدورات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة بعكس الفلاحة الكثيفة التي تجهد هذه الخصوبة.[1]

3.3. معيار الاستقرار: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

- **النشاط الفلاحي المستقر:** في هذا النوع من النشاط تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الفلاحي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة والمخصبات بالقدر المطلوب، ويتصف هذا النوع بالاستقرار والاستمرار.[2]
- **النشاط الفلاحي المتنقل:** يكمن في انتقال الفلاح إلى رقعة جديدة من الأرض يبدأ عليها من جديد إذا تبين له أن إنتاجية أرضه في تدهور لعدم اتباعه الأصول الزراعية السليمة، أو لأن التربة من أنواع رديئة، وأهم ما يميزه الاعتماد على الأدوات الفلاحية البسيطة؛ التنقل من رقعة أرض إلى أخرى؛ يعتمد على التساقط المستمر للأمطار؛ الاقتصار على زراعة بعض البقول والنباتات؛ يتميز بالإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي ولأغراض الاستهلاك الذاتي.[3]

4.3. معيار التخصص: ينقسم النشاط الفلاحي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

- **النشاط الفلاحي المتخصص:** يتميز هذا النوع بالتخصص في زراعة محصول معين مثل: القمح، الأرز، القهوة ...، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول فلاحي، ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من محصول معين، كما أن إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصصا للتصدير.
- **النشاط الفلاحي المتنوع:** ينتج الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي بعض ما يحتاج إليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى، فهو بذلك لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، وأهم مزايا التنويع في الإنتاج الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق إتباع نظام الدورات الفلاحية؛ يمكن زراعة أكثر من محصول واحد خلال الموسم الفلاحي؛ يمكن الاستفادة من العمال والآلات والحيوانات طوال العام، ذلك لأن زراعة محاصيل متنوعة يستند إلى نفس أدوات الإنتاج في فترات مختلفة، ولا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة كفايتها ونقص تكلفة الإنتاج؛ يصبح دخل الفلاح في ظل

---

[1] مصطفى أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 77-78.

[3] عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص 79.

نمط التنويع موزعا على مدار السنة بدلا من أن يتحقق مرة واحدة، ومزايا ذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية متعددة؛ منها ترشيد الإنفاق وعدم اللجوء إلى المضاربين والاقتراض بفوائد باهظة، والتقليل من البيع بأسعار منخفضة؛ يتألف دخل الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي من حصيلة بيع منتوجاته الفلاحية المختلفة، فإذا حدث وانخفضت أثمان أحد أو بعض المحاصيل فليس بالضرورة أن تنخفض أثمان بقية المحاصيل الأخرى[1].

➢ **النشاط الفلاحي المختلط:** وهو النشاط الذي يهتم بإنتاج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية، ويتم التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية. إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا، وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.[2]

المطلب الثاني: أهمية التنمية الفلاحية ومتطلباتها

يعتبر تحقيق التنمية الفلاحية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية مطلبا لا يمكن الاستغناء عنه وهذا ما سنحاول إبرازه.

1. مفهوم التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت التنمية الفلاحية أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"[3].

كما عرفت بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن"[4].

والتنمية الفلاحية هي "عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية) أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)"[5].

حيث يقصد بالتنمية الفلاحية عملية إدارة معدلات النمو بهدف الدخول بهذا القطاع إلى مرحلة التقدم الفلاحي من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، وذلك بزيادة رقعة الأراضي المزروعة و/أو من خلال زيادة التكثيف الرأسمالي

[1] عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

[2] عارف جواد سعد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] حازم الببلاوي، "**التنمية الزراعية إشارة خاصة إلى البلدان العربية**"، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص22.

[4] سالم النجفي، "**التنمية الاقتصادية الفلاحية**"، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، العراق، 1987، ص25.

[5] رفعت لقوشة، "**قراءة في مفهوم التطور**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص11.

وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي[1].

والتنمية الفلاحية هي أيضا الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين في القطاع الفلاحي، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة، ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة[2].

2. مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

تختلف التعاريف المتعلقة بالتنمية الفلاحية المستدامة بحيث ينظر إليها أنها مجموع الاستراتيجيات التسييرية اتجاه الاهتمامات الرئيسية في المجتمع كنوعية الأغذية أو حماية البيئة كما تركز بعض التعاريف على قدرة النظم الفلاحية للحفاظ على إنتاجية المحاصيل على المدى الطويل في حين توجد تعاريف أخرى تركز على عامل المرونة والتي هي القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية وتعتمد مختلف التعاريف للتنمية الفلاحية المستدامة على أن النظم الفلاحية تحافظ على الموارد في المدى الطويل (الحفاظ على خصوبة التربة، وحماية المياه الجوفية، وتطوير الطاقة المتجددة والبحث عن حلول لتكيف الأنظمة الفلاحية مع تغير المناخ)، بالإضافة إلى كونها مجدية اقتصاديا، وتحترم البعد البيئي وتكون منصفة اجتماعيا وبالتالي مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة يرتكز على ثلاث أبعاد أساسية تتضمن البعد البيئي، الاقتصادي والبعد الاجتماعي، كما تشير بعض التعاريف للتنمية الفلاحية المستدامة على أنها عملية إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية[3].

3. إمكانيات القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية في العالم العربي

تقدر مساحة الوطن العربي بأزيد من 13 مليون كلم^2 أو ما يعادل 1344 مليون هكتار وهو ما يساوي تقريبا 10 % من اليابسة، تنقسم هذه المساحة بين قرابة 73 % في إفريقيا و27 % في آسيا، المساحة الفلاحية في الوطن العربي قرابة 200 مليون هكتار أي ما يساوي 14 % من المساحة الاجمالية للوطن العربي لا يستغل منها سوى 70 مليون هكتار أي أن ثلثي المساحة الفلاحية غير مستغلة وتقدر المساحة المروية بأقل من 15 مليون هكتار في كامل الوطن العربي وان اختلف الوضع من قطر إلى آخر.[4]

أسهم التنوع الكبير في المجال المناخي العربي وامتداد الأراضي الفلاحية في أن يلعب القطاع الفلاحي دورا حيويا على الصعيد الاقتصادي، حيث يشغل هذه المساحة ما يفوق 387

---

[1] محمد صالح التركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010، ص281.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص 381.

[3] يوسف صوار وآخرون، "**السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي –الجزائر–)**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول، المغرب، سبتمبر 2015، ص 268.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، جامعة الدول العربية، 2016، المجلد 36، ص 7.

مليون نسمة حيث يقدر نصيب الفرد من المساحة الجغرافية 3.47 هكتار بينما يكون نصيبه من المساحة المزروعة 0.18 هكتار، فهذا القطاع يؤمن 5.51 % من الناتج المحلي الإجمالي أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 7079.38 دولار أمريكي ومن الناتج الفلاحي 389.99 دولار أمريكي سنة 2015.[1]

لكن، ورغم الثراء المناخي للمجال الترابي العربي، ورغم الأرقام المذكورة سابقا، وما تعكسه من أهمية الفلاحة، فهي تبرز الوضعية الصعبة للقطاع الفلاحي الذي عرف تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من 17٪ في تسعينات القرن الماضي إلى 5.51 ٪ في سنة 2015، بالإضافة إلى العجز المتواصل في تغطية الواردات الغذائية الذي يناهز 30 ٪، وتثير هذه الأرقام القلق نظرا لتبعاتها السلبية على الوضع الاقتصادي ككل، والذي يمر منذ أكثر من سنتين بأزمة خانقة مست جميع القطاعات، ولكن خصوصية الفلاحة تكمن في ارتباطها بمسألة مصيرية بالنسبة للوطن العربي وهي مسألة الأمن الغذائي والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية.

4. متطلبات التنمية الفلاحية

هناك موارد يتطلب توفرها من أجل تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، وفي مقدمتها أراضي فلاحية مناسبة ومياه، تكنولوجيا متطورة، أصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدمة، كما يجب أن تتوفر الظروف الملائمة التي تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الفلاحي، أهمها:

- الظروف الداخلية والاستقرار السياسي؛
- اكتمال السوق أو استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الفلاحية؛
- توفر الأنشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية.[2]

حيث أن إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية أدى إلى فشل التجارب التنموية في أغلب الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية، لأنها أهملت دور القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق تنمية متوازنة.[3]

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الفلاحية وهي منعزلة، إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-12.

[2] عزاوي أعمر، "**استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 82.

[3] حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 30.

التوازن، أي التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وما بين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وكذا التوازن في التدفقات بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم.

ويشير باحثون اقتصاديون في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إلى التوازن المثالي الذي أنجز وتحقق في تايوان وبقية دول شرق آسيا من خلال برنامجهم للتنمية بعد عام 1945، حيث يرون أن أساس نجاح التنمية في هاته الدول يكمن في الحجم الكبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية، وهذا الاستثمار كان قد وجه ليس فقط نحو الفلاحة، وإنما أيضا إلى صناعات صغيرة في الريف، حيث كان هناك التزام بتعهد قوي بتنمية رأس المال المادي والبشري، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير الفلاحي.[1]

وبصفة عامة، عند وضع أهداف التنمية الفلاحية يجب مراعاة الأمور التالية:

- وضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الفلاحية، بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها؛
- صياغة الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية؛
- تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها، والتي تلزم لإنجاز أغراض التنمية الفلاحية؛

العمل على تحديد وقياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الفلاحية.[2]

المطلب الثالث: دور الفلاحة في تحقيق التنمية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الفلاحية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية:

1. توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: للتنمية الفلاحية أهمية كبيرة في توفير السلع الفلاحية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، أو زيادة الرقعة الفلاحية، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها.**توفير الموارد النقدية:** يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج

[1] القريشي محمد صالح تركي، "**علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص292-293.

[2] علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)**"، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 11.

المحاصيل التصديرية وإنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير.

3. تموين الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية: تحتل المحاصيل الفلاحية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من منتجات فلاحية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المنتجات المرتبطة بما يقدمه القطاع الفلاحي.

4. القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الفلاحية: إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المنتجات الفلاحية، سيترتب عليه زيادة في دخول الفلاحين ومن ثم فإن التنمية الفلاحية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الفلاحية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، كما أن عملية تطوير الفلاحة تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.[1]

5. توفير مناصب شغل: تتميز الفلاحة بكثافة اليد العاملة فيها خاصة في الدول النامية حيث توفر فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، فالفلاحة تعتبر من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 3.1 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي.[2]

المطلب الرابع: أنواع السياسات الفلاحية

تتمثل السياسة الفلاحية "في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الفلاحي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية".[3]

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة فلاحية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الفلاحية، ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الفلاحية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها إلى ثلاث مجموعات:

1. سياسة التوجيه الفلاحي: وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين

---

[1] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر -3-، 2012، ص ص 11-13.

[2] ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي (دراسة حالة بعض البلدان الناشئة: الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 12.

[3] منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص 11.

فعالية النشاط الفلاحي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

2. سياسة الإصلاح الفلاحي: وقد طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كإسبانيا وإيطاليا، ... الخ، وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض؛
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراض؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الفلاحي.[1]

وفي الغالب، فإن الهدف الاقتصادي (هناك أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان من الإصلاحات الفلاحية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع الاستغلال الفلاحي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الفلاحي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الفلاحة والصناعة، على أساس أن تحديد الملكية الفلاحية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة، ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات فإنها في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الفلاحي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الفلاحي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

3. السياسة الثورية الفلاحية: قبل كل شيء، ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الأيديولوجي؛ فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة، وقد طبقت سياسية الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الفلاحية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

ومهما يكن، فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الفلاحي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الفلاحي، غالبا ما تسودها سياسات فلاحية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية، ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (المنخفضة الدخل)، فإن معدل نمو الناتج الفلاحي أقل من معدل نمو السكان، بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (الغذاء) في غالب الأحيان، ولم تؤد المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والحوافز الإنتاجية وما لها من آثار إيجابية، إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية، وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات، وفقا لنظام السوق المتبع في معظم تلك البلدان.[1]

تعتبر السياسة الفلاحية برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الفلاحي على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى غيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات والاختلافات في السياسة الفلاحية، حيث نجد أن السياسات الفلاحية تتحول من مرحلة استغلال الفلاحة إلى حمايتها، بتشجيع الإنتاج الوفير من أجل التصدير، أما البلدان العربية فتفضل الاستيراد على حساب التصدير، وتسعى بطريقة خاطئة إلى التنمية من خلال القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي.

ومن خلال الدور الذي تؤديه الفلاحة في الدول النامية عموما، كان من الضروري أن نتعرف على بعض السياسات الفلاحية في هذه المجموعة من خلال بعض البلدان العربية، وفي هذا الصدد، يبدو جليا أن أغلب تجارب البلدان العربية التي طبقت في إطار التنمية الفلاحية، واجهت مشكلة القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج، بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الفلاحي بشكل كبير، ولعل من بين الأسباب وراء ذلك ما يلي:

- ❖ إن الإصلاحات الفلاحية على مستوى البلدان العربية لم تسجل نجاحات تذكر في مجال التنمية الفلاحية، بحيث بقيت الفلاحة في هذه البلدان بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية والرفع من قدراتها الإنتاجية، وذلك لأسباب عديدة، منها سوء الإدارة، وقلة المتخصصين، وانتشار البيروقراطية، والعجز في استعمال التكنولوجيا، وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية؛
- ❖ لم توفق سياسات البحث والإرشاد الفلاحي في البلدان العربية في تحقيق النتائج المرجوة منها فيما يخص تقدم القطاع الفلاحي، نظرا إلى غياب سياسات مدروسة للبحوث الفلاحية، وما تستوجبه من مخططات وبرامج من أجل تطوير الفلاحة مستقبلا، وغياب نظام معلومات وإحصاءات متكامل وموحد، وبقاء البحث على المستوى النظري، دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية ذات

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

الخصوصيات المتميزة، وكل ذلك في ظل تفتت إداري لمؤسسات البحث والتكوين، وعدم الربط بينها، وعدم وجود خطة متكاملة للدولة تحدد أهداف وأدوار كل منها؛

❖ يعاني الإقراض الفلاحي في هذه الدول مشاكل كثيرة تعيقه عن أداء مهمته في السياسية الاقتصادية الاجتماعية الفلاحية، وفي تطوير الفلاحة على وجه الخصوص؛

❖ عدم تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان، وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة، من حيث اختيار مناطق الاستصلاح واختيار الأساليب الملائمة للاستغلال الأمثل، مع غياب الالتزام بالشروط الفنية اللازمة؛

❖ تمثل ندرة الموارد المتجددة للمياه، وضعف المستوى التسييري لها، عائق أساسيا في تفعيل التنمية الفلاحية في البلدان العربية؛

❖ اختلاف السياسات السعرية الفلاحية بين بلد وأخر، وحتى داخل البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى؛

❖ فشل مؤسسات التسويق الفلاحي في تحقيق الأهداف المنشودة، إذ إن معظمها يتسم بالتضخم والبطالة المقنعة في أجهزتها الإدارية والخسارة في موازناتها، حتى إنها أصبحت عبئا إضافيا على أجهزة الدولة، وبذلك بقيت المنتجات الفلاحية غير قادرة على المنافسة، لافتقادها المواصفات والمقاييس والجودة، زيادة على النقص في الهياكل القاعدية من تخزين وحفظ ونقل، مما أثر في كفاية انتقال السلع من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة وأقل عائد ممكنين بالإضافة إلى عدم القدرة على التصدير إلى الخارج؛

❖ محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني، نظرا إلى قلة المراعي وفقرها واهمالها، حيث لم تهتم السياسات الفلاحية، بما فيه الكفاية، بترقية هذا الفرع بالرغم من أهميته الاقتصادية؛[1]

إهمال القطاع الصناعي–الفلاحي، بحيث لم تطرح سياسة واضحة تربط بين المجالين، بالرغم من أن الفلاحة لا يمكنها أن تتطور إذا لم توجد مصانع تتكفل بتصنيع الفائض في محاصيلها، ومما ساعد على ذلك غياب عادات استهلاكية تشجع على استهلاك المنتجات الصناعية الفلاحية، كما أن غياب التصنيع الفلاحي قد تسبب في إتلاف الكثير من المحاصيل الفلاحية على مر السنين، وساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تدني وتيرة الإنتاج، كما حدث في الجزائر بخصوص منتج الطماطم في نهاية التسعينات، وكذلك محصول البطاطس في الكثير من المرات.[2]

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 313–314.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثالث: ركائز القطاع الفلاحي وتطويره

يرتكز القطاع الفلاحي على مجموعة من الركائز الواجب تطويرها ليتماشى القطاع مع متطلبات التنمية، حيث تحتاج هذه الركائز إلى تطوير دائم فالإنتاج والاستثمار الفلاحي تحتاج إلى تخطيط لتطويرها وهذا ما يتطلب أرضية تمارس عليها، كما يجب تطوير الصناعات الغذائية وإحداث التكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإنتاج الفلاحي

هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة على مستوى الإنتاج من مختلف المحاصيل، حيث يتأثر نوع الإنتاج الفلاحي وكميته وجودته بالعوامل الجغرافية الطبيعية من جهة، وبقدرة الإنسان على استغلال وتحسين هذه العوامل الطبيعية وبالعوامل البشرية والاقتصادية من جهة أخرى، وتشمل أهم العوامل الطبيعية: المناخ والتربة والسطح ... الخ، إذ يحتاج كل نبات لنموه إلى ظروف طبيعية خاصة.

تختلف ظروف الإنتاج الفلاحي عنها في الصناعي، نظرا لأن الإنسان لا يمكنه بسهولة تعديل أثر العوامل الطبيعية للعمليات الفلاحية المختلفة، فبينما يعتمد القطاع الصناعي أساسا على كفاءة عنصر العمل والتحكم في التكنولوجيا المستعملة في تعديل ومزج المواد الأولية من أجل الحصول على الانتاج في صيغته النهائية، نجد أن الانتاج الفلاحي يتحكم فيه عدة من عوامل يصعب على الانسان التحكم فيها خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة والظروف المناخية والتي تعتبر أساس الانتاج في القطاع الفلاحي، وعليه فإن دراسة الانتاج الفلاحي تستدعي دراسة العديد من العوامل على خلاف الانتاج في القطاعات الأخرى والتي تكون فيها عوامل الإنتاج محدودة.[1]

1. العوامل المؤثرة في الإنتاج الفلاحي: تتعدد العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، ولكل منها تأثير مباشر على مستويات الانتاج ويصعب التحكم في درجة التأثير كونها تتداخل فيما بينها بدرجة كبيرة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1.1.العوامل الطبيعية: وهي مجمل العناصر والخيرات التي توفرها الطبيعة للإنسان ويستخدمها في الإنتاج، وهي أهم العوامل الفلاحية كونها العنصر الأساسي للإنتاج الفلاحي، وهي الأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي، المناخ حيث يعد أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج وأكثرها تحكما في النشاط مهما كان مستواه، وكذا نوعية التربة التي تعتبر من العوامل الطبيعية المهمة في الإنتاج.[2]

---

[1] جواد سعد العارف، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 73.

[2] محمد خميس الزوكة، "**الجغرافية الاقتصادية**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 105-110.

2.1.العوامل البشرية: للعوامل البشرية دور كبير في عملية الانتاج، فالإنسان هو العامل الانتاجي الأول، بصفته العنصر الذي يقوم بالعمل على إعطاء العناصر الطبيعية قيمتها ويكسبها أهميتها، فالإنسان هو منتج السلع المختلفة والمستهلك والموزع لها فهو بذلك صاحب المصلحة في الانتاج، لذا يسعى الى استغلال العناصر المختلفة وتسخيرها لتوفير حاجياته المختلفة مستغلا في ذلك قدراته الكمية والكيفية، وتتمثل العوامل البشرية في السكان ورأس المال والتقدم التقني والمواصلات وغيرها.[1]

وتحدد اليد العاملة طبيعة الانتاج الفلاحي، بحيث تحتاج بعض المحاصيل الزراعية إلى أيدي عاملة متخصصة التي تعرف العلاقة الوثيقة بين التربة والفصول الزراعية والمحاصيل وتطبق الأساليب الزراعية الخاصة بإنتاجها، مما لذلك من دور لإنجاحها، فبالإضافة إلى توفير اليد العاملة التي تقوم بالنشاط الزراعي من حرث وزرع وحصاد، تستدعي عملية الانتاج الفلاحي توفر امكانيات بشرية مؤهلة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، بحيث تعمل على تطوير امكانيات الري والصرف.

حيث أصبحت الفلاحة الحديثة تعتمد على كثافة رأس المال، وذلك من خلال توفير مستلزمات الإنتاج آلات فلاحية ومخصبات وأسمدة بأنواعها المختلفة، إضافة إلى إقامة البنى التحتية التي يحتاجها النشاط الفلاحي من سدود ومصارف المياه بالإضافة إلى الطرق ووسائل النقل.[2]

2.أساليب تخطيط الإنتاج: ومن أهم الأساليب المعروفة في تخطيط الإنتاج على مستوى المزرعة:

1.2. أسلوب الميزانيات التقديرية للدخل: يتم بموجب هذا الأسلوب تشخيص ما يلي:[3]

- التحديد الدقيق للموارد المتاحة للفلاحة؛
- تحديد الأنشطة الممكنة في الفلاحة؛
- المعلومات الخاصة بالتكاليف والعوائد؛
- تحديد الدورة الفلاحية؛
- إعداد الميزانيات الجزئية والكلية.

2.2. أسلوب البرمجة الخطية في تخطيط الإنتاج: البرمجة الخطية من الأساليب التخطيطية التي شاع استخدامها في النصف الثاني من القرن الحالي يستهدف هذا الأسلوب البحث عن مستوى الإنتاج لكل نشاط من الأنشطة (التي تمارسها مزرعة أو مصنع... الخ) الذي في حالة

[1] علي أحمد هارون، **"جغرافية الزراعة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 107.
[2] محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[3] سوران توفيق العاني، "**علم الاقتصاد الزراعي**"، دار أسامة، الأردن، ص ص 153-154.

تحققه يتحقق للمنشأة تعظيم الدالة الهدف التي تسعى لتعظيمها ضمن القيود المفروضة على المنشأة سواء كانت هذه القيود تخص القيم القصوى للموارد المتاحة لها مثل الطاقات الإنتاجية أو القوى العاملة أو أي مورد آخر وذلك القيود الفنية المتعلقة بطبيعة الإنتاج لكل نشاط أو قيود مؤسسية قانونية مفروضة على المنشأة، وينبغي الإذعان إليها.

ويستخدم أيضا هذا الأسلوب في البحث عن أدنى قيمة للتكاليف اللازمة لإنتاج قدر معين من سلعة أو سلع متعددة، على وجه العموم فإن أسلوب البرمجة الخطية يعتبر من أساليب الأمثلية التي تستخدم لغرض الوصول إلى القيمة الدنيا أو القصوى لدالة الهدف.

ومن أجل إيضاح كيفية استخدام هذا الأسلوب على مستوى المزرعة ينبغي تحديد ما يلي:

- ❖ تحديد الأنشطة أي المحاصيل التي تصلح للفلاحة في المزرعة؛
- ❖ تحديد الموارد المتاحة المزرعة مثل المياه والمساحة والقوى العاملة وبيان وحدة القياس لها؛
- ❖ تحديد ما تحتاجه عملية الإنتاج لكل وحدة من وحدات الأنشطة من كل مورد من الموارد المذكورة أي تحديد المعاملات الفنية للأنشطة المعنية بالعلاقة مع كل مورد؛
- ❖ تحديد هامش المساحة النسبية لكل نشاط في دالة الهدف؛
- ❖ تحديد أية قيود فنية أخرى أو مؤسسية لابد من الإذعان إليها في قرار الإنتاج.

في حالة توفر المعلومات المذكورة أعلاه يمكن صياغة دالة الهدف المطلوب تعظيمها.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الفلاحي

1. مفهوم الاستثمار الفلاحي: يعد الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب على ذلك من مخاطر، إلا أن الاستثمار الفلاحي يعتبر أشد حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى[2]، حيث بالإضافة إلى احتمال فشل المشاريع والخسائر الناتجة عن تأثير المتغيرات الاقتصادية المتعددة والتي يقع بعضها خارج نطاق السيطرة، يتأثر الاستثمار الفلاحي بالظروف المناخية والبيئية، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الفلاحي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار الذي يعتبر جزءا من الاستثمار في الاقتصاد الوطني[3].

---

[1] سوران توفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-160.

[2] إبراهيم أحمد سعيد، "**أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**"، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع، 2011، ص 589.

[3] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، "**التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، مركز أنقرة، تركيا، 2010، ص 15.

ويعرف الاستثمار الفلاحي كذلك على أنه دمج لعوامل الإنتاج المتوافرة في القطاع (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها قصد إنتاج مواد غذائية لسد حاجيات المستهلكين، وللحصول على أفضل النتائج الممكنة[1]، وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد[2]، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر قيمة من الربح، أما في نظام الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الفلاحي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد، ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات فلاحية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الفلاحي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي[3]، فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الفلاحية نحو التركيز على الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الفلاحية الصناعية وغيرها) [4].

ومما سبق نستنتج أن للاستثمار الفلاحي نفس مفهوم الاستثمار بشكل عام بالإضافة إلى تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) وإدماجها لإنتاج سلع غذائية لسد حاجات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة، وكذا تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدولة، فإنه يتحمل مخاطر مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية المتعددة والتي يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيرها، ومخاطر مرتبطة بالظروف المناخية والبيئية يصعب السيطرة عليها، مما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار لذا فإن المستثمر الفلاحي يحتاج إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطر التي يتعرض لها مقارنة مع المستثمرين في القطاعات الأخرى، وذلك ضمانا للاستمرارية والنمو[5].

2. أشكال وأهداف الاستثمار الفلاحي: تختلف أنواع الاستثمار الفلاحي حسب الجهة التي تقوم بالاستثمار والأهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها ويمكن التمييز بين أشكال هذا النوع من الاستثمار وتحديد أهم أهدافه في العناصر التالية:

---

[1] عبد الله حمد الدباش، "**الاستثمار الزراعي ودوره في القطاع الزراعي في إقليم كوردستان – العراق**"، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، العراق، 2012، ص 86.

[2] إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 589.

[3] عبد الله حمد الدباش، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[4] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[5] سهيلة مصطفى، محمد راتول، "**تحليل أثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2012)**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الخامس، المغرب، جوان 2016، ص 81.

1.2. أشكال الاستثمار الفلاحي: يمكن تصنيف الاستثمار الفلاحي إلى أربعة فئات هي استثمار عام وخاص واستثمار أجنبي ومحلي، وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من الفلاحين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أما مستثمرو القطاع العام المحلي فهم بالدرجة الأولى المؤسسات والتعاونيات التابعة للحكومات الوطنية، وهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي، يأتي بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون العامون الأجانب كشركاء التنمية، ومن ثم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص، مثل المؤسسات وهؤلاء المستثمرون –من القطاع العام والخاص، والمحليون والأجانب– يستثمرون في مجالات مختلفة ولأسباب مختلفة وغالبا ما تكون استثماراتهم تكاملية، ومتداخلة[1].

بالنسبة للفلاحين، يعني الاستثمار الفلاحي التخلي عن شيء ما الآن كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ومداخيلهم في المستقبل، ويقوم الفلاحون والمستثمرون الآخرون من القطاع الخاص بالاستثمار الفلاحي في حالة واحدة فقط إذا كانت العائدات المتوقعة سوف تغطي المخاطر المعروفة وتتجاوز العائدات من أنواع بديلة للاستثمار، ويعتمد الاستثمار العام في الفلاحة من جانب الحكومات وشركاء التنمية على ثلاث مزايا مترابطة وهي: النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الأمن الغذائي، الاستدامة البيئية، ويعني الاستثمار الفلاحي بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع، وتعد البحوث الفلاحية والبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في القطاع الفلاحي.

2.2. أهداف الاستثمار الفلاحي: يمكن القول إن أهداف الاستثمار الفلاحي متكاملة بحيث تحقق أهداف كلية وجزئية في سياق دورة الاستثمار وهذا التكامل يعني أن الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية يمكن تحقيقها حتى وهي غير مستهدفة لوجود تكامل رأسي في الفلاحة، وهذا التكامل تكاد تلغى معه عملية الفصل.

ويمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الفلاحية من خلال: أهداف المستوى الأدنى: وهي البرامج، أهداف المستوى المتوسط: وهي السياسة، وأهداف المستوى الأعلى: وهي الخطة.

وحتى لو أن هيكلة الأهداف تبين التدرج والتكامل بين مختلف الأهداف إلا أن معظمها عادة ما تحقق أكثر من هدف واحد، فغالبا ما يلجأ متخذو القرار الاستثماري إلى التقيد بالتقسيمات بين أهداف مشروع الاستثمار الداخلية، وأهداف مشروع الاستثمار الخارجية والفرق في كيفية تحديد الآثار التي تحدثها الأهداف الداخلية والخارجية، وعند صعوبة تحديد العلاقات بشكل واضح يكتفي

[1] Martin Petrick, **"Rediscovering the Virgin Lands: Agricultural Investment and Rural Livelihoods in a Eurasian Frontier",** Area Journal of World Development, Vol 43, 2013, Pages 165.

متخذو القرار بتشخيص الأهداف الداخلية أو الأهداف المضمونة، وترتبط أكثر جوانب هذا القرار بما يسمى بالارتباطات الخلفية والأمامية، وهذه الارتباطات التي تجعل الاستثمار الفلاحي واسعا وبدون حدود واضحة، لذلك جاء في مفهومه بأنه تلك التخصصات التي تسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتي يمكن تحليلها من عدة زوايا أو مداخل ترصد من خلالها مجالات وأوجه الاستثمار الفلاحي[1].

3. خصائص الاستثمار الفلاحي: ينفرد الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى وتؤثر على نموه إيجابا أو سلبا، وسنكتفي فقط بحصر أهمها فيما يلي[2]:

1.3. الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الفلاحة عنها في الصناعة فالتدفق المالي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية فترة الاستثمار، وجني وتسويق المنتج.

2.3. صعوبة تمويل الاستثمارات الفلاحية: ويرجع ذلك إلى قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى إضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنته بغيره من الاستثمارات الأخرى (75% من رأس المال الفلاحي) ما يخلق صعوبة في إيجاد الجهات الممولة لمثل هذه المشاريع.

3.3. المخاطر الفلاحية: يتميز الاستثمار الفلاحي بارتفاع درجة المخاطر المصاحبة لحياة المشروع، والتي يمكن حصرها في العناصر التالية:

❖ **المخاطر المؤسساتية:** والتي قد تنتج عن السياسات والقوانين التي تنظم القطاع الفلاحي، إن هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية صحية أو بيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا، ونظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية تشكل انشغال أساسي للفلاحين فالتعديلات المتعددة للسياسات وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغير كبير في المداخيل الفلاحية، فمثلا فرض معايير بيئية جديدة تقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون تكلفتها معتبرة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة تؤثر مباشرة على دخل الفلاح ولقد أدت أزمة الغذاء العالمية في السنوات الأخيرة إلى إعادة مراجعة كبيرة للقوانين فيما يخص سلامة

---

[1] يحي عيسى، "**قرار الاستثمار الزراعي (دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية)**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 1998، ص 124.

[2] نادية بولحبال، "**أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2000، ص 29.

المنتجات الغذائية، هذه القواعد الجديدة أدت كذلك إلى إضافة تكاليف تتمثل في تكلفة إتباع المعايير وتكلفة الغرامات والتكلفة الإدارية، كما أن تطور التشريعات وتطلعات المجتمع تخلق مخاطر من نوع جديد، فمخاطر البيئة ومخاطر الصحة العمومية تأخذ حاليا أهمية جيدة، قد يكون الفلاح ضحية لها أو مسؤول عنها، وفي هذه الحالة يكون مسؤولا عن تحمل النتائج المترتبة عنها.

❖ **مخاطر الأسعار:** يتعرض الفلاح لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته ولخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته، فتشكل السعر الفلاحي يكون نتيجة متغيرات كثيرة ويأخذ بعين الاعتبار عوامل محلية ودولية، ولكون المرحلة الإنتاجية طويلة نسبيا فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه الفلاح يختلف عما كان ينتظره لدى بداية الإنتاج كما أن المستثمرة الفلاحية وكغيرها من المؤسسات تتميز بتدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، فالإيرادات والمصاريف ليست متزامنة مما يعرض المؤسسة لمشكل السيولة.

❖ **مخاطر الإنتاج:** المستثمرات الفلاحية معرضة دائما لمخاطر مناخية، فقد يكون منتجو الحبوب مثلا ضحية لظروف مناخية سيئة كنقص تساقط الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، أو لكوارث طبيعية كالعواصف والفيضانات أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الماشية كالأوبئة، الحمى القلاعية، جنون البقر، ...، الخ، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الفلاحي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج ونتائجها المالية معتبرة ما يؤثر على مستويي المردود والنوعية.

❖ **مخاطر المردود الفلاحي:** العنصر الأول الذي يميز الإنتاج هو المردود، ونقصد به الكمية المنتجة من قبل الوحدة الإنتاجية على سبيل المثال عدد الأطنان من الحبوب في الهكتار وبالتالي نحن بصدد الإشارة إلى خسارة الكمية التي تؤدي بدورها إلى تقليص رقم الأعمال، وعادة أي منتج فلاحي لن يكون بمنأى عن هذا النوع من المخاطر، على سبيل المثال عطل في جهاز التهوية لمدجن الطيور خلال عدد من الساعات يمكن أن يبيد المنتج، أو تعرض المواشي إلى أزمة صحية قد تؤدي إلى ذبح القطيع ككل، الجليد والبرد يمكن أن تتلف موسم كامل من الفواكه، وذلك فإن خسائر كبيرة أو متواضعة تصيب المردود تؤثر مباشرة على الوضعية المالية للمستثمرة الفلاحية. [1]

4. نتائج الاستثمار الفلاحي: إن نتائج الاستثمار الفلاحي متنوعة ومتعارضة أحيانا، وليس من السهل إيجاد معايير وأدوات متفق عليها لقياس درجة النجاح أو الإخفاق، فضلا عن أنه ليس من السهل توافر الموضوعية في التقييم، ذلك أن الاستثمار الفلاحي يمس مصالح شرائح واسعة من أفراد المجتمع بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات لمرحلتي ما قبل

[1] فاطمة الزهراء طاهري، "**تسيير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011، ص 6.

الاستثمار وما بعده، على نحو يتيح إجراء المقارنة ورصد التطورات، ويمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات حتى تبقى عملية الاستثمار الفلاحي ضرورة.

1.4. قياس نتائج الاستثمار الفلاحي على مستوى الإنتاج والاقتصاد: هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أثر الاستثمار الفلاحي على مستوى الإنتاج والاقتصاد.

- **مؤشر الإنتاجية الفلاحية:** يعتبر من أهم مؤشرات قياس النتائج المحققة على مستوى الإنتاج، حيث كلما طالت مدة القياس كانت النتائج أكثر تعبيرا[1].
- **مؤشر العمالة:** يؤثر الاستثمار الفلاحي على فرص العمالة وعلى البطالة بأنواعها وعلى تشغيل المرأة الريفية، وعلى تكثيف الفلاحة، اعتمادا على استثمار المزيد من وحدات العمل في وحدة المساحة.

وهناك مؤشرات أخرى منها مؤشرات المساحة المزروعة، ومؤشر مشاركة الفلاحين الفعالة في عملية التنمية وغير ذلك.

2.4. قياس نتائج الاستثمار الفلاحي على المستوى الاجتماعي: يعتبر مؤشر العدالة الأساس هنا، وهو ينصب بالدرجة الأولى على إبراز أثر الاستثمار الفلاحي في تقليص احتكار الدولة للنشاط الفلاحي، والتخفيف من الفروق في توزيع الأرض، ويمكن أيضا تناول أثر الاستثمار الفلاحي في وضع أسمى تضمن عدالة توزيع الإنتاج بين مالك الأرض ومستثمرها.

3.4. قياس نتائج الاستثمار الفلاحي على المستوى السياسي: يركز عادة في هذا المجال على قياس درجة التسلط السياسي والمركزية في اتخاذ القرارات ومدى انتشار القاعدة الديمقراطية التي يمكن أن يوفرها الاستثمار في القطاع الفلاحي ودرجة تخلي الدولة عن التدخل في النشاط الفلاحي[2].

5. المعايير الأولية لتخطيط الاستثمار الفلاحي: تتمثل في معيار فترة الاسترداد الذي بموجبه يتم تقدير الفترة الزمنية اللاحقة للاستثمار والتي سيتم بانتهائها استعادة مبلغ الاستثمار من صافي العوائد، بالإضافة إلى معدل العائد السنوي البسيط على الاستثمار.

6. معايير التفضيل الزمني: تعنى هذه المعايير بأشكالها الثلاثة بالتركيز على أهمية العمر الانتاجي الأصول الثابتة التي يتكون منها الاستثمار ومقدار العوائد ومصاريف التشغيل حسب توقع تحققها موزعة على السنوات التي تستمر الأصول الثابتة منتجة خلالها وأن النقطة الجوهرية التي تأخذها معايير التفضيل الزمني بعين الاعتبار:

---

[1] علي جدوع الشرفات، "**مبادئ الاقتصاد الزراعي**"، الدار العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص 125.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، ورقة عمل مشتركة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2009.

1.6. معيار صافي القيمة الحالية: يستهدف هذا المعيار التعرف على ما إذا كان العائد السنوي المركب الذي من المتوقع أن يحققه المشروع على الاستثمارات اللازمة لتنفيذه سنويا أو يزيد أو يقل عن المعدل السائد الذي تحققه الاستثمارات القائمة خارج المزرعة.

2.6. معيار نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة: سبق أن أوضحنا بأن معيار صافي القيمة الحالية يعطي المفاضلة بين البدائل المقترحة وذلك بالاعتماد على صافي القيمة الحالية المطلقة دون أن يميز بين البدائل من حيث كفاءة الاستثمار بشكل دقيق لذلك فإن معيار صافي القيمة المالية يتحيز ضمنا إلى البدائل ذات الاستثمار الكبير على البدائل ذات الاستثمار الأقل ويتجاهل مدى تفاوت في العائد على الدينار الواحد، لذا فإن معيار نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة يستطيع أن يتجاوز هذا العيب الذي يتصف به معيار صافي القيمة الحالية.

3.6. معدل العائد الداخلي: عند تطبيق المعياريين السابقين ثم الارتكاز على تحديد سعر خصم معين للوصول إلى كل من صافي القيمة الحالية ونسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة وقد اكتفى المعياران السابقان بالقول ما إذا كان معدل العائد على الاستثمار في كل بديل يزيد أو يساوي أو يقل عن المعدل الذي يشير إليه سعر الخصم المستخدم لحساب هذه المعيارين، فلو كان صافي القيمة الحالية لأي بديل مساويا إلى الصفر أو نسبة العوائد إلى التكاليف المخصومة تساوي واحد صحيح فبالإمكان القول في مثل هذه الحالة بأن البديل المذكور سيدر معدلا من العوائد على الاستثمار المطلوب مساويا إلى سعر الخصم المستخدم لإيجاد أي من هذين المعيارين.[1]

المطلب الثالث: العقارات الفلاحية والاستصلاح

تعتبر الدولة كجهاز إداري والقطاع الفلاحي كجهاز إنتاجي أي تخلي الدولة عن عملية الإنتاج وذلك لصالح المنتجين الفلاحين بمعنى الفصل بين الدولة كمالك للعقار والاستغلالية الفلاحية كمنج أساسي للثروة بمعنى تحويل حقوق الإنتاج إلى أعوان الفلاحة عن طريق منحهم حق الانتفاع المؤبد بمقتضى القانون وذلك في عقلنة تسيير اقتصادها بما يطابق القواعد العامة المسيرة لاقتصاد السوق تاركة له ضبط النشاط الاقتصادي،[2] وذلك بهدف رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني، لكن الاستقلالية حسب السلطة لا تعني ترك القطاع الفلاحي وحده في مواجهة مشاكل الإنتاج إنما على الدولة أن توفر له سلسلة من التغطيات التنظيمية والمالية، فالتغطية التنظيمية تكون عن طريق الأجهزة الحكومية المعتمدة في هذا الشأن وبمساعدة المنظمات المهنية للقطاع الفلاحي أما التغطية المالية تكون

[1] سوران توفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

[2] بوعافيا رضا، **"أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009، ص 132.

بتوفير رؤوس الأموال الكافية للتمويل من جهة وضمان المخاطر من جهة أخرى لكن غياب فعالية هذه الميكانيزمات عرض نظام المستثمرات الفلاحية إلى الفشل.[1]

1. تعريف العقار الفلاحي: عرفه محمد حسن قاسم بأنه: "كل الأرض الصالحة للزراعة لأن تستغل عن طريق زراعتها أيا كانت المحاصيل التي تزرع فيها، ويكفي لاعتبار الأرض فلاحية أن تكون صالحة للزراعة حتى ولو لم يتم زراعتها بالفعل".[2]

كما عرفه منير الفرشيشي بأنه: "يكون ما كان أصلا أي طبيعة عقارا فلاحيا فالأراضي الفلاحية بشتى أنواعها بعلية كانت أو سقوية (مطرية أو مسقية) وكذلك جميع العقارات التي تستعمل للعمل الفلاحي دون الزراعي، كتربية المواشي وغيرها من الأعمال الفلاحية الأخرى لذلك فإن هذا التعريف يبقى قابلا للتطور طالما تغير المفهوم العام للأعمال الفلاحية.[3]

وقد عرفه عاصم أنور سليم بأنه: "الأراضي القابلة للزراعة بحالتها أي الصالحة للإنبات دون استصلاح، يستوي في ذلك أن تكون مزروعة بالفعل أو ليست كذلك، فمادامت قابلة للزراعة دون استصلاح فهي زراعية ولو لم تكن تزرع فعلا".[4]

نصت المادة 04 من القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري (الجريدة الرسمية رقم 90/49) في تعريف الأراضي الفلاحية بأنها: "الأرض الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله".

يمكن أن نخلص لهذا التعريف حيث يقصد بالأراضي الفلاحية: "كل الأراضي التي بها طاقات طبيعية ومناخية تم تخصيصها للإنتاج الفلاحي أو التي يمكن أن تكون أرضية لذلك الإنتاج سواء كان موجه للاستهلاك المباشر من الانسان أو الحيوان أو الموجه للتصنيع".

2. تصنيف الأراضي الفلاحية:

جاءت المواد 05 إلى 09 من قانون التوجيه العقاري بتصنيف الأراضي تبعا لضوابط علم التربة، والانحدارات، والمناخ، ونظام السقي، والعوائق الطبوغرافية وغيرها، أما المادة 10 نصت على الأدوات التقنية الملائمة، ويمكن تقسيم إلى:

---

[1] عجة الجيلالي، **"أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام"**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005، ص ص 222-225.

[2] محمد حسن قاسم، **"الملكية الزراعية – الايجار الزراعي"**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 1997، ص 22.

[3] منير الفرشيشي قاض، **"محاضرات في القانون العقاري التونسي"**، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، طبعة ثانية، 2013، ص ص 59-60.

[4] عصام أنور سليم، **"القانون الزراعي في ضوء التحولات التشريعية المعاصرة وأحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا"**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002، ص 21.

1.2. الأراضي الخصبة جدا: تضم أراضي السهول الساحلية والمجاورة للسواحل المسقية من كميات أمطار تفوق 600 مم ويرمز لها بالرمز "أ".

2.2. الأراضي الخصبة: تضم أراضي السهول المسقية من كميات امطار بين 450-600 يرمز لها بالرمز "**ب**".

3.2. الاراضي المتوسطة الخصب: تضم كافة أراضي السهول المستفيدة من كميات أمطار بين 350-450 مم يرمز لها بالرمز "**ج**".

4.2. الأراضي ضعيفة الخصب: تضم كافة الأراضي الفلاحية الأخرى المستفيدة من كميات أمطار تقل عن 350 مم يرمز له بالرمز "**د**".[1]

كما تحدد المناطق في المادة 81 من قانون المالية لسنة 1989 أراضي السهول هي الأراضي التي يقل منحدرها عن نسبة 12.5 %.

3. أصناف الملكية العقارية الفلاحية:

تصنف جميع الأملاك العقارية على اختلاف أنواعها طبقا للمادة 23 من قانون التوجيه العقاري فلا يخرج العقار الفلاحي عن هذا التقسيم فتصنف الأملاك العقارية الفلاحية إلى:

1.3. الأملاك العقارية الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية: وتعرف بأنها الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية التي تمتلكها الأشخاص المعنوية التابعة للقانون العام المتمتعة بإقليم وهي الدولة والولاية والبلدية.

2.3. الأملاك العقارية الفلاحية التابعة لأملاك الخواص أو الأملاك الخاصة: حيث أن حق الملكية هو أوسع الحقوق العينية نطاقا، بل هو مجموع هذه الحقوق العينية وعنه تتفرع جميعا فمن له حق الملكية على شيء كان له حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه وبذلك يستجمع كل السلطات التي يعطيها القانون للشخص على الشيء، فلقد جعل صاحب الحق العيني الذي يتفق طبيعته وغرضه مع استعمال المال العقاري مالكا، سواء كان هذا الحق حق ملكية أو حق انتفاع أو حق التصرف في المال العقاري.

3.3. الأملاك العقارية الفلاحية التابعة للأملاك الوقفية: هي الأملاك التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة أو مسجد أو مدرسة قرآنية سواء كان هذا التمتع فوريا أو عند وفاة الموصين الوسطاء اللذين يعينهم المالك.

4. استصلاح الأراضي:

حثت الشريعة الإسلامية على خدمة الأرض واستصلاحها وإحيائها حيث جاء في بَاب مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ فِي أَرْضِ الْخَرَابِ بِالْكُوفَةِ مَوَاتٌ وَقَالَ عُمَرُ "**مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ**"

[1] القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري (الجريدة الرسمية رقم 90/49).

وَيُرْوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ **"فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ فِيهِ حَقٌّ"** وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ **"مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ"** قَالَ عُرْوَةُ قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ.[1]

أما في نص المادة 08 من قانون 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983 فإنه: "يقصد بالاستصلاح بمفهوم هذا القانون كل عمل من شأنه جعل الأرض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال، ويمكن أن تنصب هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والتخفيض والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها".

يستثنى من تطبيق هذا القانون الأراضي الغابية لأنها غير قابلة للتملك علما أنه يمكن الاستصلاح والاستثمار فيها وفق ما جاء في المرسوم التنفيذي 01-87 المؤرخ في 05 أفريل 2001 المحدد لشروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار أحكام المادة 35 من قانون الغابات.[2]

أما المادة 02 من المرسوم 92-289 عرفته بجميع الأعمال من تجنيد المياه، التموين بالطاقة، سبل الوصول إلى المساحات، استصلاح الأرض وتهيئتها وسقيها وصرف مياهها فهو إنجاز مجموع الأعمال التي تدخل في سياق الإنتاج والمتعلقة بالزراعات المعتمدة، إلى جانب مساهمة الدولة في الاستصلاح عن طريق التكفل بإنجاز منشآت تجنيد المياه وسبل الوصول للأراضي والتركيبات الخاصة بإيصال الطاقة.

في حين أن المادة 02 من المرسوم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 والمحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية تعرفه على أنه كل عمليات الاستثمار الرامية إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة وإلى تثمينها، فيتبين أن تشجيع الاستثمار يكمن في البداية بمنح الأرض عن طريق عقد الامتياز ودفع أتاوة.

أما وفقا للمادة 03 من نفس المرسوم فإن الدولة تتكفل جزئيا أو كليا بالنفقات المرتبطة بجلب المياه والتزويد بالطاقة الكهربائية وشق الطرق وإنجاز مجموع الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح استعمالا عقلانيا وأمثلا.

المطلب الرابع: الصناعات الغذائية والتكنولوجيا

على المستوى النظري، فإن التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة لأغراض عملية، بشكل عام تُستخدم التكنولوجيا لتحسين حالة الإنسان أو البيئة الطبيعية أو للقيام بأنشطة اجتماعية واقتصادية أخرى، يمكن تصنيف التكنولوجيا إلى فئتين رئيسيتين: تكنولوجيا المواد، حيث يتم تجسيد المعرفة

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضا مواتا، الجزء 5، ص 22.
[2] عمر حمدي باشا، **"نقل الملكية العقارية"**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 130.

في منتج تكنولوجي مثل الأدوات، المعدات، الكيماويات الفلاحية، أصناف النباتات المحسنة أو الهجينة، سلالات الحيوانات المحسّنة واللقاحات (على سبيل المثال، السائل المنوي من الأم المختبرة المستخدمة في التلقيح الاصطناعي)؛ والتكنولوجيا القائمة على المعرفة مثل المعرفة التقنية ومهارات الإدارة والعمليات الأخرى التي يحتاجها الفلاحون لزراعة محصول أو إنتاج منتجات حيوانية بنجاح.[1]

ينطوي نقل تكنولوجيا المواد إلى الفلاحين بشكل عام على إنتاج وتوزيع وبيع البذور والأدوات والكيماويات الزراعية ومدخلات الإنتاج الأخرى، لذلك فإن عملية نقل تكنولوجيا المواد هي بشكل عام أبسط من التدريب ونشر المعرفة الفنية والمهارات الإدارية لأعداد كبيرة من الفلاحين ذوي التعليم الضعيف الذين يعملون في مناطق بيئية فلاحية مختلفة (أي وظيفة الإرشاد)، أيضًا تختلف أنظمة التسليم المطلوبة لهذه الأنواع المختلفة من التقنيات بشكل عام، في معظم الحالات يكون القطاع الخاص هو الأنسب لإنتاج وتوزيع تكنولوجيا المواد، من ناحية أخرى يتم تدريس معظم التقنيات القائمة على المعرفة مثل ممارسات إدارة المحاصيل أو الثروة الحيوانية المحسنة، والإدارة المتكاملة للآفات، وممارسات إدارة التربة والمياه بشكل عام من خلال برامج التدريب المهني لشباب الريف أو يتم نشرها من خلال ملحق ممول من القطاع العام نظام للفلاحين الكبار.

في الوقت نفسه، تتطلب معظم تقنيات المواد معرفة تقنية حتى يمكن استخدام هذه المنتجات أو الأدوات بشكل فعال، على سبيل المثال لاستخدام مادة كيميائية فلاحية بشكل صحيح في إدارة الآفات، يحتاج الفلاحون إلى معرفة معدلات التطبيق المناسبة، ووقت وشروط التطبيق، وإجراءات السلامة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى ذلك إذا استخدم الفلاحون البخاخ (نوع آخر من تكنولوجيا المواد) لتطبيق الكيماويات الفلاحية، فإنهم يحتاجون إلى معرفة كيفية تشغيل المعدات وضبطها ومعايرتها وتنظيفها لتحقيق أفضل النتائج، لذلك فإن التقنيات القائمة على المواد والمعرفة بشكل عام متشابكة بشكل وثيق، تمتلك شركات القطاع الخاص في البلدان النامية قدرة تقنية محدودة للغاية لتدريب الفلاحين على هذه المهارات والمعارف المتعلقة بالمنتجات؛ لذلك فإن نقل معظم التقنيات القائمة على المعرفة، عن طريق التصميم أو افتراضيًا، متروك لنظام الإرشاد الوطني أو الإقليمي.[2]

[1] Burton E Swanson, **"Strengthening research-extension-farmer linkages"**, www.fao.org/3/W5830E/w5830e0l.htm#chapter%2019%20%20%20strengthening%20research%20extension%20farmer%20linkages.

[2] Burton E Swanson, **Op.Cit.**

الصناعة الغذائية هي التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد تصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية، باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية، وجودتها.[1]

وتعتبر العلم الذي يبحث في تصنيع الخدمات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[2]

وهي مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الفلاحية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزء هام من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة عادة في الفلاحة.[3]

إن التطور الصناعي لا بد أن يمر كخطوة أولى بمرحلة تطوير الفلاحة، ولهذا يجب تطوير زراعة المحاصيل الزراعية التي تشكل المواد الصناعية الخام كالقطن والنخيل والزيتون وغيرها، إلى جانب ذلك يجب تصنيع المواد الحيوانية الخام وذلك عن طريق تطوير وتجديد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأرياف والقرى لأن الصناعة تقوم في أغلب الأحيان في المواقع التي تتمتع بوجود مصادر طاقة كهربائية كافية شبكة طرق برية مؤهلة قوى بشرية ماهرة فضلاً عن وجود بنى تحتية ملائمة للصناعة، وفي بلادنا توجد كل هذه الإمكانيات في المدن فقط، ولهذا فإقامة صناعات لا تعتمد على الفلاحة يعني باختصار تجاهل وتهميش الأرياف حيث الفلاحة والاعتماد على تنمية المدن فقط، وهذا بدوره سوف يشجع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي إهمال أنشطة الزراعة والصيد والرعي وتلاشي دورها في الاقتصاد الوطني، ولأن مدننا لا طاقة لها باستيعاب الأعداد الهائلة من النازحين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وتتضاعف كل الأسعار بما في ذلك أجرة السكن، تنخفض الأجور في سوق العمالة لوجود البطالة الكثيفة، وكل هذه العوامل أسباب رئيسية لإشعال التوترات الاجتماعية لأتفه الأسباب لهذه يجب وضع برامجنا لإزالة الفوارق التنموية بين المدن والقرى.

إن سياسة تطوير الصناعة التي تعتمد على الفلاحة تعني توفير عوامل الاستقرار والعيش الكريم للفلاح والراعي وصائد السمك كل في حقله وداره وبالتالي تفادي تعريضهم لمأساة النزوح، ومن ثم إتاحة الفرصة لهؤلاء في تطوير وتحسين سبل حياتهم بوفرة الإنتاج وتصدير الفائض عن حاجتهم إلى المدن أو خارج البلاد، على أن تقام المصانع الخاصة بمنتجات المراعي والمصائد

---

[1] أيمن سليمان مزاهرة، **"الصناعات الغذائية"**، دار الشروق، عمان، 2000، ص 13.

[2] عز الدين فراج، **"الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس"**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 04.

[3] Mourad Boukalla, Ahmed Bouaita, **"évolutions récentes dans le secteur des dynamismes et pesanteurs"**, cahiers du cread n° 61, 37éme trimestre, 2002, p p 5-29.

والمزارع في حقولها الطبيعية، وهنا تتاح الفرصة للفلاحين والصيادين والرعاة للالتحاق بالمصانع واكتساب مهارات جديدة وتحسين وتطوير سبل المعيشة، وهو ما يسمح بانتقال أعداد كبيرة منهم إلى احتراف مهن أخرى ويرتفع مستوى الاهتمام بالأرض أمام المستثمرين الفلاحين لتطوير فلاحتهم كماً ونوعاً عبر إدخال التكنولوجيات الفلاحية.[1]

يمكن القول إن الفلاحة تعتبر محركا أساسيا للتنمية الصناعية وذلك من خلال التكوين الرأسمالي والموارد التي يمكن تحويلها من الفلاحة إلى الصناعة (العمل ورأس المال) وخاصة عند استخدام التقنيات الحديثة والتقدم الفني في الفلاحة، ويمكن أن نستنتج كذلك:

- إضافة إلى القطاعين الفلاحي والصناعي فإن القطاع التجاري يسيطر على التبادل الاقتصادي بين القطاعين الأولين، إذ أنه في حالة شروط التوازن التجاري يعطي دور كبير للفلاحة في تحريك الصناعة.
- من جانب آخر فإن العمل على زيادة الإنتاجية الفلاحية يمكن من تحسين استخدام الأراضي الفلاحية والإصلاح الفلاحي ونظام الحيازة وتحويل الفلاحة التقليدية إلى فلاحة تجارية، كما يعتبر قطاع الصادرات حافزا قويا للتنمية الفلاحية التجارية.

وأخيرا يمكن القول إن اعتماد البلد اقتصاديا على قطاعين مزدوجين (الفلاحة والصناعة معا) يعتبر علامة هامة في التنمية الاقتصادية، بدلا من الاعتماد على قطاع واحد، إذ أن الاقتصاد المزدوج ينشئ حوافز متعددة للاستثمار والتنمية.[2]

[1] قاشي يوسف، مداحي محمد، **"متطلبات الصناعة الزراعية في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر – إنتاج التمور بالجزائر نموذجا-"**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 237.

[2] كينه عبد الحفيظ، **"مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 63.

المبحث الرابع: آليات دعم وتطوير القطاع الفلاحي

يحتاج القطاع الفلاحي لآليات تدعمه وتساهم في تطويره، فالتمويل والتأمين والتسويق والإرشاد الفلاحي لابد من توافرها وتكاملها لتحقيق رقي القطاع ومساهمته في التنمية الاقتصادية ككل، لذا يجب التعرف على هذه العناصر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التمويل الفلاحي

1. مفهوم التمويل الفلاحي

1.1. تعريف التمويل الفلاحي: يعرف بأنه "العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الفلاحية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الفلاحة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات الفلاحين".

وهناك تعريف آخر يعرفه بأنه "العلم الذي يبحث في أنسب طرق تمويل الفلاحة بأقل التكاليف وحل المشاكل الفلاحية من الناحية المالية".[1]

"التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة".[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل الفلاحي أنه علم يهتم بتوفير وتوزيع واستعمال الموارد المالية بأنسب الطرق التي تضمن أقل تكلفة وأكثر عائد لحل جميع المشاكل الفلاحية وتوفير جميع المستلزمات لتنمية وتطوير واستغلال أمثل في أكثر من دورة إنتاجية.

2.1. أنواع التمويل الفلاحي:

أ. **التمويل الفلاحي الموجه:** هو نظام حكومي لمساعدة ذوي الدخول المنخفضة في القطاع الفلاحي من أجل تحسين مستوى الإنتاج والمعيشة، وهذا النظام يطبق في كثير من دول أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا والبرازيل والبيرو والبراجواي وكذلك في بعض دول آسيا مثل الهند والفلبين، وقد استحدث هذا النظام لمساعدة صغار الفلاحين الذين لا يمكنهم الحصول على السلف من مصادر أخرى والذين لا تتوافر لديهم الخبرة والدراية الكافية بالأساليب الحديثة للفلاحة والمعيشة.

---

[1] عبد الخالق محمد عشري، مسعد السعيد رجب، "**التمويل الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامع عين شمس، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 3.

[2] بونورة شعيب، بودلال علي، "**إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**"، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22 و23 أكتوبر 2002.

ويعتمد هذا النظام على إدماج المساعدات المالية مع المساعدات الفنية مع التوجيه والإرشاد وداخل برنامج أو خطة للمزرعة والمعيشة وتحدد الخطة الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وما أوجه النشاط الواجب تنفيذها وأنواع المساعدات التدريبية والفنية والإرشادية الواجب تقديمها وأنواع وأحجام القروض اللازمة، ويشترك في وضع هذه الخطة المشرف الفلاحي الذي يقوم بتحديد المساعدات المطلوبة، ويعتمد التمويل في هذه الحالة على مقدرة الفلاح على الإنتاج وليس على ما لديه من أصول فلاحية.

وقد يصلح هذا النظام في الدول النامية لمساعدة فئة معينة من الفلاحين على أن يصاحب ذلك انتشار الجمعيات التعاونيات المختلفة والتوسع في الخدمات الإرشادية الفلاحية.[1]

ب. القروض البنكية: تعد المصارف والمؤسسات المالية إحدى أهم الأدوات في برامج التنمية الفلاحية ومن ثمة فإن تدني كفاءتها يعد قيدا على النمو والتطور الفلاحي في مجال الجهود التي تبذل في مجال التوسع المزرعي.[2]

يجب أن يراعي التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الخصائص الذاتية له من حيث:

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى؛
- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي؛
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف؛
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات السكنات الريفية

[1] عبد الخالق محمد عشري، مسعد السعيد رجب، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

[2] سوران توفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وبالإضافة إلى ضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد ...).[1]

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للإقراض الفلاحي فيما يلي:

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- زيادة الكفاءة حيث يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة الذي قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجرائها؛
- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة؛
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار) لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.[2]

ج. التمويل التعاوني: وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة، وتتمثل في كل ما يلي:

- **رأس المال الاحتياطي:** ويقصد به رأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب آخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها، ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات؛

---

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، "**سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص ص 3-4.

[2] علي محمود فارس وآخرون، "**أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**"، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص ص 23-24.

➢ **الاحتياطات الأخرى:** بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت وغيرها من الموجودات واحتياطي التعويض على العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها، وبعض الاحتياطات تحمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي؛

➢ **الوفرات والودائع:** وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقلب من غير الأعضاء مقابل فائدة؛

➢ **العوائد على التعامل:** تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتموين المنزلي والتشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية؛

➢ **رأس المال الدوار:** يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي مصادر حكومية أو شبه حكومية؛

➢ **الهيئات والمساعدات:** الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأسمال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص؛

➢ **السندات:** عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة وهذا في بعض الدول وقد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية وتكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء؛[1]

➢ **القروض من المصادر التعاونية:** تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية، بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى وفي هذه الحالة تكون شروط الاقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الاقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية؛

➢ **القروض والمصادر الخارجية:** تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ استحقاقها وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد يكون التمويل في شكل مساهمة في

[1] علي محمود فارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 301-306.

رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.[1]

2. أهداف وتصنيف التمويل الفلاحي:

1.2. أهداف التمويل الفلاحي: ويمكن حصر الأهداف الرئيسية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أهداف التمويل الفلاحي

الهدف	مكوناته
الإنتاج الفلاحي	➢ تحسين الإنتاج الفلاحي كما ونوعا؛ ➢ تنويع الإنتاج الفلاحي.
الحيازة الفلاحية أو البيان الفلاحي	➢ إعادة توزيع الأراضي الفلاحية (الاستصلاح الفلاحي)؛ ➢ مساعدة طبقات الفلاحين على ارتقاء السلم الفلاحي؛ ➢ تحسين حجم الوحدات الفلاحية المحازة.
التصنيع الفلاحي	➢ تصنيع المنتجات الفلاحية؛ ➢ تصنيع مستلزمات الإنتاج الفلاحي.
التسويق الفلاحي	➢ تحسين الخدمات التسويقية الفلاحية؛ ➢ رفع كفاءة العمليات التسويقية الفلاحية.
التنمية الفلاحية	➢ زيادة الموارد الفلاحية؛ ➢ رفع معدلات التنمية الفلاحية؛ ➢ تنمية المجتمع الريفي.
مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية	➢ مواجهة تقلبات الأسعار؛ ➢ مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة.
تنمية المدخرات الفلاحية	➢ تشجيع المدخرات الفلاحية؛ ➢ زيادة المدخرات الفلاحية؛ ➢ الاتجاه نحو التمويل الذاتي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: عبد الخالق محمد عشري، مسعد السعيد رجب، "**التمويل الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامع عين شمس، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 3.

[1] علي محمود فارس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 306.

2.2. تصنيف القروض الفلاحية: تصنف حسب المعايير المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تصنيف القروض الفلاحية

المعيار	تصنيفاته
استعمالاتها الرئيسية	➢ القروض العقارية؛ ➢ القروض الإنتاجية؛ ➢ قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية؛ ➢ القروض الاستهلاكية.
آجالها	➢ القروض القصيرة الأجل: ويتراوح أجلها من سنة إلى سنتين؛ ➢ القروض المتوسطة الأجل: ويتراوح أجلها في الغالب من سنتين إلى خمس سنوات؛ ➢ القروض الطويلة الأجل: وتصل مدتها إلى عشرين سنة.
الأغراض أو الأهداف	➢ قروض الزراعات المروية؛ ➢ قروض الزراعات البعلية (المطرية)؛ ➢ قروض الثروة الحيوانية؛ ➢ قروض المكينة الفلاحية؛ ➢ قروض التصنيع الفلاحي؛ ➢ قروض الإسكان الريفي؛ ➢ قروض التسويق الفلاحي.
الجهات المستفيدة	➢ قروض الأفراد؛ ➢ قروض التعاونيات؛ ➢ قروض الشركات؛ ➢ قروض القطاع العام.
نوع المحصول	➢ البستنة؛ ➢ المحاصيل الحقلية؛ ➢ الثروة الحيوانية والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها؛ ➢ الثروة السمكية؛ ➢ محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.
نوع الضمانات	➢ قروض غير مضمونة: ليس لها ضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل؛

	➢ قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث .... الخ؛ ➢ قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.
الإنتاجية المتوقعة للقرض	➢ القروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك؛ ➢ القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية؛ ➢ القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.
مصدر القرض	➢ قروض الأقارب أو المعارف؛ ➢ قروض المستثمرين الأفراد؛ ➢ قروض المصارف التجارية؛ ➢ قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي؛ ➢ قروض مصارف الجمعيات التعاونية؛ ➢ قروض الوسطاء والتجار؛ ➢ قروض شركات التأمين.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: رشا محمد سعيد، "**تمويل القطاع الزراعي في الأردن**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأردن، 1999، ص ص 13-18.

3. شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي: حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:[1]

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض؛
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لإن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهم بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف علي منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب أن تكون مواعيد تسديد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسيد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

4. مشاكل تمويل القطاع الفلاحي: يعتري تمويل القطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها:

[1] بن سمينة دلال، "**التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000)**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص ص 32-33.

أ. **القضية العقارية:** وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك لأن هذه القضية لم يحسم فيها يعد، فكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الأمر الذي يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة مما لا يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة وبالتالي صعوبة تقدم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم فإن توزيعها أثار مشاكل عديدة وقد عمدت الدولة إلى تقديم عقود إلى المستثمرات الأولية أي حسب التكوين الأولي والنزاع أدت إلى تقسيم هذه المستثمرات إلى مستثمرات صغيرة جماعية أو فردية، أي أن العقد الذي يجمع المستثمرات على الورق فقط وأمام هذا المشكل فإن العقود المقدمة إلى البنك لا تحمل توقيع الموثق الأمر الذي أعطى الفرصة إلى بيع أراضيهم دون إعطاء أدنى إلزام اتجاه البنك، وبالتالي فإن البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام المحكمة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض؛

ب. **عدم استقرار ملاك الأراضي:** هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي إما بسبب الإفلاس، أو غيرها من الأسباب الأخرى وبالتالي يصبح البنك نفسه غير قادر على الوفاء بالتزاماته؛

ج. **مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة:** يعتبر هذا المشكل من أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة، إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة بصفة خاصة مما يجعل الفلاح غير قادر على تسديد ديونه، ويبقى البنك يتخبط في مشكل عدم سداد الديون ويترتب عنها أثار سلبية للبنك؛

د. **الوازع الديني:** ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في تعامله مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة له.[1]

المطلب الثاني: التأمين الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي أكثر عرضة للمخاطر عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء من حيث المخاطر الطبيعية كالتقلبات المناخية والبيئية أو المخاطر الاقتصادية كالتذبذبات في الأسعار المحلية والعالمية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤثر تلك المخاطر على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفلاحي وبعمليات الإنتاج الفلاحي فيما يتعلق بنوعية النشاط الإنتاجي، المساحة المزروعة، الصنف المستخدم في الفلاحة وكذا الأسلوب الإنتاجي المستخدم والتوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج.

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

1. مخاطر القطاع الفلاحي: وفيما يلي أهم هذه المخاطر:

1.1. المخاطر الطبيعية: تتمثل هذه المخاطر في الجفاف وعدم انتظام الأمطار، الرطوبة العالية، الآفات، والأمراض الفلاحية، الفيضانات، ارتفاع درجات الحرارة، العواصف، الزوابع الرملية، الحرائق العشوائية وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها.

2.1. المخاطر الاجتماعية: هي تلك الأخطار التي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها مثل الحرائق أو السرقة أو الاختلاس أو التغيرات الاجتماعية.[1]

3.1. المخاطر المالية: هي الأخطار الناجمة العمليات عن عمليات الاقتراض أو الالتزامات المترتبة على سداد هذه القروض لرفع فائدة هذه القروض وغيرها من العوامل التي تؤثر ويتأثر بها الاقتراض.

4.1. المخاطر المؤسسية: هي الأخطار التي تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الفلاحة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال القيود الإنتاجية، الصحية، البيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا فمثلا تقييد استعمال المبيدات أو فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة تؤثر دخل الفلاح.

5.1. المخاطر السياسية: تشمل هذه الأخطار غياب السياسة الفلاحية الواضحة والملتزم بها وتطبيقها الصادق والكامل بما في ذلك الأنظمة الإجرائية واللوائح التنفيذية، واعتماد السياسات الفلاحية في العديد من الدول على مزاجية منفذيها أكثر من السياسة الفلاحية نفسها، فتشكل بذلك نوعا من المخاطرة لصاحب القرار الفلاحي في مواجهة المخاطر الأخرى.[2]

6.1. مخاطر السوق: المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم مصادر مخاطر السوق في مجال الفلاحة أسعار السلع الفلاحية متقلبة للغاية، فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في الأسواق المحلية من خلال "الحيطة الطبيعية " ففي حالة زيادة الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإخراج، وهناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق، فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدرا للخطر.

---

[1] Abderrahmane BOURAD, "**OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE**", Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger, p 26.

[2] بن بدرة زهير، "**القطاع الفلاحي الجزائري الواقع والأفاق في ظل انفتاح السوق**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 28.

يعتبر التأمين عموما شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد الخسارة المحتملة والتأمين الفلاحي هو منتج من منتجات التأمين ويستعمل من قبل الفلاحين والشركات الفلاحية.

2. تعريف التأمين الفلاحي: أصبح للتأمين الفلاحي دورا فعالا في مجهودات التنمية الفلاحية وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من التخفيف من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الفلاح، ويعرف على أنه "الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها"[1].

كما يعرف أيضا على أنه "وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل أنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الفلاحية"[2].

ويؤسس التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بتحويل المخاطر إلى شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق (الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر متفق عليها[3].

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه أحد انواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحيين من الاخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر إذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن.

3. أهمية التأمين الفلاحي: تتمثل أهمية التأمين الفلاحي في إدارة المخاطر التي يتعرض لها الفلاحين من خلال ما يلي:

- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛[4]
- حماية دخل الفلاح لتمكينه من مواصلة النشاط الفلاحي؛[5]

---

[1] سليمان سيد أحمد، "**التأمين الزراعي في السودان، تجربة إحدى شركات التأمين الزراعي**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص 40.

[2] عامر أسامة، "**دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 03.

[3] سليمان سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[5] التجاني علجان، "**الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها في تونس**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص 118.

- يستخدم التأمين الفلاحي كأداة من أجل دعم وحماية القطاع الفلاحي، وخاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية تحت ظل المنظمة العالمية للتجارة؛[1]
- دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي بتوسيع دائرة القرض الفلاحي إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين؛[2]
- دفع عجلة التنمية الفلاحية والاجتماعية والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن التأمين الفلاحي الشامل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الفلاحية؛
- تأمين الاحتياجات الغذائية التي يجب توافرها الأفراد المجتمع مما يؤدي الى تجنب ما ينتج عن الأزمات الغذائية نتيجة للتقلبات في المستويات العامة للأسعار العالمية للغذاء.[3]

4. منتجات التأمين الفلاحي: يوجد العديد من منتجات التامين الفلاحي التي تسوق من قبل بعض شركات التامين نذكر منها التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق، تأمين المسؤولية المدنية للفلاح، تأمين المعدات الفلاحية، تأمين الأضرار الناتجة عن المياه تأمين البيوت البلاستيكية، التأمين ضد البرد...إلخ، وسنقوم بشرح مختصر لبعض منتجات التأمين الفلاحي حسب ما يلي:

1.4. التأمين ضد البرد: تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن حبات البرد على المحاصيل مثل: الحبوب، المحاصيل الصناعية والخضراوات والأشجار والزهور، البيوت البلاستيكية.

2.4. التأمين ضد العواصف: تضمن شركات التأمين الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية التي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، وكذا الأشجار المثمرة، النخيل، البيوت البلاستيكية...إلخ.

3.4. التأمين ضد الفيضانات: تضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات الأشجار المثمرة، النخيل، البيوت البلاستيكية وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها أو التسرب في القنوات الأرضية أو قنوات صرف المياه أو فيضانات مياه البحر والأنهار الينابيع والبحيرات...إلخ.

4.4. التأمين ضد الجليد: يغطي الخسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات، الأشجار المثمرة والمشاتل.

---

[1] عبد الحميد موسى البرغوثي، "**التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية اجتماعية إدارة البيانات والمعلومات الزراعية ودعم القرار**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص 28.

[2] التجاني علجان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] مليزي محمد أمين،" **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 67.

5.4. التأمين ضد الثلج: يغطي الخسائر الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل.

6.4. التأمين ضد السيروكو: يضمن الخسائر الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة التي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة.

7.4. التأمين ضد الأمطار: يغطي هذا النوع الخسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على المحاصيل الناضجة.

8.4. التأمين ضد الشمس: يغطي هذا النوع الخسائر الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة...الخ.

9.4. التأمين ضد هلاك الحيوانات: تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتجة عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تهديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.[1]

5. معوقات التأمين الفلاحي: هناك معوقات أساسية تواجه التأمين الفلاحي وتتمثل فيما يلي:

- ❖ عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والإحصاءات والبيانات المتعلقة بالفلاحة، الوسائل المتبعة في الإنتاج الفلاحي، المساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها على فترات زمنية سابقة التأسيس؛
- ❖ فهم الفلاحين للتأمين الفلاحي على أنه كغيره من أشكال التأمين موجه إلى المستقبل وهو في معظم الحالات لا يعطي أي ميزة ملموسة (عدا الشعور بالأمن الناشئ عن التغطية التأمينية) ما لم تحدث في وقت ما في المستقبل خسارة مؤمن عنها أو إلى أن تحدث هذه الخسارة، هذا أمر لا يفهمه ولا يقدره إلا الفلاحين الذين لديهم القدرة على التفكير بأسلوب التخطيط الاقتصادي؛
- ❖ المستوى المرتفع لأقساط التأمين وعدم توفر المنتوجات التأمينية الملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية وعدم مراعاة طبيعة وحجم الإنتاج الفلاحي وعدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المناطق الفلاحية؛
- ❖ ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار، حيث أن الفلاح يستطيع أن يتنبأ بالسنوات التي يكون فيها المحصول جيدا وبالتالي يلجأ إلى تغطية الأخطار التي يجد نفسه في أمس الحاجة إليها ويحتفظ لنفسه بالأخطار الجيدة، وبذلك تصبح محفظة التأمين غير متوازنة وتكون ممركزة فقط على الأخطار الرديئة؛

[1] منصور محمد حسين، "**مبادئ وأركان التأمين**"، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 49.

❖ انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة، حيث أن نجاح التأمين يقتضي توفر قدر كافي من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين.[1]

المطلب الثالث: الإرشاد الفلاحي

1. ظهور الارشاد الفلاحي:

تثبت الآثار التاريخية بالمتاحف المصرية ومتاحف العالم أن مصر الفرعونية كانت سلة غلال العالم القديم وكان لديها إنتاج فلاحي متقدم وكانت رقعة فلاحية مترامية الأطراف وكان الفراعنة يزرعون محاصيل متنوعة، ويتمتعون برفاهية اقتصادية وأعجزوا العالم بتقدمهم الذي حير العالم حتى الآن، حيث استطاعوا حفظ بعض أنواع الحبوب والفواكه حتى الآن، أما ما نعيشه الآن في عصر الثلاجات وطرق الحفظ وخلافه فنعجز عن حفظ ثمرة طماطم طازجة لعشرة أيام، وكان الفراعنة يدخلون أنواع المحاصيل الجديدة ويرشدون الفلاحين لكيفية زراعتها وكذلك عملوا على إكثار الأنواع المختلفة من الأشجار، وتقدموا في العديد من المجالات والتي غالبا كانت لها أثر على الفلاحة كعلم الفلك حيث كانوا أول من وضع تقويم فلاحي على مدى شهور السنة، وقد استخدم الفراعنة الكثير من طرق ووسائل الإيضاح ويدل على ذلك النماذج والعينات واللوحات على جدران المعابد والتي توضح مراحل العمليات الفلاحية المختلفة، وكيف يقوم رجال الترشيد القدماء بمهامهم، وبذلك نجد أن الممارسات الارشادية التطبيقية استخدمت في مصر الفرعونية قبل أن تظهر فكرة التخصصات العلمية أو البحثية المتخصصة في هذا المجال.[2]

قال الله تعالى: بسم الله الرحمٰن الرحيم ﴿ **وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿33﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿34﴾ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿35﴾** ﴾ صدق الله العظيم

وقال تعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴿47﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴿48﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿49﴾**﴾ صدق الله العظيم

كما شجع الرسول الكريم على الفلاحة، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " ما من مسلمٍ يغرسُ غرساً أو يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكلُ منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلاَّ كان له به صدقة.[3]

---

[1] علي حسين خليفة الحاج، "**المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الانتاج الزراعي**"، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2008، ص 12.

[2] أحمد إسماعيل حسين، صفية محمود مرسي، "**الإرشاد الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص ص 12-13.

[3] صحيح البخاري 1/ 226 رقم 2320. صحيح مسلم 3/ 1188 رقم 1552 .

ففي الحديث أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل: أي الكسب أطيب؟ قال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور. رواه الحاكم. [1]

وقال - صلى الله عليه وسلم -: " ما أكل أحدٌ طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإنّ نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".[2]

ومن هذا المنطلق اهتم الخلفاء الراشدون وخلفاء المسلمون من بعدهم بالفلاحة اهتمامًا كبيرًا حيث اهتم كلا من الأمويين في الأندلس والعباسيين في بغداد بإنشاء الحدائق التي كانت بمثابة محطات تجارب لنقل وملاءمة النباتات للبيئات الجديدة وشقوا قنوات الري وعملوا على تنظيف مجاري الأنهار، واهتموا بالمؤلفات في مجال الفلاحة والتي ترجمت إلى اللغات الأوروبية مثل كتاب "**الفلاحة الأندلسية**" لابن بصال في القرن الحادي عشر الميلادي وهناك كتب عدة منها كتاب المقنع في الفلاحة لأبو عمر أحمد ابن الحجاج سنة 466 هـ القرن 11 م، وكتاب "**الفلاحة في الأرضين**" لابن العوام القرن السادس الهجري، القرن 12 م، وترجع أهميتها إلى غزارة معلوماتها النظرية والعملية ذات الأهمية التطبيقية حتى وقتنا هذا والتي سبقت النهضة الأوروبية الحديثة.

وقد اهتمت المخطوطات العربية بمجالات التربة وصلاحيتها للمحاصيل المختلفة والأسمدة وتوقيت إضافتها ونظم الري وتصميمها وتسوية وتحضير الأرض للفلاحة ... الخ، وقد احتوت المخطوطات العربية على جوانب تتصل بصميم العمل الارشادي كوضع تقويم فلاحي لتعريف الفلاح بتوقيت العمليات الفلاحية المختلفة، وظل تحديث الإنتاج الفلاحي حتى القرن الخامس عشر في دول الغرب معتمدًا على الجهود الذاتية للفلاح وكان الفلاحون المتطورون المصدر الوحيد عمليًا لنقل التقنيات الحديثة لبقية الفلاحين، إلي أن بدأت ملامح الخدمة الارشادية الفلاحية تأخذ الطابع شبه الرسمي عام 1840، حيث كان يقوم بعض مدرسي العلوم الفلاحية بالتنقل إلى مناطق الإنتاج الفلاحي والأسواق لمحاولة التعرف على المشكلات التي تواجه الفلاح وإعطاء الارشادات اللازمة لهم، واستخدم مصطلح التعليم الارشادي لأول مرة في العالم ببريطانيا عام 1873 في جامعة كمبردج لوصف الفكرة الجديدة وتعليمها وركز علي توصيل نتائج البحوث والعلوم من الجامعات والمعاهد إلى حيث يتواجد الناس للتعبير عن البرنامج التعليمي الذى امتد خارج أسوار الجامعة مختلفا عن البرنامج الخاص بالطلاب داخل الجامعة، حيث اعتبر نوعًا غير تقليدي من التعليم لارتباطه بنقل النتائج والخبرات المفيدة من الجامعة إلى مواقع عمل أو بيوت الفلاح.

ولم تأخذ الخدمات الارشادية بباقي دول أوروبا الشكل الرسمي إلا مع بدايات القرن العشرين بتدخل من الحكومات بإنشاء الخدمة الاستشارية الفلاحية وتوالي اهتمام دول أوربا بتقديم تلك الخدمات حيث تبنت معظم الدول نفس الفكرة مع بداية ستينيات القرن العشرين مع وجود اختلافات

[1] المستدرك على الصحيحين للحاكم 2/ 10 وقال: صحيح الإسناد، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/ 159 رقم 607.
[2] صحيح البخاري 1/ 124 رقم 2027.

بين الدول في الأسلوب حيث اختارت كل دولة الأسلوب المناسب لطبيعة مجتمعها ويتناسب مع أهدافها من تلك الخدمة.

بدأت حركة الارشاد الفلاحي علي نفس القواعد والأسس التي اتبعت في انجلترا وفي عام 1885 قام موليتون –أول مدير إرشاد في جامعة شيكاغو وهو من أصل إنجليزي– بعمل أول وثيقة إرشادية وضح فيها فلسفة وحركة الارشاد، ومع تطور حركة تعليم الكبار في أمريكا في القرن التاسع عشر ساعد الحماس الشعبي في تنمية الشعور بأهمية الأخذ بفلسفة الارشاد الفلاحي.

وتوالى الاهتمام بالعمل الارشادي في أمريكا علي يد "**سيمان ناب**" وصولا لإقرار مصطلح الارشاد الفلاحي عام 1914 علي يد سميث وليفر، حيث أسند العمل الارشادي للجامعات بتعاون مع الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية بهدف نشر المستحدثات الفلاحية التطبيقية بين الفلاح، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول النامية تستشعر الفجوة بينها وبين دول العالم المتقدم خصوصًا مع ما ترتب على احتلال الدول الكبرى للدول النامية وتأثير ذلك على شعوبها وزيادة تخلفها بسبب استنزاف موارد الدول المحتلة استعماريًا.[1]

2. تعريف الارشاد الفلاحي:

يعرف بأنه: "عملية اتصالية تعليمية مستمرة وغير رسمية، تؤدى للمسترشدين الفلاحين في شكل خدمة إقناعية، يقوم بها تنظيم خاص، وفقا لأسس وفلسفة محددة، وتتم من خلال طرق ومعينات إرشادية، وذلك بهدف تعديل سلوك المسترشدين الفلاحين كمدخل للنهوض بهم وبمجتمعهم، وتتم تلك العملية في ضوء مواردهم وحاجاتهم وما يتوافر من مبتكرات تكنولوجية ملائمة".[2]

بينما عرف "براد فيلد **Bradfield**" الارشاد الفلاحي بأنه: "عملية تعليمية غير رسمية تهدف إلى تعليم أهل الريف كيفية استغلال جهودهم الذاتية للارتقاء والنهوض بمستوى معيشتهم وذلك عن طريق حسن استغلال المصادر الطبيعية المتاحة لهم واستعمال طرق أفضل في الفلاحة والإدارة المنزلية وذلك لصالحهم كأفراد ولصالح أسرهم وأيضاً لصالح المجتمع والدولة التي يعيشون بها".[3]

كما عرفه "شانج **Change**" على أنه: "خدمة تعليمية غير مدرسية تؤدى خارج المدرسة بغرض تدريب الفلاحين وأسرهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المحسنة في الإنتاج النباتي والحيواني وفي الإدارة المزرعية وفي المحافظة على التربة وفي التسويق".[4]

---

[1] أحمد إسماعيل حسين، صفية محمود مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] الطنوبي محمد عمر، "**مرجع الإرشاد الزراعي**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 42.

[3] صالح صبري مصطفى، **"الارشاد الزراعي –طرقه ومعيناته التعليمية-"**، جامعة عمر المختار، ليبيا، الطبعة الأولى، 1997، ص 21.

[4] بهجت محمد عبد المقصود، **"الاقتصاد الزراعي"**، المركز العلمي للبحوث والدراسات، جامعة أسيوط، مصر، 1988، ص 19.

وقد عرف "سيمان ناب **Knapp**" الارشاد الفلاحي على أنه: "نظام لتعديل الفلاحة ووضعها علي أساس الربح ولإعادة إنشاء المنزل الريفي لتحسين الحياة الريفية وجعلها أكثر رفاهية".

كما عرفه "كيلزي وهيرين **Kelsey & Hearne**" بأنه: "جهاز تعليمي غير مدرسي يتعلم فيه الكبار والشباب بالممارسة (أي بالعمل) لمواجهة احتياجاتهم وتسهيل حل مشكلاتهم".

وعرفه "ليجانز **Leagans**" بأنه: "العملية التي يتم عن طريقها نقل الأفكار الجديدة إلى الريفيين مع حثهم على تطبيقها"[1].

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن القول إن الارشاد الفلاحي هو عملية تعليمية ميدانية أكثر منها أكاديمية غير رسمية أي غير متعلقة بالمدرسة مباشرة ولا تقتصر على سن معين أو جنس معين فهي تشمل الشباب والشيوخ وحتى المرأة الريفية، يقوم بها مجموعة من المختصين مؤهلين قادرين على تطوير الفلاحين برفع مستواهم وتحديد مشاكلهم والتصدي لها من خلال ما هو متاح لهم من إمكانيات لإحداث التغيير الإيجابي في كل نواحي معيشتهم وبيئتهم، تعتمد على التنسيق والتكامل بين التطبيق والبحث وبين اهتماماتهم واحتياجاتهم في الجانب النباتي والحيواني على حد سواء.

3. أهمية الارشاد الفلاحي:

لا تنحصر أهمية الارشاد الفلاحي في كونه حلقة الاتصال بين أجهزة الأبحاث العلمية الفلاحية والفلاح من خلاله يمكن نقل نتائج الأبحاث والتوصيات الفلاحية بعد تبسيطها إلى من هم في حاجة إليها، بل تزداد أهميته بالدور الحيوي المميز الذي يقوم به في تزويد أجهزة البحث العلمي الفلاحي بمشكلات واقعية نابعة من الميدان لإيجاد الحلول لها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فاعلية البحوث وتجاوبها في المجال التطبيقي، كما يقوم الارشاد الفلاحي بتوعية وتثقيف الفلاحين وتغيير اتجاهاتهم عن طريق الإقناع للنهوض به حتى يصبح أكثر تفهماً ومن ثم أكثر تجاوباً مع مشاريع التنمية والإصلاح، وحثه على احترام وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الفلاحية التي وضعتها الدولة للمحافظة على الثروة الفلاحية، ولا يخفى ما لهذا من أهمية عظيمة في عمليات التنمية الفلاحية ومشروعات النهوض بالريف وبالدولة[2].

4. دور الارشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية:

يعتبر الارشاد الفلاحي أحد الركائز الرئيسية للنجاح برامج التنمية الفلاحية، ولكن هناك صعوبات تواجه الارشاد الفلاحي مثل ضعف ميزانيات الارشاد الفلاحي مما يسبب نقص الأموال اللازمة لإجراء البحوث في الوقت المناسب، وعدم كفاية وسائل النقل، وكذلك غياب التنسيق بين

[1] أحمد إسماعيل حسين، صفية محمود مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

[2] أحمد السيد العادلي، **"أساسيات علم الارشاد الزراعي"**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1973، ص 56.

القطاع الفلاحي والبنوك، وغياب التعاون بين الارشاد الفلاحي والتعاونيات، بالإضافة إلى عدم وجود حوافز مالية للموظفين وتأخر الرواتب وندرة عمليات الترقيات وغياب برامج التدريب الجيدة.[1]

سياسة الارشاد الفلاحي هو جزء من سياسة التنمية الوطنية بوجه عام، وسياسة التنمية الفلاحية والريفية على وجه الخصوص، ولكن تواجه مشكلة عدم وجود سياسة مستقرة واقعية،[2] مع الاتجاه على نطاق واسع لخفض الميزانيات الحكومية، وبالتالي وينبغي لصانعي السياسات النظر في هذه المسألة بعناية في اتخاذ قرار بشأن مستوى التمويل العام لأنه ضروري للدعم الارشاد الفلاحي.[3]

لذلك يجب مشاركة المنظمات التي لها صلة بالفلاحة في وضع سياسات الارشاد الفلاحي، وكذلك ضمان تأمينات مستقرة للتمويل، وبالتالي هناك الحاجة إلى سياسة شاملة للإرشاد الفلاحي والتي تعتمد على اللامركزية والتعددية للتطوير نظام الارشاد الفلاحي.[4]

هذا يتطلب زيادة كبيرة في مخصصات الميزانية الحالية وشراكة مبتكرة بين القطاع الخاص والعام والتي تعتمد علي توفير المعدات الفلاحية اللازمة من قبل القطاع الخاص بالتنسيق مع أدارة الارشاد الفلاحي وكذلك مساهمة القطاع الخاص في بعض الخدمات الارشادية بالتوافق مع الارشاد الفلاحي[5]، بالإضافة إلى خلق هيكل إدارة جديد وتعيين موظفين جدد، وهذا نظام يتطلب تسهيلات جديدة مثل المكاتب والمعدات والنقل ونظام الاتصالات، وكذلك ربط بين الارشاد الفلاحي ومنظمات الائتمان الفلاحي ومنظمات الفلاحين ومنظمات التعليم الفلاحي ومراكز البحوث، وأيضاً نقل السلطات تنفيذية الي مستويات منخفضة من الإدارة وذلك على مستوى المناطق الفلاحية.[6]

المطلب الرابع: التسويق الفلاحي

يعتبر من أهم مجالات التسويق المعاصر لأهميته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ويتعلق التسويق الفلاحي بالمنتجات الفلاحية التي لها ميزاتها الخاصة عن باقي المنتجات

[1] Rama R & Yoder E, **"Constraints in Transfer of Technology as Perceived By Extension Personnel"**. Journal of International Agricultural and Extension Education, Vol 3, 1996, p 76.

[2] Swanson B, Bentz R, & Sofranko A, **"Improving agricultural extension: A reference manual"**, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 1997.

[3] Farrington J, **"The changing public role in agricultural extension"**, Food policy, vol 20, 1995, p p 537-544.

[4] Koyenikan M, **"Issues for Agricultural Extension Policy in Nigeria"**, Journal of Agricultural Extension, Vol 12, 2008.

[5] Van Den Ban A, **"Different ways of financing agricultural extension"**, AgREN Network Paper, 106**,** 2000, p p 8-19.

[6] Chukwuone N, Agwu A, & Ozor N, **"Constraints and strategies toward effective cost-sharing of agricultural technology delivery in Nigeria: perception of farmers and agricultural extension personnel"**, Journal of International Agricultural and Extension Education, p 13.

(الصناعية والخدماتية)، وسوف نتطرق لتعريف التسويق الفلاحي، ومعرفة منافعه، وكذا مكونات مزيجه وذلك لتوضيح معناه ولمعرفة متغيراته.

1. تعريف التسويق الفلاحي:

يرى "**كوتلر وأرمسترونغ Armstrong & Kotler**" أنه بالرغم من التطورات الكبيرة التي يشهدها الفكر التسويقي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، في العديد من المجالات، إلا أن الممارسات التسويقية في القطاع الفلاحي ولا سيما في الدول النامية، لا تزال تقتصر على النظرة التقليدية للتسويق والتي تختزله في عملية البيع والتوزيع اعتمادا على الأسعار التي يتلقاها الفلاح أو يفرضها عليه السوق، حيث أن المفهوم الحديث للتسويق لم يعد يقتصر على الأنشطة التي تسهل عملية التبادل بعد الانتهاء من عملية الإنتاج، بل أصبح يشمل كافة الأنشطة التي تؤدي إلى خلق قيمة حقيقية للزبائن وبناء علاقات مربحة معهم، وبذلك فالتسويق هو مجموعة عمليات تبدأ قبل الإنتاج وتستمر أثناءه وبعده، والفلاحين باعتبارهم أصحاب مشاريع مثلهم مثل أي مقاول أو صاحب مشروع اقتصادي، يتعين عليهم إدارة مزارعهم (مؤسساتهم الفلاحية) وفق تبني مختلف الأساليب والتقنيات الحديثة للإدارة والاستراتيجية، التي تضمن لهم تعظيم الأداء وتحقيق التنافسية، وفي هذا السياق تؤدي الأنشطة التسويقية دورا محوريا ومتكاملا في نجاح عملية إدارة المشروع أو المؤسسة الفلاحية.[1]

كما عرفه عادل حسن وخليفة الأمين بأنه: "هو ذلك الفرع من علوم الاقتصاد الذي يدرس كل المجهودات الداخلة في إضافة المنافع الاقتصادية المتعلقة بإيصال السلعة أو الخدمة الاقتصادية من المنتج إلى المستهلك، وجعلها أكثر قيمة وذلك بتوصيلها حيث تطلب إلى من يريدها في الزمان والشكل المطلوب".[2]

ويرى عاكف الزغبي بأنه: "أداء كامل أنشطة المؤسسة التي تتعلق بتدفق السلع الفلاحية والخدمات من مراكز الإنتاج الفلاحي إلى المستهلك".[3]

بينما عرفه محمد عبيدات بأنه: "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها وبالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية".[4]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التسويق الفلاحي هو ذلك المجال الذي يسمح للمنتجات الفلاحية بالتنقل بين المنتج والمستهلك، وهذا ما يساعد في التقليل من الفجوة الغذائية بين أطراف

---

[1] Gary Armstrong, Philip Kotler, "**Principles of marketing**", Pearson Education Limited, Australia, 2015, p 330.

[2] عادل حسن، خليفة الأمين، "**التسويق الزراعي**"، دار زهران، الأردن، 2009، ص 9.

[3] عاكف الزغبي، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 12.

[4] محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**"، دار وائل، الأردن، 2000، ص 21.

القناة التسويقية، ولتسهيل عملية تنقل المنتجات الفلاحية يتطلب هذا تدخل مجموعة من الأطراف منها الفلاحين، المؤسسات التسويقية والمصنعة، المخازن، مصانع التغليف والتعليب، ... الخ، وهذه الأطراف تلعب دورا مهما أثناء عملية التسويق فهي تعمل على تجهيز المنتجات شكلا من خلال عمليات التغليف والتصنيع، والمحافظة عليها وسلامتها من خلال عمليات التخزين، وتسهيل عملية توزيعها.

فهذه العمليات معقدة ومترابطة فيما بينها وتتطلب يد عاملة كثيرة ومؤهلة للتعامل بالمنتجات الفلاحية خاصة إذا كان التسويق على المستوى الدولي، والذي يتطلب الخبرة والدراية بالمنتجات الفلاحية التي لا تنتج ولا تسوق بالدولة المستوردة، بالإضافة إلى كثرة الوسائط الخاصة بالتنقل من شاحنات وبواخر، زيادة على ذلك لا بد من توفر الأموال سواء الخاصة أو المقترضة من البنوك، والاقتراض بالنسبة للمؤسسات في حد ذاته ليس بالأمر الهين.

2. أهمية التسويق الفلاحي: للتسويق الفلاحي أهمية بالغة كونه يعمل على دفع عجلة التنمية الفلاحية والاقتصادية للبلد، فالتسويق الفلاحي يعتبر مهما للفرد (المنتج، الوسيط، المستهلك) والمجتمع، كون أن التسويق الفلاحي يجمع بين الفلاحين، الوسطاء والمستهلكين في حلقة تدعى بالقناة التسويقية، وتتجلى أهميته فيما يلي:[1]

- ضمان انسياب المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك عن طريق توفير القنوات التسويقية الملائمة، ومن خلال زيادة دخول المنتجين والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- توفير مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات، واستعمال مستلزمات الإنتاج بشكلها المتطور والمناسب، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة الإنتاج؛
- يعمل النظام التسويقي الكفء على تخفيض الخسائر الناتجة عن التلف بعد حصاد أو جمع المحصول مما يؤدي إلى زيادة في دخله؛
- بالإضافة إلى الوظائف اللوجيستيكية التي يؤديها النظام التسويقي فإنه أيضا يعمل على إيصال المعلومات التسويقية بشكل خاص والمعلومات الفنية المتعلقة بالإنتاج والتي تتضمن أية تعديلات تنظيمية على المستويات المختلفة للقناة التسويقية، والاتجاهات العامة للأسعار والطلب، بالإضافة إلى وجهات نظر السياسات الحكومية والقطاع الخاص، وأية معلومات تسويقية أخرى؛
- تؤدي زيادة الإنتاج إلى ضرورة توفير صناعة العبوات والصناعات الغذائية تتركز في مواقع الإنتاج مما يساعد في تطوير المناطق الريفية؛

[1] عادل حسن، خليفة الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-12.

❖ يعمل النظام التسويقي على زيادة فرص العمل ومن خلال العمل يزداد الدخل فيه، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق المحلي، مما يؤدي في النهاية إلى تطوير هذا القطاع.

نظرا للأهمية التي يحتلها التسويق الفلاحي على المستوى الجزئي والكلي فلا بد من الاهتمام به أكثر وتطويره من أجل تحصيل نتائج أكثر فعالية تفيض على المجتمع وتدفع به إلى النمو ولا ننسى بأن الثورة الفلاحية كانت من أولى الثورات التي خاضها الإنسان قديما ودفعته إلى إحداث الثورة الصناعية فيما بعد مما يعني بأن الفلاحة أساس مهد الحضارات ولرقي الإنسان وتجنيبه العبودية للآخرين مما يوسع دائرة حريته[1].

3. مزيج التسويق الفلاحي: من ناحية التسويق الفلاحي فإن مزيجه التسويقي يختلف من ناحية العدد والمسميات عن المزيج التسويقي للسلع الأخرى لأسباب أهمها اتساع الفئات الفلاحية (المحاصيل الحقلية الصيفية والشتوية، والأنواع كالخضر والفواكه، الحبوب وغيرها....) وتتعدد العناصر والأنماط السلوكية التي يتم ممارستها من طرف الفلاحين وحتى المستهلكين في الأسواق المستهدفة.[2]

يمكن النظر للمزيج التسويقي الفلاحي على أنه جملة من العناصر التي إن اجتمعت فإنها تعمل على تحقيق أهداف المنتج سواء الأهداف قريبة المدى أو بعيدة المدى، وهي:

- **الفلاح؛**
- **الخبرات السابقة والحالية للفلاح:** والتي قد تكون عالية، متوسطة، منخفضة أو معدومة مع إدراك تأثير اختلاف وعي الفلاح في هذا البلد أو ذاك؛
- **المستوى التعليمي للفلاح:** بدءا بالفلاح الأمي إلى الفلاح الذي يحمل أعلى درجات التأهيل العلمي؛
- **نوع الأرض المتاحة للفلاحة:** رملية، حمراء، أو غيرها سواء كانت سطحية أم عميقة والتي تحدد نوع الفلاحة الممكنة فيها وانتاجها؛
- **الري:** وهل تحتاج السلعة المراد فلاحتها إلى سقي أم أنها بعلية (مطرية) ويرتبط هذا العنصر بمدى كفاءة وصلاحية المياه التي تحتاجها العملية الفلاحية وهل هي من مياه الأمطار ومدى تكرار السقي أو الري؛
- **المناخ ومدى استقراره:** من حيث درجة الحرارة أو البرودة أو الاعتدال الموجودة في هذا البلد أو ذاك، وهو ما يحدد نوعية المنتجات الفلاحية الممكن الاستثمار فيها بربحية أو بخسارة؛

---

[1] سعيدي جميلة، "**دور التسويق الزراعي في تحسين جودة المنتج الزراعي –منتج زيت الزيتون–**"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016، ص 26.

[2] محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 27.

➢ **البذور:** طبيعة وأنواعها وأصنافها وأسعارها تحدد إلى حد بعيد إنتاجية المزيج الفلاحي من الناحيتين الكمية والنوعية؛

➢ **الأجهزة المركزية:** تساهم درجة اهتمام الأجهزة المركزية بالفلاحة والفلاحين من ناحية الإرشاد والتوعية الفلاحية، وامدادهم بالبذور واعطائهم القروض الميسرة للإنتاجية الفلاحية؛

➢ **التكنولوجيا:** يؤثر مستوى التكنولوجيا السائدة في الفلاحة ومدى حداثتها في الكميات المنتجة ونوعيتها؛

➢ **رقابة استخدام الأسمدة في الفلاحة:** تعتبر درجة فاعلية رقابة استخدام الأسمدة في الفلاحة من مختلف أنواعها من الأمور المحددة لنجاح المزيج التسويقي الفلاحي، ذلك أن ترك الفلاحين يستخدمون ويصفون أية أسمدة أو مبيدات تتوفر لهم بدون رقابة فعالة يساهم إلى حد بعيد في الإضرار بصحة وسلامة المستهلك من جهة، كما أنه يسيء إلى سمعة البلد المصدر من جهة أخرى وهو ما يؤدي بشكل عام إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني؛

➢ **منافذ التوزيع:** يؤدي استخدام منافذ التوزيع الأكثر ملائمة من قبل أطراف العملية التبادلية من فلاحين ومستهلكين سواء بسواء إلى تسهيل تدفق المنتجات الفلاحية والغذائية حسب الأهداف المنشودة من قبل المسوقين؛

➢ **التسهيلات الأساسية لنقل المنتجات الفلاحية:** وتشمل النقل، والتخزين، التبريد، التأمين، الدراسات وغيرها؛

➢ **الصناعات الغذائية:** يعتبر وجود الصناعات الغذائية التي تستوعب ما يجب استيعابه من سلع فلاحية غذائية وتحويله إلى سلع غذائية (وبكميات وعبوات مناسبة) قابلة وصالحة للاستهلاك البشري متى كانت الحاجة إليها من الأمور المحسنة للمزيج التسويقي الفلاحي الغذائي؛[1]

➢ **سياسات الترويج للسلع الفلاحية الغذائية:** تعتبر من الأمور المكملة لباقي عناصر المزيج التسويقي الفلاحي، ذلك أن الترويج الفعال سيؤدي إلى تحسين وتطوير قبول عناصر المزيج التسويقي الفلاحي من قبل الأطراف المستهدفة، كما أنه يمثل المرآة التي يمكن من خلالها رؤية مدى سلامة وقيمة هذا المزيج من جهة أخرى.

4. القنوات التسويقية: "قناة التسويق هي المسار المتبع من طرف المنتج من عند المنتج إلى المستهلك، وهو إما قصير أو طويل"[2]، وهي "مجموعة المتدخلين الذين يتكفلون بالأنشطة التي تنقل المنتج من حالة الإنتاج إلى حالة الاستهلاك"[3]، وتعتبر "جسر من الوسطاء بين المنتج

---

[1] محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

[2] Sylvie Martin, Jean-Pierre Védrine, **"Marketing : Les Concepts –Clés",** Les Edition D'organisation, Alger, 1993, p119.

[3] منير نوري، "**التسويق –مدخل المعلومات والاستراتيجيات–**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 45.

والمستهلك الذي يمكن أن يكون قريبا من مسكن الفلاح أو في نفس قريته، أو في مدينة أخرى أو حتى في مكان آخر".[1]

هناك مجموعة من الوظائف التي تقام داخل القناة التسويقية، وهي تتمثل في البحث أي جمع المعلومات الضرورية للتخطيط وتسهيل التبادل، ثم الترويج نقصد به تطوير وبث برامج ترويجية حول المنتجات، والاتصال أي البحث عن المشترين الحاليين والمتوقعين والاتصال بهم، ثم الملائمة أي تشكيل المنتجات بطريقة تناسب متطلبات المشتري التي تشمل نشاطات عدة مثل التصنيع، التدريج، التنظيف والتجميع، التغليف، تجزئة الكميات بما يناسب حاجات المستهلكين، بعدها يأتي التفاوض وهو النشاط الذي يؤدي إلى اتفاق حول شروط الصفقة كالسعر ونقل ملكية السلعة من البائع إلى المشتري،[2] بالإضافة إلى وظائف مساعدة لاستكمال عملية التبادل التوزيع المادي يتمثل في نقل وتخزين المنتج، ولا بد من التمويل والائتمان يقصد به الحصول على الأموال من أجل تمويل عمليات القناة، كما تتطلب تأدية هذه الوظائف بعض المخاطرة والمجازفة كالتلف والسرقة والخسارة في البيع[3].

هناك نوعين من التوزيع، التوزيع المباشر وهو الذي يلعب فيه المنتج دور الوسيط والمنتج في وقت واحد (أي توزيع بإمكانيات المنتج الخاصة) والذي يظهر في الغالب لدى المحاصيل الفلاحية، ولدى الفلاحين الصغار حيث تكون كمية الإنتاج ضئيلة وامكانيات الفلاح قليلة، وهناك توزيع غير مباشر أي بتدخل أطراف أخرى دون المنتج كبائع التجزئة وبائع الجملة وهو ما نجده لدى المنتجات الغذائية.

يمكن أن تتغير أدوار أطراف العملية التسويقية، حيث يمكن للمنتج أن يكون بائع جملة أو تجزئة (وسيطا) وهذا لكونه يملك ما يكفيه من المنتج فيقوم ببيعه، لكن دور المستهلك لا يتغير فهو دائما مستهلك، لكونه لا يملك ما يكفيه من المنتج حتى يبيعه، كما أن الوسيط يكون وسيطا ومستهلكا لكن لا يمكن أن يكون منتجا إلا إذا كان قادرا على الإنتاج، وبالتالي تغير الأدوار مبني على مدى وجود فائض في الإنتاج، ومدى توفر الإمكانيات والرغبة، وحسب الأهداف كذلك.[4]

---

[1] باقر بن شعبان اللواتي، "**سياسات واستراتيجيات التسويق الزراعي في سلطنة عمان في ظل المتغيرات في تجارة السلع الزراعية والتجارة الدولية**"، تقرير مؤتمر حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، منظمة الأفرو–آسيوية للتنمية الريفية (أردو)، الأردن، 2–5 جويلية 2007، ص 89.

[2] محمد سمير الهباب، "**معلومات السوق: أهميتها وطرق جمعها**"، تقرير مؤتمر حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، منظمة الأفرو–آسيوية للتنمية الريفية (أردو)، الأردن، 2–5 جويلية 2007، ص ص 47–51.

[3] هاني حامد الضمور، "**إدارة قنوات التوزيع**"، دار وائل، الأردن، 2002، ص 25.

[4] Sylvie Martin, Jean-Pierre Védrine, Op.Cit, p-p 119-120.

5. أنواع المرافق التسويقية: لا يمكن لعملية التبادل أن تحدث بعيدا عن المرافق التسويقية، التي تعتبر مرافق أساسية في عملية تسويق المنتجات الفلاحية، فهي بنى تحتية تسمح بتسهيل العملية التسويقية كالأسواق والمخازن...،[1] وهي تتمثل فيما يلي:

1.5. الأسواق: والتي تعرف على أنها المكان الذي تبال وتشترى فيه الحاصلات الفلاحية كالخضروات والفواكه والحيوانات كالغنم والبقر والماعز والسمك وغيرها، إذ يجري فيه نقل ملكية السلع، كما يعرف بأنه القوى المتفاعلة (قوى العرض والطلب) بين المشترين والبائعين والمكونة للسعر، وبالتالي يتوقف حجم السوق على عدد المشترين والبائعين الذين لديهم الرغبة والقدرة على إتمام عملية التبادل وتحقيق الأهداف كل منهم، كما أن هناك العديد من الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الأسواق ومنها على سبيل المثال: الأسس الديمغرافية، المنتجات، الأسس الجغرافية، الخدمات، وتنقسم الأسواق إلى أسواق المنتجين، الأسواق الريفية، أسواق الجملة المركزية، أسواق التوزيع، أسواق التجزئة.[2]

2.5. وسائط النقل: وتشتمل وسائط النقل البري والبحري والجوي من شاحنات وقطارات وسفن وطائرات، وهي تعتبر مرافق لابد من وجودها خاصة لما تعرفه المنتجات الفلاحية من سرعة تلفها، غير أنه لا بد من توفر شروط الحفظ بها طول مدة النقل بما يتماشى وخصوصية كل منتج[3].

3.5. المخازن: تشمل المخازن المبردة وغير المبردة التي تمتلكها الحكومة، أو التي يمتلكها القطاع الخاص، وهي مخازن عامة مملوكة من قبل أفراد أو مؤسسات تقوم بتأجيرها كلها أو جزء منها للآخرين مقابل رسوم محددة، وقد تتدخل الحكومة أو المؤسسات المختصة بتحديد الأجور الواجب استفاؤها، أو مخازن خاصة مملوكة من قبل أفراد أو مؤسسات، وتستعمل فقط لتخزين بضائعهم الخاصة، أو مخازن ميدانية يقوم مالك السلعة أو صاحب المصنع بتخصيص جزء من مخازنه إلى مخزن عام، ويكون هذا الأخير مسئولا عن السلعة المخزونة، ويتصرف بها دون الرجوع إلى صاحب المخزن، ويمكن إعطاء إيصالات تستعمل للحصول على القروض، أو المخازن الجمركية قد يحدث اختلاف بين الحكومة وصاحب البضاعة على تحديد قيمة الضرائب المستحقة، فيتم تخزين هذه البضاعة في مخازن خاصة لحين الانتهاء من حل الخلاف، أو مخازن الخزينة العامة تقوم الحكومة بإنشاء مخازن تستعمل عادة لتسهيل تمويل البضائع التي ستبال بعد فترة قصيرة، والتي يتوجب على أصحابها دفع رسوم أو ضرائب عليها كالتبغ مثلا، وتقوم الحكومة بالحصول على رسوم تخزين تحدد حسب كل نوع من الأنواع المختلفة، أو مخازن عامة تدار

[1] عاكف الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] محمد سمير الهباب، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

[3] سعيدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

بواسطة الحكومة وتعمل هذه المخازن كالمخازن العامة، ماعدا أن موظفي الحكومة هم الذين يقومون بإدارتها، وفي العادة تقوم البلديات وبعض الوزارات بتأجير مثل هذه المخازن للجمهور.

6. التسويق التعاوني:

لا شك أن الفلاح المنتج هو أساس تعظيم الإنتاج الفلاحي الذي يعتمد عليه الدخل الوطني وركيزة الاقتصاد العام للدولة، وبدلا من أن يبيع الفلاح المنتج كفرد محصوله بمفرده ومنافسا لأقرانه، يفضل تجمع منتجين فلاحين في منطقة جغرافية واحدة عن طريق إنشاء جمعية تعاونية لتسويق منتجاتهم وتحقيق الفائدة لكل أعضائها وبدون استغلال من التجار الوسطاء.

يحفظ التسويق التعاوني التوازن بين قوى السوق، ويعمل على تحسين أسعار المنتجات واستقرارها، ويضمن تدفق المنتجات وتوفرها بالكميات المناسبة، ويعتبر نشر الوعي التسويقي التعاوني بين الفلاحين وخاصة منهم الصغار، من الوسائل التي تؤدي إلى زيادة تقدير منتجي ومستهلكي المحاصيل الفلاحية لأهمية التسويق.[1]

[1] عادل حسن، خليفة الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

خلاصة:

يعبر عن التنمية بثلاث أبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وذلك لتلبيتها لحاجيات الحاضر دون المساس بحاجيات الأجيال اللاحقة.

وتمثل التنمية الفلاحية أهم أساسيات التنمية الاقتصادية ككل بالاعتماد على مقومات القطاع الفلاحي، الذي يحظى بمكانة هامة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها والنامية، من خلال تطبيق سياسات فلاحية متنوعة وعمليات تخطيط تضمن استمرارية الإنتاج والمحافظة على الموارد المتاحة ودعم القطاع بآليات متنوعة تسمح برفع قيمة ومكانة هذا القطاع.

حيث أن تطوير ركائز هذا القطاع ودعمه للقطاعات الأخرى يضمن سيرورة الاقتصاد ككل للدول، سنحاول التركيز على ما تملكه الجزائر في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

* واقع القطاع الفلاحي بالجزائر *

تمهيد:

باعتبار أن القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي حاولت الدولة الاهتمام به، حيث انتهجت في هذا السياق جملة من السياسات التنموية حظي القطاع الفلاحي بجزء منها للحد من الاستيراد وتنويع اقتصادها وتحقيق الأمن الغذائي.

ولما تملكه الجزائر من المقومات البشرية والمادية تجعل منها بلدا فلاحيا بامتياز كشساعة الأراضي وتنوعها جغرافيا ومناخيا تسمح لها بتنويع إنتاجها من المحاصيل والنشاطات الفلاحية والصناعات الغذائية، وجب إيجاد الحلول المناسبة للإقلاع بهذا القطاع وتطوير آلياته.

حيث اتجهت لتنمية القطاع الفلاحي من خلال مؤسسات وهيئات منظمة وداعمة له لتطويره وتنميته باعتماد حوافز وتشجيعات لنمو الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الفصل نستعرض ما يلي:

- ❖ المبحث الأول: المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي؛
- ❖ المبحث الثاني: المؤسسات والهيئات المنظمة للقطاع؛
- ❖ المبحث الثالث: المؤسسات والهيئات الداعمة للقطاع؛
- ❖ المبحث الرابع: السياسات المتبعة في التطوير والإصلاح بالجزائر.

المبحث الأول: المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي بالجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، لما له أهمية في المساهمة في توفير حاجيات السكان من مواد غذائية متنوعة واعتماد الاقتصاد عليه من مساهمات، ولما تزخر به الجزائر من مقومات وهذا ما سنسعى لإيضاحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية بالجزائر

للجزائر إمكانيات فلاحية عديدة ومتنوعة يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. **الإمكانيات الطبيعية**

تنقسم هاته الإمكانيات إلى قسمين هامين هما:

1.1. الأراضي الفلاحية: رغم تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلا أن الأرض الفلاحية بدورها الكمي (المساحي)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تبقى تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي،[1] والجزائر تتميز برقعة جغرافية كبيرة حيث تبلغ 2381741 كلم^2 وهي بذلك تحتل المرتبة الحادية عشر عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية والتي تعد من بين أهم مكونات عناصر الإنتاج الفلاحي، فإن المصادر الوطنية والأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح، يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17 % من المساحة الإجمالية،[2] وعلى الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر إلا أن المساحة المزروعة لالا تتعدى سنويا 20 % من المساحة القابلة للفلاحة، ومن خلال هذا التباين بين المساحة المزروعة والقابلة للاستصلاح نجد أنه يعد من بين أهم النقاط التي تبرز لنا الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الفلاحة الجزائرية.[3]

حيث يبرز العديد من المعوقات المتعلقة بالأراضي الفلاحية ومشكل العقارات الفلاحية نجد منها:

- تتصف الأراضي الفلاحية بالجزائر بالتناقص وذلك بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للفلاحة بالإضافة إلى تدهور إنتاجيتها بسبب تملح التربة والتصحر حيث بلغت المساحة المهددة بالتصحر بحوالي 23000 كيلو متر مربع.

---

[1] فاتح حركاتي، "**الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**"، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 88.

[2] خديجة علي بودية خرافي، "**دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2006، ص 42.

[3] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- استمرار ظاهرة تفتت الملكيات الفلاحية وتحويلها إلى وحدات إنتاج صغيرة مما تسبب في إهمال جزء من الأراضي الفلاحية وعدم القيام باستغلالها في النشاط الفلاحي وإنما تحويلها إلى نشاطات أخرى من قبل أصحابها.
- تعرض الأراضي الفلاحية المحاذية للجبال إلى ظاهرة انجراف التربة بسبب التعرية من النباتات والأشجار الناتج عن الحرائق وتدهور الغطاء النباتي، بالإضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والاستخدام السيئ لهذه المراعي من طرف مربي المواشي.
- أغلب المساحات من الأراضي الممنوحة للشباب، أهملت بسبب تأخر الدعم المالي أو تحويل هذا الأخير إلى نشاطات أخرى من طرف المستفيدين.
- التوزيع غير العقلاني للأراضي، الذي لم يأخذ في الحسبان الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة وصلاحية الأراضي بسبب عدم توفر الدراسات المائية والجيولوجية اللازمة لذلك.
- تأخر عملية تعبيد الطرق المؤدية إلى الأراضي المراد استصلاحها بالإضافة إلى عدم توفر الكهرباء بهذه المناطق، مما تسبب في صعوبة استخدام الآلات الحديثة والاعتماد على الميكنة التقليدية في عملية الاستصلاح.
- يعتبر الإطار القانوني للعقارات الفلاحية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والتي تقف دون تحقيق هذا الأخير التطور المطلوب، حيث بقي العقار الفلاحي ما بين إبقاء الملكية العامة وتعميم التملك الخاص لوضع حد لتفتيت العقار الفلاحي وحل مشكل الامتناع عن الاستثمار في المستثمرات الحكومية بالإضافة لوجود تناقضات في عقود الملكية واستعمال طرق غير قانونية للحصول على هذه العقود.[1]

2.1. الموارد المائية: يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1.2.1. مياه الامطار: تتمتع الجزائر بموارد مائية سطحية وجوفية مصدرها مياه الامطار[2] وكذا كبر المساحة الجغرافية وتنوع تضاريسها خلق عدة عوامل تؤثر على عملية التساقط فبالرغم من ذلك إلا أن 85% من هذه المساحة توجد في المنطقة الصحراوية وهطول الامطار فيها شبه منعدم أما المنطقة الشمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 لكن غالبيتها تأخذ طريقها إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة، لذا فإن توزيع معدلات التساقط تتناقص في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.[3]

---

[1] بن زعلة إسماعيل، عبد الهادي مسعودي، "**مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 344-345.

[2] محمد بلغالي، "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 02، 2009، ص 74.

[3] كفاح عباس رمضان، "**أزمة المياه في دول المغرب العربي**"، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، الإصدار 25، 2012، ص 20.

2.2.1. المياه الجوفية: في الشمال قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) مديرية المنشآت المائية الكبرى (DGAIM) هذه كمية المياه الجوفية في إطار المخطط الوطني للماء بحوالي 9.1 مليار م^3 في السنة هذه الموارد التي تسهل تعبئتها مستغلة حاليا بنسبة تفوق 90 % (أي ما يقارب 7.1 مليار م^3 سنويا) كما تعرف الطبقات استغلالا مفرطا،[1] أما في الجنوب فبالرغم من أن منطقة الصحراء يكاد ينعدم فيها السيلان السطحي منتظما، إلا أنها بالمقابل تتوفر على موارد مائية جوفية هامة تشكلت عبر آلاف السنين غير أنها توجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى نحو 2000 متر، ما عدا في منطقة أدرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح ما بين 200 و300 متر.[2]

3.2.1. المياه السطحية: تتمثل المياه السطحية المياه المحجوزة في السدود والمحاجز المائية والمياه الجارية في الأنهار.

حيث تزخر الجزائر بـ 112 سد منها 50 سد تفوق قدرته 10 ملايير م^3 بطاقة تخزين إجمالية تقدر ب 5 ملايير م^3 ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة إجمالية تقدر بـ 11 مليار م^3 وحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 6 مليار م^3 وهي كالآتي:[3]

- 50 سد مستغل (بطاقة تقدر 07.5 مليار م^3).
- 12 سد جاري بنائه (بطاقة تقدر ب 70.1 مليار م^3).
- 08 سدود وشبكة الانطلاق (بطاقة تقدر ب 700 مليون م^3).
- 30 دراسة معمقة 9 منها جاهزة (بطاقة تقدر ب 40.2 مليار م^3).
- 27 دراسة أولية يمكن تحقيقها (بطاقة تقدر ب 150 مليون م^3).

4.2.1. المحاجر المائية: هي عبارة عن أحواض مائية وتسمى أيضا البحيرات الجبلية قدرة التخزين فيها لا تفوق مليون م^3 وهي تستعمل أساسا للسقي وترويه المواشي كما أنها مكونة من حواجز من التراب وارتفاعها يتراوح ما بين 5-15 م، لم تولي السلطات العمومية اهتماما للمحاجر المائية لأنها اعتبرت كحواجز صغيرة غير هامة وكان عددها سنة 1979 يقدر بـ 44 حاجز طاقة استيعابها تبلغ 21 مليون م^3 وهي تقع في ولايات الشمال التي تكثر فيها الهواطل (البويرة، تيزي وزو، بومرداس، قسنطينة) وفي سنة 1985 أنجز 667 حاجز في أماكن عديدة في

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر من أكبر رهانات المستقبل**"، ماي 2000، ص 17.

[2] مغربي خيرة، "**اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 107.

[3] مغربي خيرة، نفس المرجع السابق، ص 108.

مدة سنتين بتشجيع وإعانة السلطات وقد أمكن استغلال 35 مليون م^3 من طاقتها البالغة 79 مليون م^3 ولكنها ضعفت الحركة في الانجاز وأنشئت 130 حاجزا جديدا في 1992 بلغت طاقتها الإجمالية 113 مليون م^3 وأظهر التحقيق الذي أنجزه القطاع سنة 1993 والمتعلق بتسيير هذه السدود واستغلالها أن 80 % من المنشآت تشتغل و 75 % من مياهها تستعمل في قطاع الفلاحة و5% مستعملة لتربية الحيوانات و20 % تبقى غير مستغلة.

5.2.1. الآبار: فيما يخص الآبار فإن وزارة البيئة والتهيئة العمرانية التي كانت مسئولة سابقا عن الموارد المائية قامت بإحصاء 5500 بئرا سنة 1985، وتم خلال الفترة 1990-1999 حفر ما يزيد عن 2000 بئر في شمال البلاد توفر حجما مقداره مليار م^3 موزع بين التزويد بالماء الشروب بنسبة 85.2 % والسقي بالباقي، بالمقابل أنجزت 742 بئرا في الجنوب الجزائري تسمح بتخزين حجم سنوي يقدر بـ 221 مليون م^3 للماء الشروب و505 مليون م^3 للسقي، وفي سنة 2004 أحصت الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) 50.000 بئر ونقب في المنطقة الشمالية لوحدها تسمح بتجنيد واستغلال 1.9 مليار م^3 في سنة من المياه الجوفية في الشمال. وفي سنة 2013 تم إحصاء 139720 بئر و48642 نقب في كل البلاد موجهة بالأساس لتموين المحيطات المتوسطة والصغيرة والمسقية بالمياه.

6.2.1. معالجة المياه المستعملة (إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي): لا يزال استعمال مياه الصرف الصحي في العالم العربي محدودا بالإضافة إلى حالة الشبكات المتردية في المدن ظلت فكرة المياه غير الطاهرة مؤثرة في هذا المجال وبالرغم من تجارب العديد من دول العالم في استعمال مياه الصرف المعالجة كالشيلي، المكسيك والارجنتين في امريكا اللاتينية لري الفلاحة حول المدن الكبرى بمياه الصرف الصحي والصين في الاستعمالات الصناعية في محيط العاصمة بكين فقد بقي استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة ضئيلا في الوطن العربي.[1]

بلغت الاحصائيات والارقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر عدد محطات التصفية المستغلة هي 21 محطة، وعدد المحطات التي هي في طور الانجاز هي 23 محطة، وعدد المحطات التي هي في طور إعادة التأهيل 19 محطة، أما عدد المحطات المنجزة 10 محطات.[2]

إلا أن هذه الموارد لا تخلو من المشاكل والمعوقات التي تساهم في محدودية الموارد المائية على الرغم من توفر المصادر المائية ما بين السطحية والجوفية، فهي غير كافية التنفيذ خطط التنمية الفلاحية في الجزائر لأن تعتمد فيها على الأمطار كمصدر أساسي للمياه، التي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] Rabah m'hamed, **"Un Programme D'Investissement Ambitieux"**, import maire, N 36, Mai 2003, P 28.

تتساقط بكميات متدنية وخلال فترات زمنية معينة في السنة، فمثلا بعض المناطق تعاني من الفيضانات وأخرى من الجفاف شبه الدائم، فالمنطقة الصحراوية تتميز بهطول شبه منعدم حيث أن 80% من مساحة الجزائر هي صحراء،[1] وفي المقابل ترتفع كمية الأمطار في المناطق التي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط إذ تبلغ حوالى 192 مليار متر مكعب خلال السنة، وبالتالي هناك توزيع غير متساو للأمطار في الجزائر حيث في منطقة الأطلس التلى تقدر الكميات المتساقطة ما بين (400 إلى 1000 مليمتر سنويا). وقد تفوق 1000 مليمتر في المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين 4 مليمتر و200 مليمتر سنويا، ما عدا بعض المرتفعات فقد تبلغ حوالي 600 مليمتر سنويا.[2]

وهناك مشاكل متعلقة بتعبئة الموارد المائية حيث أن من أهم المعوقات التي تواجه تعبئة الموارد المائية في الجزائر ما يلي:

❖ التبخر السريع للمياه السطحية: تتعرض المياه السطحية في الجزائر إلى التبخر بما يعادل 80 مليار متر مكعب سنويا، وقد بلغ معدل التبخر حوالي 120 مليمتر سنويا على الشريط الساحلي، وحوالي 2500 مليمتر في الجنوب.

❖ تراكم الوحل في السدود: تعاني السدود في الجزائر من تراكم الوحل في أسفلها مما أدى إلى انسداد مجاري توزيع المياه وانحراف التربية في الأراضي الفلاحية المجاورة بالإضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية للسدود في تجميع المياه.

❖ تسرب المياه من السدود: مهما كان مكان تشييد السد فإنه معرض للتسربات المائية سواء عن طريق ضفافه لما يمتلئ أو من خلال امتصاص التربة للمياه فقي الجزائر تشكل بعض السدود خسارة مائية سنوية تقدر بحوالي 15% من المياه المعبئة مثل تسربات سد فم الغرزة، رغم التسربات المائية من السدود فهي لا تعتبر في الغالب مياه ضائعة لأنه يتم إعادة تجميع بعضها عن طريق شبكات مائية موضوعة على نهاية فم السد واستعمالها في الفلاحة.

❖ الانحدار الشديد في للأراضي: وخاصة الجزء الشمالي منها، ويستقبل هذا الأخير أكبر كمية من الأمطار المتساقطة سنويا، التي تتجه صوب الأودية ومنها إلى البحر، مما ينتج عنه ضعف الاستفادة من مياه الأمطار.

❖ سوء استخدام المياه في القطاع الفلاحي: حيث تعتمد على طرق الري التقليدية في الغالب ومنها الري السطحي الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من سطح الأراضي الفلاحية، ويؤدي

[1] عادل كدودة الزبيري، "**مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر**"، مجلة المياه، العدد 36، الجزائر، 2005، ص 3.

[2] خديجة علي بودية خرافي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

إلى صعوبة أداء العمليات الفلاحية بعد عملية الري مباشرة وعليه يتم تأجيلها إلى فترة زمنية أخرى، كما أنه يساهم في هدر المياه بسبب تقديم كمية من المياه تفوق حاجات المزروعات.[1]

2. الإمكانيات البشرية

إن القوى العاملة الفلاحية كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الانخفاض والنقصان كما يتضح من خلال الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الفلاحية	النسبة المئوية	معدل التطور
2000	6179992	1185880	19,19	-
2001	6228772	1312069	21,06	**1,88**
2002	-	-	-	-
2003	6684056	1412340	21,13	-
2004	7798412	1617125	20,74	**-0,39**
2005	7812334	1380520	17,67	**-3,07**
2006	8868804	1609633	18,15	**0,48**
2007	8594243	1170898	13,62	**-4,53**
2008	9146000	1252000	13,69	**0,06**
2009	9472000	1242000	13,11	**-0,58**
2010	9736000	1136000	11,67	**-1,44**
2011	9599000	1034000	10,77	**-0,90**
2012	10170000	912000	8,97	**-1,80**
2013	10789000	1141000	10,58	**1,61**
2014	10239000	899000	8,78	**-1,80**
2015	10594000	917000	8,66	**-0,12**

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة حول إنتاجية الأراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها**"، الخرطوم، 1995، ص 36.

2016	10845000	865000	7,98	**-0,68**
2017	10858000	1102000	10,15	**2,17**
2018	11001000	1067000	9,70	**-0,45**
2019	11281000	1083000	9,60	**-0,10**

المصدر: **O.N.S, l'Algérie En Quelques Chiffres, Edition (2001-2018), www.ons.dz/spip.php?rubrique127**

من خلال هذا الجدول يتضح أن القوى العاملة الفلاحية كانت متذبذبة بين زيادة ونقصان حيث أن إجمالي القوى العاملة كان في ارتفاع مستمر، وهذا التذبذب الغالب عليه الانخفاض حيث كانت النسبة سنة 2000 تقدر بـ 19.19 لترتفع إلى 21.13 سنة 2003 ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي إلى نسبة 8.97 سنة 2012 لترتفع مجددا 10.58 سنة 2013 ثم تبدأ في الانخفاض من جديد لتصل 7.98 سنة 2016 وبلغت النسبة 10.15 سنة 2017 ليعود الانخفاض ويصل 9.60 سنة 2019، إلا أن الغالب هو انخفاض حاد وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية.

يمكن تفسير هذا التراجع إلى عدة أسباب وأهمها هو هجرة الأيدي العاملة من هذا القطاع إلى باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات والتجارة وحصول الشباب على الشهادات العليا في اختصاصات أخرى وتفضيلهم الاستقرار في المدن والنزوح من الريف.

المطلب الثاني: الإنتاج النباتي

1. الحبوب:

تساهم الجزائر بنحو 11 % من مجموع مساهمة الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج القمح، و22 % فيما يخص انتاج الشعير.[1]

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40 % من المساحة الفلاحية الصالحة المفيدة، تقدر المساحة المزروعة خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب، خلال الفترة 2010-2017 معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**"، الخرطوم، السودان، 2014، ص 6.

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 يقدر بنحو 41.2 مليون قنطار بزيادة قدرها 26 % مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.[1]

يمكن ملاحظة تطور كميات مختلف الحبوب بين الفترتين وتوزيع إنتاجها على مستوى القطر الجزائري في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (1): تطور كميات مختلف الحبوب ما بين الفترتين

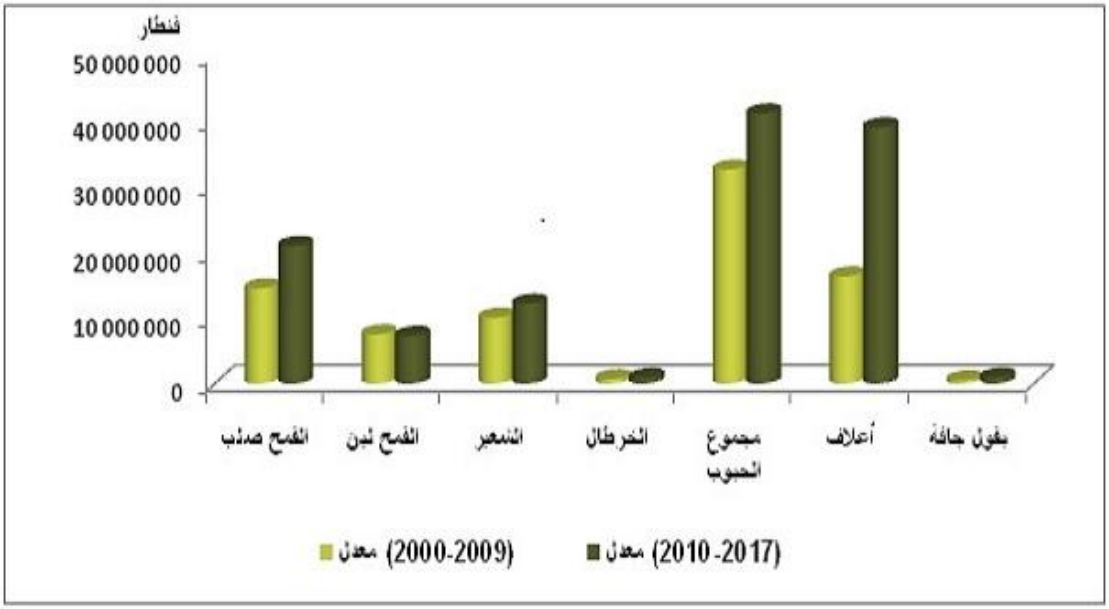

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

الشكل رقم (2): توزيع إنتاج الحبوب على مستوى القطر الجزائري

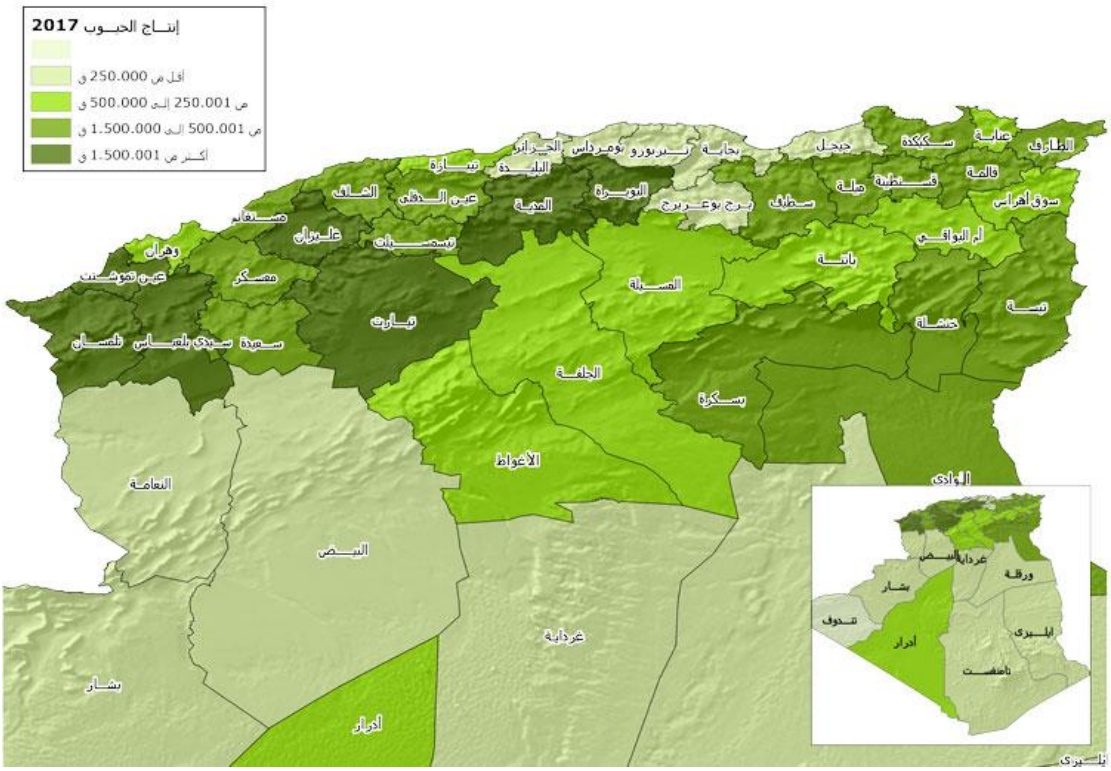

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

https://madr.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

من خلال الشكل يظهر لنا أن كل من ولاية تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت، تيارت، غليزان، المدية والبويرة تتصدر إنتاج الحبوب بأكثر من مليون وخمس مئة قنطار لكل منها حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

2. المحاصيل الصناعية:

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، فبالنسبة للتبغ بلغ معدل مساحته 4850 هكتار خلال نفس الفترتين.

أما من حيث الإنتاج، فقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير بـ 136%، ناتج عن تحسن المردود، الذي ارتفع من حوالي 200 كغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ/هكتار خلال 2010-2017.[1]

وهذا ما يلاحظ من خلال الشكلين المواليين:

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (3): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية في الفترتين

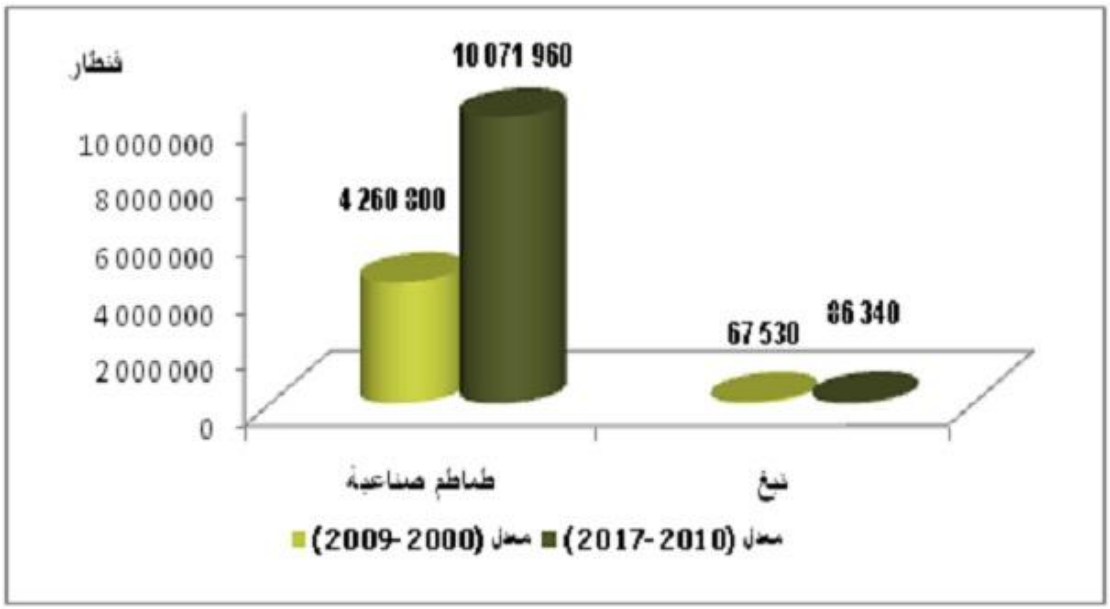

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

الشكل رقم (4): توزيع إنتاج الطماطم الصناعية على مستوى القطر الجزائري

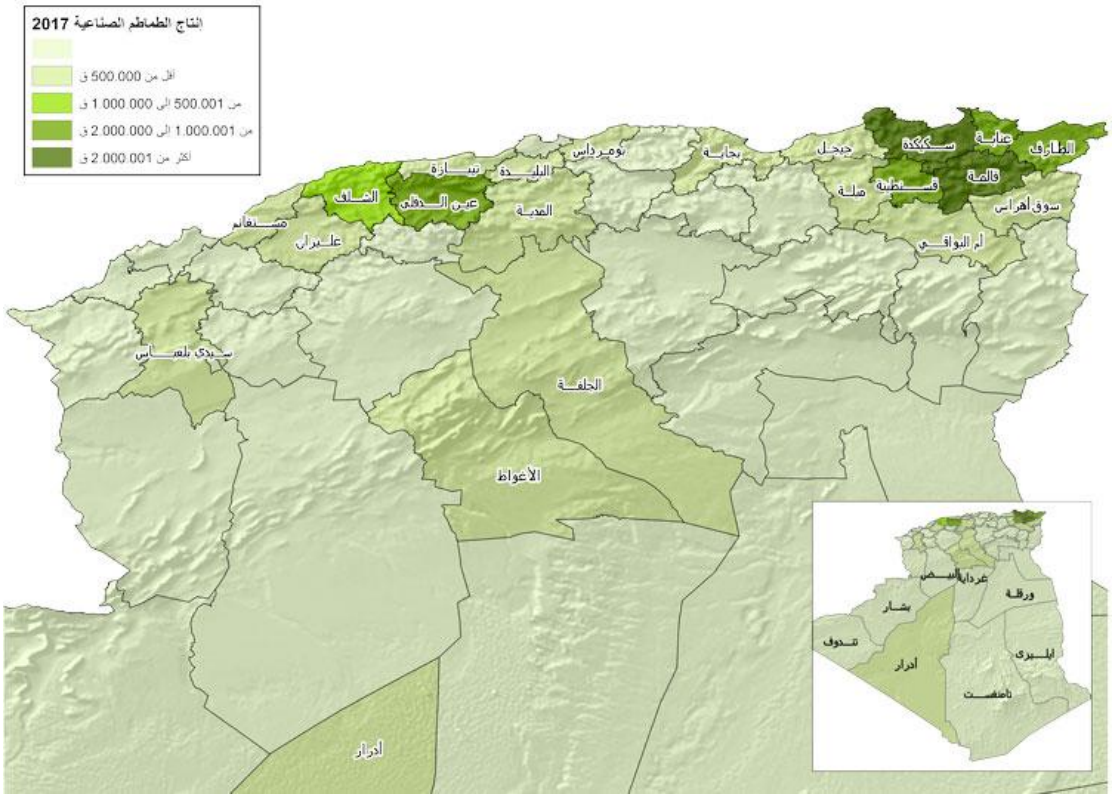

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

ويظهر الشكل أن كل من ولاية قالمة وسكيكدة تتصدران إنتاج الطماطم الصناعية بأزيد من مليوني قنطار لكل منها، بينما ولاية عنابة، الطارف وقسنطينة تنتج ما بين مليون إلى مليوني قنطار لكل منها حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

3. الخضروات:

ارتفعت المساحات المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009.

كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68% و35% على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009.

زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ 121% مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143% و102% على التوالي.

الشكل رقم (5): توزيع إنتاج الخضروات على مستوى القطر الجزائري

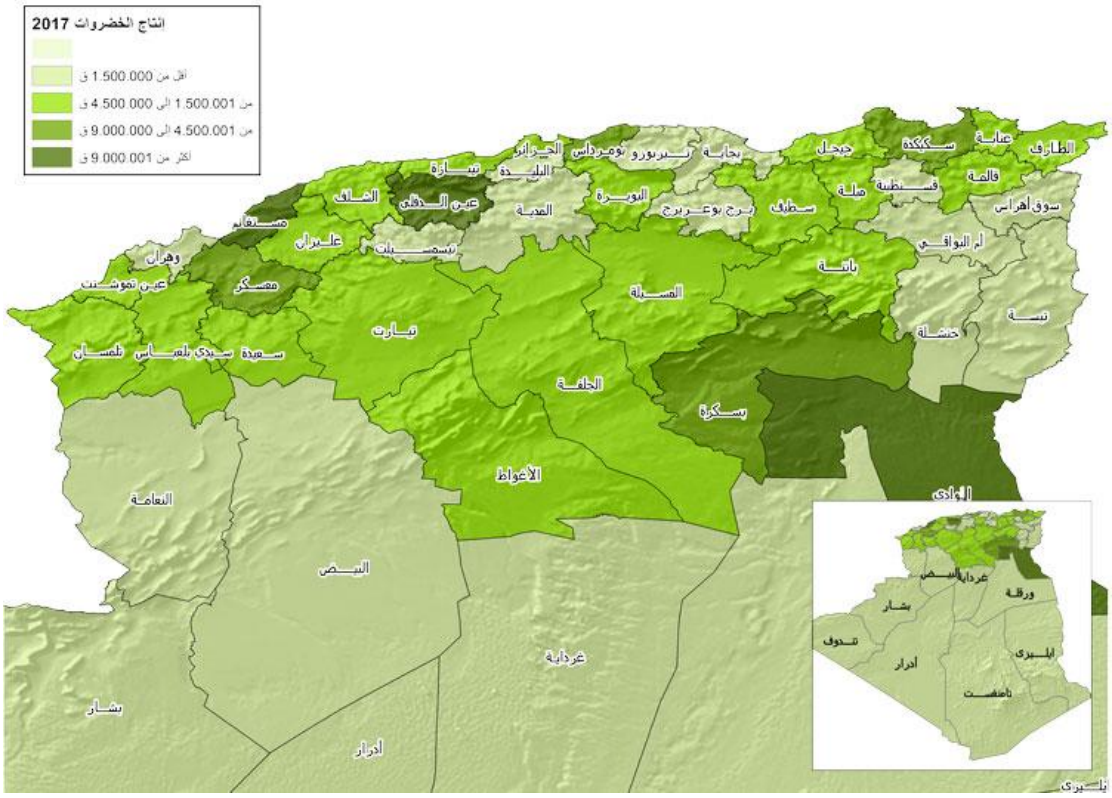

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

من خلال هذا الشكل يتبين أن كل من ولاية الوادي، عين الدفلى ومستغانم تتصدر إنتاج الخضروات بإنتاج أكثر من تسع ملايين قنطار لكل منها حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

4. الأشجار المثمرة والكروم:

على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396480 هكتار خلال الفترة، 39% منها خصصت لبساتين الزيتون، و30% منها للأشجار المثمرة، و23% للنخيل و8% للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجر الزيتون فيها بنسبة 58% والأشجار المثمرة بنسبة 56%، و41% للحمضيات و41% للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق 2000-2009، الذي يمثل الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102%، الزيتون 99%، الحمضيات 91%، والتمور 82%.

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75% بين 2010-2017 و2000-2009، حيث ارتفعت من 3067790 مليون قنطار إلى 5376500 مليون قنطار.[1]

الشكل رقم (6): تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم ما بين الفترتين

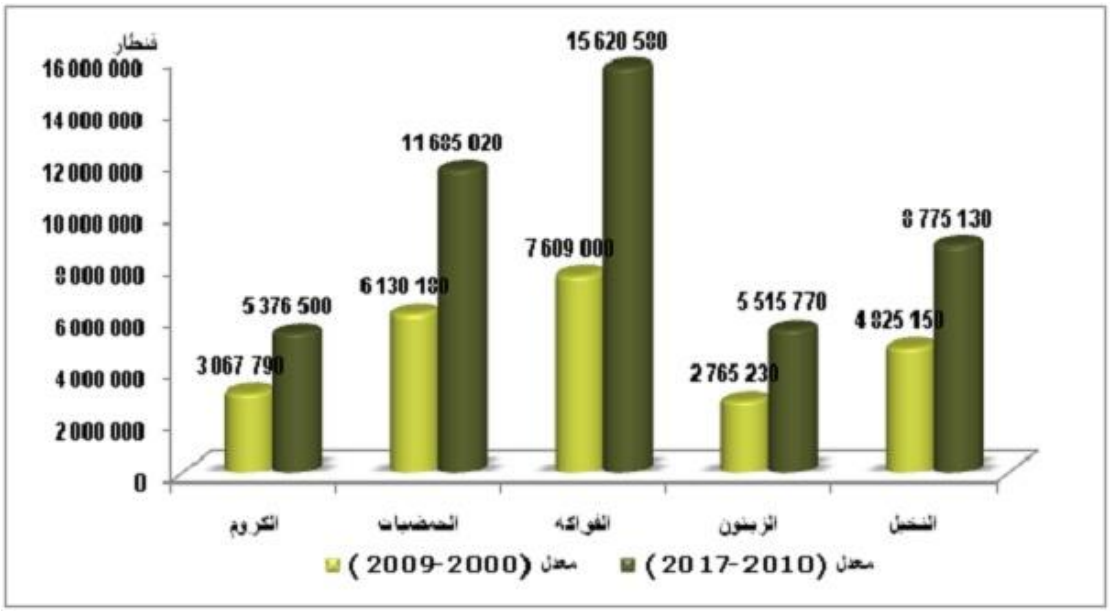

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال ما تقدم فإن الإنتاج النباتي لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة وإنما عرف تذبذبات، وكذلك الأمر بالنسبة للتركيب المحصولي اتضح أن مجموعات المحاصيل أو بعض المحاصيل منها خاصة الحبوب عرفت تقلبات متفاوتة وبينت المعطيات عدم كفاية الكميات المنتجة مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب خاصة القمح، أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاجها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي ونقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة لأن الجزائر في حاجة ماسة إليه، وتعود الأسباب إلى التقصير واللامبالاة من طرف القائمين على القطاع سواء المباشرين للعملية الإنتاجية أو المسيرين والمخططين، والظروف المناخية غير الملائمة.

كل هذه العوامل وغيرها وأمام هذه الوضعية المتردية فإن ترقية الإنتاج النباتي أصبح ضرورة ملحة وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير سواء فيما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع الفلاحين من خلال وضع سياسة فلاحية تنموية بعيدة الأفق في مجال الزراعات النباتية وفي مقدمتها الزراعات الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني

تتوفر الجزائر على 5 أنواع رئيسية: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، حيث بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، ليرتفع هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37%.

خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام نسبة 78 % من مجموع الماشية، أي ما يمثل 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية بنسبة 14% التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) بما يعادل 6% من مجموع المواشي.

تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1% و0.5% من مجموع المواشي.

والشكل الموالي يبين تطور أعداد المواشي خلال الفترتين:

الشكل رقم (7): تطور أعداد المواشي خلال الفترتين

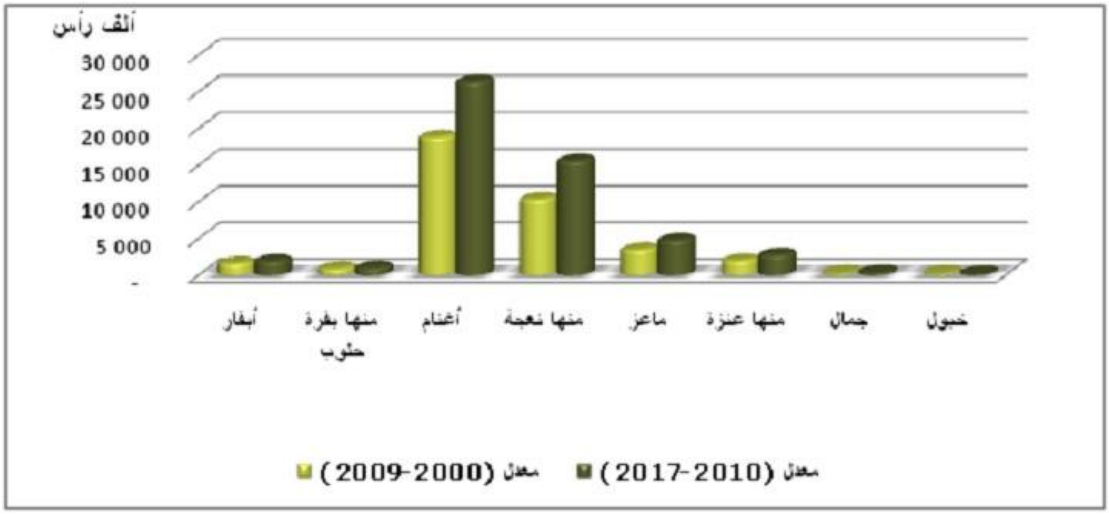

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55%مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار).

ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ 109%خلال العقد 2000-2009.

يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا في الفترة 2010-2017 حوالي 5.7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76%خلال العقد الماضي.

بالنسبة للعسل، زاد معدل انتاجه بشكل حاد، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها 128%.

خلال فترة 2010-2017، معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار ما يعادل 54% مقارنة بالعقد السابق.[1]

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (8): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترتين

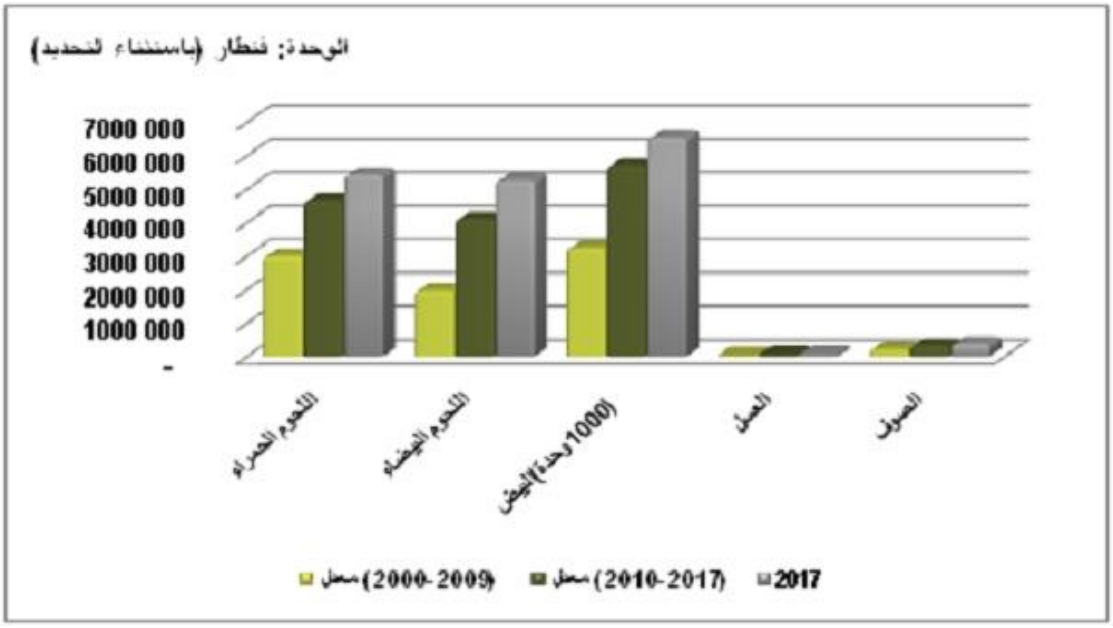

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

http://madrp.gov.dz/ar/الإحصائيات-الفلاحية/

وعلى العموم وحسب الإحصائيات فإن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، إذ تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ويجب على الدولة وضع سياسة واضحة المعالم ومحددة الأهداف تضمن تنمية وتطوير الإنتاج من خلال إعادة تأهيل تربية الأبقار والتركيز على زيادة إنتاجيتها عن طريق توفير الأغذية الصحية الازمة، والتحسين في مستوى الأغنام عن طريق التحسين الوراثي وتحسين التغذية، وزيادة إنتاج الأعلاف وتنظيم المراعي الطبيعية عن طريق خطط عملية مدروسة، وتحسين مستوى إنتاج وإنتاجية الدواجن وخاصة أن الدجاج له وظيفتين أساسيتين هما إنتاج اللحوم من جهة والبيض من جهة أخرى.

ويعتبر القطاع الصيدي في الجزائر من القطاعات المهمة نظرا لعدة اعتبارات كون الواجهة البحرية تفوق 1200 كلم على امتداد السواحل، ومساحة بحرية تقدر بـ 9.5 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري، بالإضافة إلى مخططات مائية واصطناعية مخصصة لتربية الأسماك تقدر مساحتها بـ 100000 هكتار، وتنوع الثروة السمكية التي تضم أنواع ذات قيمة تجارية عالمية عالية كالسمك الأبيض وسمك القرش والتونة وغيرها.[1]

[1] فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر**–"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 205.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري ويمكن تقسيم مساهمة القطاع الفلاحي إلى عدة نقاط من أهمها نجد ما يلي:

1. الوفرة الغذائية: التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني، الاحتياطيات، الواردات التجارية، ...).

تحسّنت وفرة المنتجات الفلاحية بشكل ملحوظ، ولا سيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29%؛
- البقوليات 39%؛
- الخضروات 184%؛
- البطاطا 235%؛
- الحمضيات 115%؛
- التمور 80%؛
- الحليب 69%؛
- اللحوم الحمراء 28%؛
- اللحوم البيضاء 100%؛
- البيض 162%.[1]

2. مساهمة القطاع في نمو إجمالي الناتج الداخلي: يمثل القطاع الفلاحي 15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي، و12% من إجمالي الناتج الداخلي، كما يوظف 1067 مليون شخص في 2018، ساهم هذا القطاع بـ 42.7% في نمو إجمالي الناتج الداخلي، وبـ 22.6% في النمو خارج المحروقات، نجم النمو المعتبر في الإنتاج الفلاحي في 2018 عن أداء إنتاج الحبوب وأيضا عن الزيادات في إنتاج أغلبية المحاصيل الفلاحية، رغم تباطؤ في وتيرة النمو وانخفاض الإنتاج في بعض الفروع، وهذا ما يبرزه الشكلين المواليين:

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (9): نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة 2004-2018

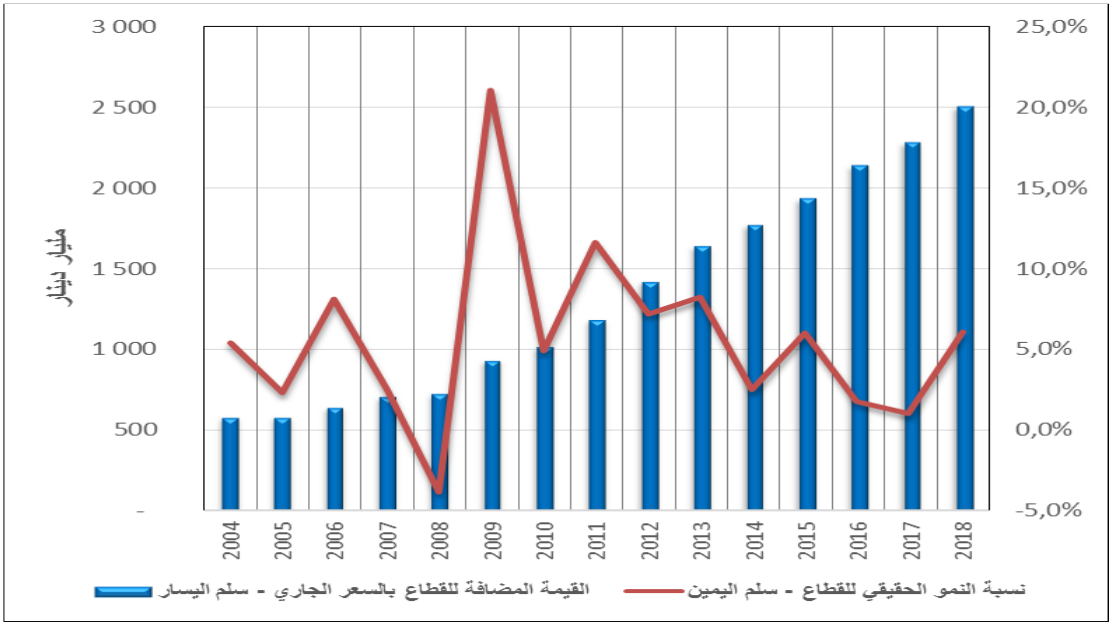

المصدر: بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2018 -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر-**"، ديسمبر 2019، ص 15.

الشكل رقم (10): مساهمة القطاع الفلاحي في نمو إجمالي الناتج الداخلي

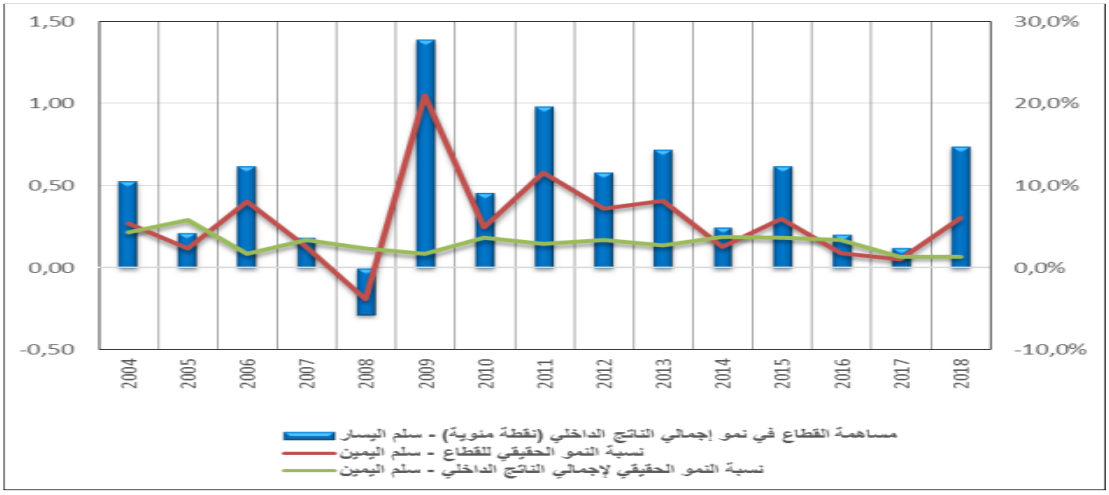

المصدر: بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2018 -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر-**"، ديسمبر 2019، ص 16.

6. القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي: يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، بزيادة قدرها 1.2% عن عام 1999[1].

حيث يعتبر مؤشرا هاما وذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الفلاحي، إذ كل دولة تسعى إلى

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، موقع سبق ذكره.

نمو ناتجها والجزائر لها مقومات فلاحية هامة وقامت ببذل جهود عبر مختلف سياسات الإصلاح، كما يعبر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام.

7. المكننة الفلاحية والأسمدة: بلغ متوسط عدد الجرارات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2005 حوالي 79291 جرار، لترتفع سنة 2006 إلى 102363 جرار، ووصلت إلى 104529 سنة 2008، وهذا الارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى.

أما الحاصدات الفلاحية فهي أيضا في ارتفاع مستمر حيث وصل عددها سنة 2008 نحو 12650 حاصدة حيث كانت 12418 حاصدة سنة 2006، وفي الفترة الممتدة من 2001-2005 فكان عددها 9421 حاصدة فقط.

فيما يخص إنتاج الأسمدة الآزوتية بعدما كان متوسط إنتاجها خلال الفترة 2001-2005 حوالي 1903.24 ألف طن آزوت صافي لينخفض سنة 2006 إلى 900.00 ألف طن آزوت صافي ويستقر هذا المعدل خلال السنتين 2007 و2008.

وعلى عكسها فإن متوسط إنتاج الأسمدة الفوسفاتية حقق ارتفاعا وصل إلى 800.00 ألف طن سنة 2006، مقارنة بمتوسط الإنتاج خلال السنوات 2001-2005، وثباته في السنتين 2007 و2008.[1]

8. توفير مناصب شغل وتحقيق الكفاءة الاقتصادية: مما سبق اتضح أن القوى العاملة الفلاحية كانت متذبذبة بين زيادة ونقصان إلا أن الغالب هو انخفاض حاد وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية، أما بالنسبة للكفاءة الاقتصادية الفلاحية فتحسب كما يلي:

$$\text{الكفاءة الاقتصادية الفلاحية} = \frac{\text{نسبة الناتج الفلاحي من الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{نسبة القوى العاملة بالفلاحة إلى العمالة الكلية}}$$

حيث استقرت الكفاءة الاقتصادية الفلاحية في حدود 0.30% سنة 2008 بعدما بلغت 0.34% سنة 2007.[2]

9. التجارة الخارجية: يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية، وخاصة العملة الصعبة واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، ويمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حالة ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات تتحقق مع دلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 29، الخرطوم، 2009، ص ص 119-121.

[2] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**"، ص 314.

تعزيز الأمن الغذائي، بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية.[1]

وفي ذات السياق، فإن نمو الحاجات الغذائية نموا مستمرا بسبب الضغوط الناتجة عن التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، بالإضافة إلى التحولات في نمط الاستهلاك، جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الانتاج وارتفاع الطلب،[2] خاصة وأن الانتاج الفلاحي في الجزائر يتسم بالتذبذب من فترة إلى أخرى نتيجة التقلبات المناخية وشح الموارد المائية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد كملجأ لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

حيث سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لأربعة الأشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية هامة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية تتجلى فيما يأتي:

1. ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 64.56 % حيث شهد إنتاج التمور في الجزائر ارتفاعا بحيث انتقل من 600.096 طن سنة 2012 إلى حوالي 1.100.000 طن سنة 2017 منها 3 % موجهة للتصدير؛
2. معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 10.54% من القيمة الإجمالية للصادرات؛
3. صادرات الأربعة أشهر الأولى بلغت 1.14 مليار دولار فيما تم تسجيل 694 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛
4. تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2021؛

أهم المواد المصدرة ونسب الزيادة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية:

- صادرات السكر بلغت 120 مليون دولار أي بزيادة قدرها 44.57 %؛
- صادرات التمور بلغت 46,29 مليون دولار أي بزيادة قدرها 25.66%؛
- صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية الآزوتية بلغت 283,26 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 5.09%؛
- صادرات المواد الغذائية بلغت 205 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 38.52%.[3]

---

[1] صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد –الأمن الغذائي في الدول العربية–**"، الفصل العاشر، 2012، ص 176.

[2] عمراني سفيان، "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 22–23 نوفمبر 2102، ص 16.

[3] https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures.

المبحث الثاني: المؤسسات والهيئات المنظمة للقطاع

تعتبر الجهات المنظمة للقطاع من أجهزة وهياكل الركيزة الأساسية لتنظيم هذا القطاع، وتحديد الأسس التشريعية والتنظيمية له عبر التراب الوطني، وسنتطرق لهذه الجهات في هذا المبحث بداية بالوزارة المسؤولة عليه وذكر مهام كل منها.

المطلب الأول: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هي الوزارة المسؤولة عن الفلاحة والصيد البحري في الجزائر تأسست سنة 1962 بعد الاستقلال وقد أخذت عدة تطورات من حيث الاسم والمهام مقرها رئيسي شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، ويكلف وزير الفلاحة والتنمية الريفية في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها بإعداد عناصر السياسة الوطنية في مجالات الفلاحة والتنمية الريفية والغابات والفضاءات الطبيعية ومتابعة ومراقبة تنفيذها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويعرض نتائج نشاطاته على الوزير الأول وفي اجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والآجال المقررة، حيث يمارس وزير الفلاحة والتنمية الريفية صلاحياته على مجموع النشاطات المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية والغابات.

ويشارك وزير الفلاحة والتنمية الريفية، بالتشاور مع الوزير المكلف بالموارد المائية، في تحديد السياسة في مجال الري الفلاحي وكذا شروط تطوير الاستعمال العقلاني للموارد المائية لسقي الأراضي الفلاحية وتثمينها واستعمال المياه غير التقليدية ووضع برنامج وطني للتحسيس بتقنيات السقي وتدعيمها وتطويرها، كما يكلف أيضا في مجال التنمية الفلاحية، بتحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق تطوير الفروع الفلاحية.

يضع وزير الفلاحة والتنمية الريفية في مجال رقابة النشاطات التابعة لاختصاصه نظام الرقابة، ويعد أهدافه واستراتيجياته وتنظيمه، ويحدد وسائله بالانسجام مع النظام الوطني للرقابة على كل المستويات، ويسهر على تنمية الموارد البشرية المؤهلة لاحتياجات تأطير النشاطات التي يتولاها ويساهم في إعداد قواعد القوانين الأساسية المطبقة على موظفي القطاع، بحيث من السير الحسن للهياكل المركزية وغير الممركزة، وكذا كل مؤسسة أو هيئة موضوعة تحت وصايته، ويقترح قصد ضمان تنفيذ مهامه وإنجاز الأهداف المسندة إليه تنظيم الإدارة والمؤسسات الموضوعة تحت سلطته، ويسهر على سيرها وكذا إحداث كل هيئة للتشاور و/أو للتنسيق بين الوزارات وكل جهاز آخر من شأنه أن يسمح بالتكفل الأنجع بالمهام المسندة إليه في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها.[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

تحت سلطة الوزير تضم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): هيكل الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

1. الأمين العام: ويساعده مديران للدراسات، ويلحق به مكتب البريد والمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة.

2. رئيس الديوان: ويساعده ثمانية مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون بما يأتي:

- تحضير وتنظيم مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية وتلك المرتبطة بالعلاقات مع البرلمان؛
- تحضير وتنظيم نشاطات الوزير في مجال العلاقات الدولية والتعاون؛
- تحضير وتنظيم علاقات الوزير مع أجهزة الإعلام؛
- تحضير وتنظيم نشاطات الوزير في مجال العلاقات العامة؛
- متابعة العلاقات مع الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية والمهنية المشتركة؛
- متابعة وتقييم مؤشرات التنمية الفلاحية والصيدية والريفية وحماية الفضاءات الريفية؛
- المشاركة في تحضير الملفات المتعلقة بالتمويل والاستثمارات والتدخلات الاقتصادية في المجال الفلاحي والصيدي والريفي، ومتابعتها؛
- متابعة نشاطات المؤسسات والهيئات العمومية التابعة للقطاع.

3. المفتشية العامة: هي جهاز دائم للتفتيش والمراقبة والتقييم يوضع تحت سلطة الوزير، وتكلف بتنفيذ التدابير والوسائل الضرورية لتفتيش ومراقبة وتقييم نشاطات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تتولى المهام التالية:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم، لاسيما ما يحكم منهما قطاع الفلاحة والتنمية الريفية؛
- التأكد من تنفيذ قرارات وتوجيهات وزير الفلاحة والتنمية الريفية ومتابعتها؛
- التأكد من السير الحسن لهياكل الإدارة المركزية وغير الممركزة والمؤسسات والهيئات تحت الوصاية، والسهر على المحافظة على الوسائل والموارد التي وضعت تحت تصرفها وعلى استعمالها العقلاني؛
- القيام بعمليات تقييم هياكل الإدارة المركزية وغير الممركزة والمؤسسات والهيئات تحت الوصاية واقتراح التعديلات الضرورية؛
- تنشيط برامج التفتيش وتنسيقها بالاتصال مع الهياكل المعنية؛
- تقديم مساعدتها لمسؤولي الهياكل والمؤسسات لتمكينهم من ممارسة صلاحياتهم في إطار احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

تقترح المفتشية العامة على إثر مهامها، توصيات أو أي تدابير من شأنها المساهمة في تحسين وتدعيم عمل وتنظيم المصالح والمؤسسات التي خضعت للتفتيش، ويمكن أن يطلب من المفتشية العامة القيام بأي عمل تصوري وأي مهمة ظرفية لمراقبة ملفات محددة أو وضعيات خاصة أو عرائض تدخل ضمن صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

تتدخل المفتشية العامة على أساس برنامج سنوي للتقييم والمراقبة تعده وتعرضه على الوزير ليوافق عليه، ويمكنها التدخل زيادة على ذلك بصفة فجائية بناء على طلب الوزير لتقوم بأية مهمة تحقيق تكون ضرورية بسبب وضعية خاصة، كما تتوج كل مهمة تفتيش أو مراقبة بتقرير يرسله المفتش العام إلى الوزير، ويعد المفتش العام تقريرا سنويا عن النشاطات، يرسله إلى الوزير، حيث يبدي فيه ملاحظاته واقتراحاته.[1]

يخول المفتشون الحق في الحصول على جميع المعلومات والوثائق الضرورية لتنفيذ مهامهم وفي طلبها، ويجب عليهم حيازة تكليف بمهمة للقيام بذلك، كما يتعين على المفتش العام والمفتشين عند ممارسة وظائفهم خصوصا، الحفاظ على السر المهني وتفادي كل تدخل في تسيير المصالح التي تم تفتيشها، بالامتناع على الخصوص عن إعطاء أي أمر من شأنه المساس بالصلاحيات المنوطة بمسؤولي تلك المصالح.

ينشط المفتش العام أنشطة المفتشين وينسقها ويتابعها. يحدد الوزير توزيع المهام بين المفتشين وبرنامج عملهم بناء على اقتراح المفتش العام، ويشرف على المفتشية العامة مفتش عام يساعده ثمانية مفتشين، حيث يفوض المفتش العام الإمضاء في حدود صلاحياته باسم الوزير.

4. المديرية العامة للغابات: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد مهام وتنظيم الإدارة المركزية في المديرية العامة للغابات، وتتولى مهمة رئيسية تتمثل في إدارة الأملاك الغابية الوطنية وأغطية الحلفاء وتسييرها المستدام، في هذا الإطار يقوم عملها حول المحاور الرئيسية التالية:

- تسيير الأملاك الغابية الوطنية وغطاء الحلفاء وحمايتها وتنميتها وتثمينها وتوسيعها؛
- المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال المحافظة على المياه والتربة ومكافحة التصحر؛
- الحفاظ على المساكن الطبيعية وحماية الحيوانات والنباتات البرية؛
- ترقية المجالات المحمية والتربية البيئية؛
- تطوير الصيد الدائم والنشاطات الصيدية.

تضم الإدارة المركزية للمديرية العامة للغابات تحت سلطة المدير العام ما يأتي:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

- **المفتشية العامة:** التي يحدد تنظيمها وسيرها بنص خاص؛
- **مديري دراسات:** مكلفين على التوالي بالتعاون الدولي، التنظيم والمنازعات والاتصال.

تتمثل المديريات المركزية للمديرية العامة للغابات في:

- **مديرية التخطيط والأنظمة المعلوماتية**، وتكلف بتجنيد الموارد المالية وبرمجتها على أساس مخططات التنمية السنوية ومتعددة السنوات، وإعداد وتحليل حصائل نشاطات القطاع الفرعي، ووضع مقاييس لأعمال التنمية والسهر على تطبيقها، بالإضافة إلى ضمان متابعة وتقييم برامج التنمية، ووضع الأنظمة المعلوماتية.
- **مـديرية تسيير الأملاك الغابية والحلفاء**، مهمتها المبادرة بالسياسة الغابية الوطنية في مجال تسيير الأملاك الغابية وغطاء الحلفاء وتنفيذها، وترقية الاقتصاد الغابي وتطويره بصفة دائمة من خلال تثمين المنتجات الخشبية وغير الخشبية، وتثبيت العقار الخاص بالأملاك الغابية الوطنية، والسهر على تنظيم الشرطة الغابية، وكذا تحديد قواعد تسيير واستغلال الأملاك الغابية وغطاء الحلفاء والسهر على تطبيقها، والسِهر على تطبيق واحترام القوانين والأنظمة التي تسير الملك الغابي وغطاء الحلفاء.
- **مديرية حماية النباتات والحيوانات البرية**، وتكلف بالمساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته المستدامة، إعداد الاستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة والسهر على تطبيقها، جرد النباتات والحيوانات البرية ومواطنها الطبيعية والمحافظة عليها وتطويرها، المبادرة بتصنيف المجالات المحمية، تنظيم الصيد وتطوير النشاطات الصيدية، تنسيق أعمال حماية الغابات ضد الحرائق والآفات والأمراض.
- **مديرية مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي**، تعمل على المبادرة باستراتيجية ومخطط عمل وطني لمكافحة التصحر والانجراف وإصلاح الأراضي وتنفيذها، المبادرة ببرامج للمساهمة في تنمية المناطق الجبلية وتنفيذها، ضمان المساعدة التقنية للمصالح اللامركزية.
- **مديرية إدارة الوسائل**، تسعى لضمان تسيير الوسائل البشرية والمادية والمالية للإدارة المركزية، ضمان متابعة تسيير الوسائل المادية والمالية للمصالح غير الممركزة، ضبط برامج التكوين وتحسين المستوى والرسكلة والسهر على تنفيذها، السهر على تطبيق التنظيم الخاص بالموارد البشرية، السهر على احترام الإجراءات في مجال تنظيم الصفقات العمومية.[1]

5. مديرية التنظيم والتخطيط العقاريين والاستصلاح: وتكلف بالمساهمة في تحديد وتنفيذ السياسة الفلاحية في مجال التنظيم والضبط العقاريين، وتثمين الإمكانيات العقارية وتوسيعها وإعداد

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وتنفيذه ومتابعته وتقييم تنفيذه، وتقوم بالدراسات الخاصة بالبحث عن المحيطات ومعرفتها، وتأطيرها ومتابعتها وتحصيل نتائجها في إطار استصلاح الأراضي التي يقوم بها مكتب دراسات.

6. مديرية التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجافة وشبه الجافة: وتقوم بإعداد وتنفيذ سياسة للتنمية الفلاحية المستدامة في المناطق الجافة وشبه الجافة ومخططات تهيئة الفضاءات الفلاحية وبرامج مكافحة تدهور التربية والسهر على تثمين الموارد الطبيعية (المياه والتربة والنبات والطاقة)، واستعمالها العقلاني من أجل ديمومتها، والمساهمة في تحديد المعطيات الأساسية ذات الطابع الفلاحي والتقني والاقتصادي والمالي والاجتماعي من أجل وضع بنك معطيات في شكل نظام معلوماتي جغرافي، وكذا إعداد سياسة للتنمية المستدامة وتنفيذها في المناطق الريفية والبرامج التي تهدف لاسيما إلى التهيئة الريفية للمناطق الجبلية والسهبية والصحراوية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، والسهر على تثمين والاستعمال العقلاني لموارد مياه السقي والتربة من أجل ديمومتها، والمساهمة في ترقية استعمال الطاقات المتجددة.

7. مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته: مهمتها ترقية أعمال تنمية الإنتاج النباتي والحيواني وتنظيم المتعاملين الاقتصاديين حول أهداف مشتركة أو متكاملة حسب كل فرع، بالإضافة إلى تأطير فروع الإنتاج الفلاحي ودعم تنميتها عن طريق وضع أنظمة ضبط فروع الإنتاج الوطني، وتطوير أدوات رصد أسعار منتجات وعوامل الإنتاج والتأثير فيها.

8. مديرية الفلاحة البيولوجية وعلامة الجودة وترقية الإنتاج الفلاحي: تعمل على تأطير ودعم حماية الإنتاج الفلاحي عن طريق ترقية الصادرات ووضع أنظمة تثمينه، وتسعى إلى ترقية الفلاحة البيولوجية وتطويرها، وتحديد واقتراح السياسة الفلاحية في مجال تثمين وحماية موروث الموطن والموروث الجيني وضمان متابعة تنفيذها، والسهر على تثمين منتجات الموطن وترقيتها عبر علامات النوعية، بالإضافة إلى المساهمة في حماية الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية والمحافظة عليها وتثمينها، والمساهمة في تحديد السياسة في مجال تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية وكذا شروط ترقيتها.[1]

9. مديرية المصالح البيطرية: وتكلف بممارسة السلطة البيطرية الوطنية وتحديد الاستراتيجية الصحية البيطرية، وتحضير ومتابعة ومراقبة وتقييم التشريع والتنظيم المتعلقين بالصحة الحيوانية والأمراض المتنقلة من الحيوانات إلى الإنسان وبراحة الحيوانات وتعيينها وكذا بالأمن الصحي للمنتجات الحيوانية وذات المصدر الحيواني الموجهة للاستهلاك البشري والتغذية الحيوانية،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

وتعمل على مراقبة ممارسة المهنة البيطرية والصيدلة البيطرية، وتحديد وتنفيذ سياسات مرافقة ودعم تنمية وحماية الصحة الحيوانية، من خلال التعاون والمشاركة مع الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في المجال البيطري، وضمان ترقية الممارسة البيطرية الحسنة ومتابعة تنفيذها من خلال النظام الوطني للبياطرة.

10. مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية: مهمتها ممارسة مهام السلطة الوطنية في مجالي الصحة النباتية والتقنية النباتية، وإعداد والسهر على تنفيذ سياسات المرافقة والدعم لحماية وتثمين المادة النباتية، وإعداد والسهر على تنفيذ تنظيم الصحة النباتية والتقنية النباتية وكذا ذلك المتعلق بحماية الحزازات النباتية، لاسيما ما تعلق منه بإنتاج واستيراد وتصدير وتوزيع واستعمال المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والمخصبات ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي)، حيث تسعى إلى ضمان مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية للمنتجات النباتية أو ذات المصدر النباتي والمدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والمخصبات ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي) عند الحدود وعلى التراب الوطني، ووضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية ومخططات التدخل ضد أعداء النباتات من أجل المحافظة على الإنتاج الفلاحي، من خلال المشاركة في النشاطات المعيارية في مجال حماية الصحة النباتية ومراقبة البذور والشتائل، ومتابعتها مع الهيئات الوطنية والدولية.

11. مديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية: وتكلف بالمبادرة ومتابعة كل الدراسات التي من شأنها توجيه السياسات الفلاحية وكذا الاستثمارات العمومية للقطاع انطلاقا من ميزانية القطاع أو بتمويل مشترك من مؤسسات مالية، ورصد الموارد المالية وبرمجة الاستثمارات على أساس مخططات تنمية القطاع وتقييم مدى تنفيذها، حيث تقوم بتصور استثمارات التأطير الاقتصادي والمالي وتنسيقها وتقييمها لفائدة الإنتاج الفلاحي، وترقية ومتابعة الاستثمارات الهيكلة في مجال الفلاحة، وضمان متابعة تنفيذ جهاز توجيه ومرافقة ومتابعة وتقييم الاستثمارات الخاصة في ميادين الفلاحة والتنمية الريفية والغابات والتغذية الفلاحية، من خلال وضع نظام لمتابعة وتقييم برامج الاستثمار وتنمية القطاع.

12. مديرية التعاون: وتقوم بتحديد محاور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يهم القطاع، وترقية وتطوير التعاون في مجال الاستثمار والشراكة في مجال الفلاحة، عن طريق متابعة تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات الدولية التي تهم القطاع، وتعيين كل مصادر التمويل

الخارجية الضرورية لإنجاز المشاريع المؤهلة للتعاون، وتسعى إلى ترقية وتنظيم المشاركة في التظاهرات التي تهم القطاع، بالاتصال مع القطاعات المعنية.[1]

13. مديرية الأنظمة المعلوماتية والإحصائيات والاستشراف: مهمتها تحسين وعصرنة النظام المعلوماتي للقطاع، وإعداد برنامج رقمنة الهياكل تحت الوصاية ومتابعته، من خلال تنظيم جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومة الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالقطاع وضمان الدعم المنهجي من أجل إعدادها، والمبادرة ببرامج التحقيقات والإحصاء وتأطيرها بالتعاون مع مديريات المصالح الفلاحية للولاية، وتعمل على تنسيق النشاطات التي تتطلب تقنيات متطورة في رسم الخرائط والتصوير عبر الأقمار الصناعية والأنظمة المعلوماتية الجغرافية، ومتابعة ارتقاء التشغيل الفلاحي واقتراح التدابير من أجل تطويره وتقييم تأثير برامج التنمية عليه، وتسعى بالمبادرة بدراسات الاستشراف التي تستعمل كقاعدة لتسطير السياسات الفلاحية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

14. مديرية التكوين والبحث والإرشاد: تقوم بتحديد وتنشيط واقتراح بالتعاون مع القطاعات المعنية، عناصر السياسة القطاعية للتكوين والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وتطبيق توجيهات اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وتدرس وتقترح كل التدابير التي من شأنها التشجيع على إرشاد ونشر وتثمين نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي للمؤسسات تحت الوصاية.

15. مديرية الشؤون القانونية والتنظيم: تتكلف بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع بالتعاون مع الهياكل المعنية، ومتابعة الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاطات القطاع ومعالجتها، وكذا القيام بكل أشغال دراسات وتحليل مشاريع النصوص التي تبادر بها القطاعات الأخرى وتنسيقها، بالإضافة إلى المساهمة في ترقية الحركة الجمعوية والتعاونية للقطاع وتعزيزها.

16. مديرية إدارة الوسائل: تسعى للسهر على تنفيذ سياسة تسيير الموارد البشرية للقطاع وترقيتها وتثمينها، وتقييم الحاجات في مجال اعتمادات تسيير الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة والهيئات التابعة لها، والقيام بالاتصال مع الهياكل المعنية بكل عمل له علاقة بتلبية حاجات مصالح الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة من الوسائل المالية والمادية، وتنفيذ ميزانيتي تسيير وتجهيز الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة والهيئات التابعة للقطاع، وتقوم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

بجرد الممتلكات العقارية والمنقولة التابعة للإدارة المركزية واستغلالها ومسك جرد الممتلكات العقارية التابعة للمصالح غير الممركزة.[1]

المطلب الثاني: مديريات المصالح الفلاحية

تعتبر من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري، تم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في أول ذي الحجة 1410 الموافق لـ 23 جوان 1990 إعادة تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة،[2] كما تتكون الإدارة المركزية من 10 مديريات مركزية و02 مديريات عامة، كما تعتبر المسير الأساسي للقطاع بجميع فروعه، ولها فروع في كل دائرة تسمى بالمقاطعة الفلاحية، وهناك فروع في كل بلدية تسمى بالمندوبيات الفلاحية، ولكل منها ديمومة مهام أساسية تتمثل في تنفيذ صلاحيات الوزارة على مستوى الولاية، لا سيما فيما يتعلق بمهمة السلطة العامة، وتلك المتعلقة بتطوير النشاط الفلاحي على وجه الخصوص بمعنى الزيادة وتحسين الإمكانيات الموجودة، وتحتوي كل ولاية في المتوسط من 6 إلى 20 مكتب فرعي اعتمادا على خصوصية ومدى المساحة الفلاحية، حيث تقع التقسيمات الفرعية حاليا في ظل 452 فرع في جميع أنحاء الوطن، ويغطي كل قسم ما بين بلدية واحدة و8 بلديات في المتوسط.[3]

تقوم المصالح الفلاحية بتطبيق جميع التدابير اللازمة من أجل تأطير النشاطات الفلاحية وتنميتها، وعلى هذا الأساس تتكفل المديرية بما يلي:[4]

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي؛
- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات؛
- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية؛
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي؛
- استعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الفلاحية والغابية والرعوية؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-129 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 01 ذو الحجة 1410 الموافق 23-06-1990 يتضمن تحديد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها.

[3] http://madrp.gov.dz/ministere/structures-administratives/ 01-10-2021.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 01 ذو الحجة 1410 الموافق 23-06-1990 يتضمن تحديد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها.

- تحديد المعطيات الفلاحية وإعداد ملفات من أجل المتابعة والتنظيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي وتقييمه بانتظام؛
- تنشيط أعمال المؤسسات والمعاهد الفلاحية الريفية المتدخلة على المستوى المحلي ومساعدتها تقنيا؛
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك؛
- الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي؛
- تشجيع التجديد الفلاحي الريفي والمحافظة على المنتجات المحلية، مع السهر على ترقية كل نشاط يضمن الأمن الغذائي في المنتجات الفلاحية؛
- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي واقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

وللقيام بهذه المهام يجب أن تجمع مصالح الفلاحة في الولاية ضمن مديرية تشتمل على مصالح مهيكلة في مكاتب، وبهذا تعتمد مديريات المصالح الفلاحية هيكلها الإداري على خمس مصالح متخصصة تضمن المتابعة لخططها الإنمائية، وتضم المصالح التالية:[1]

- مصلحة الإدارة والوسائل؛
- مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية؛
- مصلحة المفتشيات البيطرية وحماية النباتات؛
- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات؛
- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني.

المطلب الثالث: محافظات الغابات

تعتبر محافظة الغابات مؤسسة ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية العامة للغابات)، إذ تقوم على مستوى الولاية بتسيير العقار الغابي، وتساهم عن طريق مختلف هياكلها وتنظيماتها القاعدية بالتنسيق مع الجماعات المحلية في تنمية وتطوير كل النشاطات الإنتاجية الهادفة إلى استقرار السكان المجاورين للغابة، إذ تسعى إلى المحافظة على الثروة الغابية وحمايتها بكامل تراب الولاية، كما أنها تقوم بأدوار ووظائف متعددة ومتكاملة تشمل حماية الثروة الغابية والتنمية الريفية، وتضم المحافظة أربع مديريات رئيسية:[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 01 ذو الحجة 1410 الموافق 23-06-1990 يتضمن تحديد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-129 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- مديرية التخطيط والأنظمة المعلوماتية؛
- مـديرية تسيير الأملاك الغابية والحلفاء؛
- مديرية حماية النباتات والحيوانات البرية؛
- مديرية مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي؛
- مديرية إدارة الوسائل.

تسعى محافظة الغابات إلى الحفاظ على المساحة الغابية وحماية الغابات من التأثيرات الخارجية، ويمكن حوصلة مهامها بشكل عام في النقاط التالية:[1]

- تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف من خلال السهر على تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة المقرر إنجازها لفائدتهم؛
- القيام بمشاريع التنمية الريفية (تصحيح المجاري المائية، غرس الأشجار المثمرة، تهيئة وفتح المسالك الريفية، حصر وتهيئة المنابع المائية، الحرث العميق وتحسين خواص التربة وتثبيت حوافها، إنجاز الأحواض والبرك المائية، ...)؛
- الحفاظ على الغابات من الحرائق، وحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي، وكذا الحد من قطع الأشجار في منطقة الغابات؛
- إعادة التحريج والتخزين لتحقيق نسبة كبيرة من غابات التشجير؛
- ترسيم موارد الغابات (الحدود) لمكافحة جميع انتهاكات التراث (المباني غير القانونية والتطهير).

المطلب الرابع: الدواوين والغرف الفلاحية

1. الغرف الفلاحية: تم إنشاؤها بصفة رسمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-118 المؤرخ في 27-04-1991 بعد انتخاب وتنصيب هياكلها، تعتبر الغرفة بمثابة مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة لكونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية.[2]

يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية فيما يلي:[3]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-129 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 91-118 المؤرخ في 27-04-1991.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 91-38 المؤرخ في 01 شعبان 1411 الموافق 16-02-1991 يتضمن القانون الأساسي العام للغرف الفلاحية.

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا بين المشتركين فيها وبين المؤسسات العمومية التي تعمل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع، التحويل؛
- تمثيل المشتركين فيها لدى السلطات العمومية في جميع الميادين التي لها علاقة بمهام الغرفة الفلاحية؛
- الدفاع عن مصالح أعضائها المهنية والاجتماعية؛
- المساهمة في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها؛
- تطوير إنشاء أية هياكل من شأنها أن تحسن أداء المنتجين الفلاحيين في مجال الإنتاج، والمساعدة في تقديم الخدمات التي هم في حاجة إليها؛
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية، وتسهيل نشر الإعلام العلمي والتقني والاقتصادي الموجه إلى أعضائها؛
- ممارسة الإرشاد الفلاحي.

وتشكل الغرف الفلاحية الولائية مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، فهي تسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها وبين هؤلاء والهيئات العمومية أو الخاصة التي تتصل نشاطاتها مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالفلاحة، وتكلف بتطوير الخدمات والأعمال المفيدة تجاه أعضائها في كل المجالات المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصحة الحيوانية، ومن مهامها:[1]

- إقامة نظام إعلامي يكون هدفه إيصال المعلومات لفائدة عالم الريف؛
- وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها؛
- وضع برامج تكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية والهيئات ومراكز التكوين الفلاحي تجاه الفلاحة والمربين؛
- المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية، بالإضافة إلى تشجيع عمليات التصدير ومرافقتها؛
- ترقية كل عمل من شأنه تحسين أداء المنتجين الفلاحين على مستوى الإنتاج، وتسهيل توريد الخدمات التي يحتاجونها؛
- طبع أو نشر كل مجلة وكل دعامة إعلامية تتعلق بموضوعها.

وتكلف الغرف الفلاحية بعنوان تبعات الخدمة العمومية بما يأتي:

- عمليات الاعتراف بصفة الفلاح وإعداد البطاقة المهنية؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10-214 المؤرخ في 07 شوال 1431 الموافق 16-09-2010 يحدد القانون الأساسي للغرف الفلاحية.

- مسك سجل الفلاحة وتطهيره؛
- المساهمة في إحصاء وتحديد قطعان الماشية بالتنسيق مع المؤسسات التقنية المتخصصة؛
- المساهمة في تنظيم التكوين على المستوى الوطني والجهوي، وذلك حول نشاطات الفلاحين وانشغالاتهم حسب كل تخصص أو فرع، وتسهيل نشر المعلومة العلمية والتقنية والاقتصادية؛
- المساهمة في ترقية نوعية المنتوجات الفلاحية حسب خصوصيات الأقاليم المختلفة؛
- ضمان المهام التي يمكن أن توكلها السلطات العمومية إليها في إطار تنظيم المهنة وتحليل الفروع وسوقها.

2. الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: قررت الحكومة إنشاء هيئة وطنية تعرف باسم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وذلك لتلبية انشغال مهنيي القطاع، خاصة الفوضى وظاهرة البزنسة التي طالت العقار الفلاحي التابع للمجموعات الفلاحية كجزء من الأملاك العمومية الخاصة التابعة للدولة، ويعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الوطنية العقارية الفلاحية، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يسيره مجلس إدارة تحت وصاية وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وهي وحدة تأسست بمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 والمتضمن التوجيه العقاري، وأنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 96-87 المؤرخ في 24-02-1996، المعدلة والمتممة بالمرسوم التنفيذي 09-339 المؤرخ في 22-10-2009، من أجل القيام بوظيفته من خلال الأراضي الفلاحية.[1]

حيث أوكلت له المهام التالية:

- مراقبة تطبيقات عقود الامتياز وإعداد السياسة الوطنية للعقار الفلاحي؛
- وضع حد للفوضى والتلاعب اللذين طبعا على استغلال العقار الفلاحي سابقا؛
- إعداد السياسة الوطنية للعقار الفلاحي؛
- دراسة ملفات طلبات الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- السهر على ضمان متابعة الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- وضع أداوت تنظيم استعمال هذه الأراضي ومتابعة حركة أصول المستثمرات الفلاحية قصد الحيلولة دون المساس باستمرارية نشاطها الفلاحي؛
- الحرص على ألا تؤدي أية صفقة تتعلق بالأراضي الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 06 شوال 1416 الموافق 24-02-1996 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وتأمل الحكومة من وراء هذا الديوان إلى وضع حد لفوضى استغلال العقار الفلاحي، ومكافحة تحويل عقود الامتياز على الأراضي إلى وجهات أخرى لاسيما زحف الإسمنت.[1]

3. الديوان الوطني للسقي وصرف المياه: يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالري الفلاحي، وتم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1426 الموافق لـ 18-05-2005 المتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه، حيث يكلف بتسيير التجهيزات والمنشآت الأساسية للري واستغلالها وصيانتها في مساحات السقي التي تمنحها إياها الدولة أو الجماعات الإقليمية عن طريق الامتياز.[2]

تتمثل مهامه في النقاط التالية:

- تسويق الماء الفلاحي؛
- الإشراف على عمليات السقي؛
- تسيير شبكات السقي والشبكات المرتبطة بها واستغلالها وصيانتها؛
- تقديم المساعدة والمشورة لمستعملي الماء الفلاحي.

زيادة على ذلك، يمكن أن تكلفها الدولة والجماعات الإقليمية بحشد الموارد المائية والفلاحية على مستوى حقول التنقيب والآبار ومآخذ الأودية والمحاجر المائية ومنشآت جلب المياه المختلفة الموجهة لسقي الأراضي الفلاحية.

4. ديوان تطوير الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية: تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22-09-2020، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة، وهو مزود بشباك وحيد من أجل تسهيل جميع العمليات الإدارية، ولجنة الخبرة والتقييم التقني التي تتولى دراسة ملفات المرشحين ودعمهم.[3]

ويعتبر أداة تنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير الفلاحة الصناعية الاستراتيجية في الأراضي الصحراوية، من خلال تطوير الأراضي الصحراوية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الفلاحية والصناعية، وبقوم بما يلي:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 03 ذي القعدة 1430 الموافق 22-10-2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-87.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1426 الموافق 18-05-2005 يتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 04 صفر 1442 الموافق 22-09-2020 المتعلق بإنشاء مكتب تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

- تحديد –ضمن المحفظة العقارية المسندة إليه– المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الفلاحية والفلاحية الصناعية ويقوم بدراسات تقنية معمقة عن طريق مكاتب دراسات متخصصة؛
- الفصل في الملفات التي يعرضها حاملو المشاريع على أساس معايير انتقاء تحددها لهذا الغرض لجنة الخبرة والتقييم التقني؛
- القيام بمنح المحيطات الموجهة للاستصلاح طبقا للإجراءات التي يحددها قرار الوزير المكلف بالفلاحة؛
- إعداد شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز وتسليمها لحاملي مشاريع الاستثمار المقبولين من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني؛
- القيام بتنصيب المستفيدين عن طريق تعليم قطع الأراضي يتبع بالتوقيع على دفاتر الشروط؛
- القيام بتشكيل الملفات الإدارية الخاصة بالامتياز وتبليغ عقود الامتياز التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية، للمعنيين، وإشهارها بالمحافظة العقارية وفقا للتشريع المعمول به؛
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على المزايا المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الاستثمار وكذا كل الأعمال المرتبطة بإنجاز وسير المشروع؛
- ضمان متابعة وتقييم تجسيد مشاريع الاستثمار والسهر على احترام دفتر الشروط الموقع وبرنامج الأعمال المقدم من طرف المستفيدين؛
- القيام بكل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجال نشاطه؛
- القيام بتأدية كل خدمة، بناء على من المستثمرين؛
- تنظيم بطلب من المستثمرين أعمال تكوين وبرامج تحسين المستوى لفائدة مستخدميه بالتعاون مع مؤسسات التكوين والبحث العلمي؛
- تنظيم ملتقيات وأيام الدراسية وندوات وغيرها من التظاهرات ذات الصلة بمجال نشاطه.[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 04 صفر 1442 الموافق 22-09-2020 المتعلق بإنشاء مكتب تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

المبحث الثالث: المؤسسات والهيئات الداعمة للقطاع

بعد الحديث عن المؤسسات والهيئات المنظمة للقطاع من جهاز وهياكل، حاولت الدولة دعمه بمؤسسات وهيئات متنوعة وجب ذكر أهمها وتحديد صلاحياتها وكيفية دعمها وهذا ما سنحاول إبرازه فيما يلي.

المطلب الأول: البنوك

كان البنك المركزي الجزائري هو المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، حيث أنشئ بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 13-12-1962،[1] ومن ضمن مجلس إدارته من اثنين إلى خمسة مستشارين يتم اختيارهم حسب خبرتهم المهنية لاسيما في ميادين الفلاحة والصناعة والتجارة.

وأنشئ البنك الجزائري للتنمية بتاريخ 07-05-1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] وقد تمت تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال ثم طرأ تغييرا على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك البنك الجزائري للتنمية.

كما أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13-06-1966 ليكون أداة للتخطيط المالي والدعامة للقطاع الاشتراكي والفلاحي،[3] ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع، تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو فلاحيا.

ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة للقطاع الفلاحي أظهر عجزا ونقصا ملموسا في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة على انفراد.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم 28-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ 13-03-1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك لأداء مهمته الأساسية المتمثلة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.[4]

---

[1] القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 13-12-1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

[2] القانون رقم 63-165 بتاريخ 07-05-1963.

[3] الأمر رقم 66-178 بتاريخ 13-06-1966.

[4] المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق 13-03-1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للفلاحة، وكذلك الصناعات الفلاحية، أي المتركزة على الفلاحة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، ويتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت) منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد:[1]

- تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛
- تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية؛
- تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية؛
- مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها.

ويقدم البنك صيغا مختلفة من القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي، حيث يستفيد الفلاحون من هذه القروض البنكية لتمويل مشاريعهم سواءً على المدى القصير أو على المدى المتوسط والبعيد، تتمثل هذه الصيغ التمويلية فيما يلي:

1. القرض الموسمي أو قرض الرفيق: قرض الرفيق هو قرض موسمي يمنح من طرف البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)، حيث يستفيد من خلاله الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنخرطين في تعاونيات أو جمعيات أو فدراليات من قروض مالية ميسرة بدون فائدة، تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية، والمتمثلة بشكل أساسي في اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية مثل البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية، ويسمح القرض باقتناء الأغذية ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية لمختلف أصناف الحيوانات، اضافة إلى اقتناء المنتوجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، كما يمكن أن يوجه القرض إلى تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية كتدعيم أعمال الحرث والحصاد والدرس، وقد قدرت مدة القرض بسنتين، فعلى كل مستفيد من القروض أن يلتزم بتسديد مستحقاته في هذا الأجل، على أن تتكفل الوزارة بدفع فوائد القروض لصالح البنوك والمؤسسات المالية المانحة وتمكنه من الاستفادة من قروض جديدة، في حين أن كل مستفيد لا يلتزم بآجال التسديد بعد منحه

[1] محمود حميدات، "**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2014، ص 134.

فترة ستة أشهر كتمديد في الحالات القاهرة كالجفاف والفيضانات، فإنه يفقد الحق في تجديد الاستفادة مرة أخرى ويفقد الحق في أن تدفع له الوزارة الفوائد المترتبة عن القرض الذي تقوم بمنحه البنوك المتعاقدة مع الوزارة.

2.قرض التحدي (قرض الاستثمار المدعم): هو قرض استثماري مدعم من طرف الدولة، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو عبارة عن قروض مالية ميسرة مدتها من 3 إلى 15 سنة، وتتراوح بين 01 مليون دينار بالنسبة للمستثمرات التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتار، و100 مليون دينار بالنسبة للمستثمرات التي تتعدى مساحتها 10 هكتار، ويتم التكفل بالفوائد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عندما لا تتعدى مدة التسديد ثلاث سنوات، في حين يتوجب على المستفيد من قرض التحدي تسديد 01% كفوائد عندما يكون السداد خلال فترة ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، كما يتوجب كذلك على المستفيد من القرض تسديد 03% كفوائد عندما يكون السداد خلال فترة ما بين خمس سنوات وسبع سنوات، أما في حال تجاوز هذه المدة يتوجب على المستفيد من القرض تسديد كامل قيمة فوائد هذا القرض المحددة من طرف البنك.

ويستفيد من هذا القرض مستغلو المستثمرات ومربو الحيوانات، بالإضافة إلى مجمعات ومؤسسات الإنتاج الفلاحي والغذائي حيث تقوم هذه المؤسسات (وحدات الصناعات الغذائية) بدورها بتقديم تسبيقات مالية لمربي المواشي والفلاحين العاملين في مجال نشاطها، وكذلك التعاونيات والمزارع، إذ تسمح لهم بإعداد وتهيئة وحماية الأراضي، وكذلك تطوير الري الفلاحي، كما يسمح هذا القرض بإنشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بالإضافة إلى حماية وتطوير التراث الحيواني والنباتي، وتثمين الإنتاج التقليدي، ويمكن أن يوجه هذا القرض أيضا إلى توزيع وتصدير المنتجات الفلاحية والغذائية، واقتناء عناصر ووسائل الإنتاج.

3.قرض التمويل بالإيجار: هو قرض يختص بتمويل اقتناء الآلات الفلاحية وعتاد الري، وهو عبارة عن عقد بين البنك (الطرف المؤجر) وصاحب المشروع (الطرف المستأجر) من أجل إيجار تجهيزات ومعدات فلاحية مصنوعة محليا، حيث يوجه مباشرة لإنجاز مشاريع استثمارية، وتقدر مدة الإيجار بحوالي 10 سنوات بالنسبة للحاصدات و05 سنوات للتجهيزات والمعدات الأخرى، كما يقدر معدل الفائدة المطبق سنويا بـ 09%، علما أن ما نسبته 5% يتكفل بها الزبون، بينما تتكفل الدولة بالنسبة المتبقية.[1]

والجدير بالذكر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس مخصص للفلاحين وحدهم، فهو مفتوح أمام كل المستثمرين وأصحاب الأموال والشركات، مما يخلق عدم تكافؤ للفرص بين الفلاح وأصحاب الأموال الضخمة، في ظل غياب جناح مخصص لاستقبال الفلاحين.

[1] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://badrbanque.dz.

وفيما يلي حوصلة حول قيمة القروض من النوعين التحدي والرفيق الممنوحة على مستوى الوطن من خلال تقسيم الجغرافي:

الجدول رقم (4): التقسيم الجغرافي للقروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الموسم 2019-2018 في الجزائر

المنطقة	2018		2019	
	الرفيق	التحدي	الرفيق	التحدي
الشمال	955.000.000	94.000.000	294.000.000	188.000.000
الهضاب العليا	753.000.000	552.000.000	525.000.000	185.000.000
الجنوب	325.000.000	769.000.000	535.000.000	1.273.000.000
المجموع	**2.033.000.000**	**1.415.000.000**	**1354000000**	**1.646.000.000**

المصدر: صفية حميدة قمداني، العربي غويني، "**دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 298.

في نفس سنة 2018، تم منح 955 دينار جزائري للفلاحين في الشمال بصيغة قرض الرفيق، وهذا المبلغ كبير جدا مقارنة بالمبلغ الممنوح بصيغة قرض التحدي والذي يبلغ 94 مليون دينار، وكذلك بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا حيث تم منح 753 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض الرفيق يقابله 552 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض التحدي، وخصص أكبر مبلغ من قرض التحدي للجنوب بقيمة 769 مليون دينار وفقط 325 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض الرفيق.

أما في سنة 2019، هناك زيادة في قرض التحدي الممنوح لمنطقة الشمال مقارنة بسنة 2018، بزيادة المبلغ من 94 مليون دينار جزائري إلى 188 مليون دينار جزائري، وفيما يخص منطقة الجنوب فنلاحظ أيضا ارتفاع ملحوظ في قيمة القروض من نوع التحدي حيث سجلت سنة 2018 قيمة 769 مليون دينار جزائري مقارنة بقيمة 1273 مليون دينار جزائري سنة 2019، حيث انخفضت قيمة القروض في منطقة الهضاب العليا.

يمكن تفسير هذا التناقض من خلال توزيع الأراضي الفلاحية الجزائرية ونوعية تربتها، وكذلك أن المناطق الجنوبية تحتاج للاستثمارات متوسطة وطويلة المدى وهو ما يوفره قرض التحدي وهذا من أجل تحصيل البذور والماكنات وكل المستلزمات المستعملة في العملية الفلاحية ووسائل الري بوجه الخصوص، وكذلك المنطقة الشمالية المعروفة بتربتها الخصبة وخاصة الشرقية منها التي

تحتاج لإعانات مالية من أجل استغلال الأراضي الصالحة ودعم الفلاحين، أي أن في الأخير الفلاحين يختارون عموما نوع القرض الذي يتماشى ويتلاءم مع نوعية الإنتاجية الفلاحية واحتياجاتهم للمعدات والمدخلات الضرورية لإنجاز المشروع المستهدف.[1]

المطلب الثاني: التأمينات والتعاضديات الفلاحية

يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خدماته من خلال شبكاته المتكونة من 67 صندوق جهوي 483 مكتب محلي وتوجه هذه الخدمات إلى زبائنه المتمثلين في الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي وفي مجالات تأمين الأملاك، مما سمح للصندوق بتعزيز مكانته باعتباره مؤمنا استشاريا تعاضديا يجعل من المستثمر الفلاحي أولى اهتماماته وأساس نشاطه، وتم إنشائه بمقتضى الأمر رقم 72-64 المؤرخ في 02-12-1972 عن إدماج ثلاث صناديق للتعاون الفلاحي كانت تعمل في القطاع وهي:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي الذي تأسس سنة 1907؛
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي تأسس سنة 1949؛
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد تأسس سنة 1958.[2]

وكان يهدف لحماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات صلة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد والضمان الاجتماعي الفلاحي)، وفي سنة 1995 تم تحويل التقاعد والضمان الاجتماعي المتعلق بالفلاحين إلى الصندوق الوطني للعمال الأجراء وإلى الصندوق الوطني للتقاعد، وتنظيم التعاون الفلاحي يتكون من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في المستوى الوطني، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المستوى الجهوي، المكاتب المحلية في المستوى المحلي.[3]

ويعتبر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي أحد المؤسسات الهامة التي تهتم بالتأمين الفلاحي، وهو من الصناديق المكونة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، كما يعتبر الرقيب على السير الحسن للعمليات المحققة من المكاتب المحلية التابعة له.

تم إنشاء هذا الصندوق في 02-09-1972 تحت اسم الصندوق المحلي للتعاون الفلاحي، ولكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-273 المؤرخ في 22 شعبان 1420 الموافق لـ 30-11-

[1] صفية حميدة قمداني، العربي غويني، **"دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 298-299.

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي https://www.cnma.dz/presentation-2/

[3] غردي محمد، إدير رانية، برقون مريم، "**التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية –دراسة حالة صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك–**"، مجلة الإبداع، العدد 08، 2018، ص 144.

1999 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 95-97 تم إلغاء الصناديق المحلية من مجموع الصناديق التعاضدية الفلاحية، فأصبحت تسمى بالصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية.[1]

تعد التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي لا تهدف إلى تحقيق الربح، ويتم إنشاؤها بموجب عقد رسمي، فهي عبارة عن هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض، والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر، وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين.[2]

وعلى هذا الأساس، يعتبر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي شركة تأمين لجميع الفروع، كما أنها تعد الرائدة في مجال التأمين الفلاحي، فهو يقدم للفلاحين المنتجين والمربين تشكيلة من منتجات تأمينية محددة تتكيف مع نشاطهم، بحيث تسمح هذه المنتجات لهذه الفئات الاجتماعية المهنية بالتركيز على ممارسة مهنتهم.

لقد تم إنشاء الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي من أجل تحقيق مجموعة من الوظائف، أهمها:

- تأمين الفلاحين ضد الكوارث والأخطار المرتقبة بالنشاطات الفلاحية؛
- ضمان سلامة المنتوجات والمداخيل والتجهيزات الفلاحية؛
- مساعدة الفلاحين في احترام المسار التقني، وإدراج فكرة صعوبة الوقاية وتسيير الأخطار في ذهن الفلاحين؛
- ضمان دخل الفلاح والمربي وحمايتهم ضد أي صعوبة مالية؛
- المساهمة في زيادة الإنتاج كما وكيفا، وتحسين المردود؛
- القيام بعمليات التوعية والتحسيس عبر الأبواب المفتوحة، والتقليص في مدة التعويض؛
- القيام بعمليات تأمين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخصه؛
- إعطاء القروض النقدية أو الضمانية للشركاء طبقا للقدرة والتأهيل الذي تمنحه له المديرية العامة للصندوق الوطني؛
- استلام ملفات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات، ثم المتابعة التقنية للأصول المؤمنة؛
- إمكانية تطوير العمليات المالية لصالح شركائه ولغيره من المنتفعين؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 95-97 المؤرخ في 01 ذي القعدة 1415 الموافق لـ 01-04-1995 المحدد للقانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها.

[2] القانون رقم 08-16 المؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق لـ 03-07-2008 المتضمن إنشاء التوجيه الفلاحي.

- تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاءه والعمليات المتصلة بصفة مباشرة بالإنتاج الفلاحي؛
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات المتصلة بالفلاحة، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للقطاع الفلاحي.[1]

يقدم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي تشكيلة مختلفة من المنتجات التأمينية، إذ تغطي العديد من المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل النباتية، الثروة الحيوانية والعتاد الفلاحي.

- **منتجات التأمين على الثروة الحيوانية:** يقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بتقديم خدمات تأمينية متعددة الأخطار على الثروة الحيوانية، حيث تشمل الأصناف التالية: الأبقار، الأغنام، الدواجن، الديك الرومي، تربية النحل، وفي نفس الإطار عرف النشاط التأميني جراء ذلك اقبالا من طرف الفلاحين لتأمين ثروتهم ومنتوجاتهم الحيوانية، وذلك في مختلف الأصناف.[2]
- **منتجات التأمين على المحاصيل الفلاحية:** يقوم بتغطية تأمينية لمختلف المحاصيل الفلاحية، ومنها: الزراعات الكبرى، البيوت البلاستيكية، الطماطم الصناعية، الأشجار المثمرة، البطاطا، ... الخ، ضف إلى ذلك التقلبات المناخية التي لها تأثير كبير على المحاصيل النباتية، يقدم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي تأمينات على مختلف المحاصيل الفلاحية النباتية وفي كل الظروف الممكنة، مما يشجع الفلاحين على الإنتاج ويحفزهم بشكل مستمر.[3]
- **منتجات التأمين على العتاد الفلاحي:** يقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالولاية بتغطيات تأمينية على العتاد الفلاحي، وتتمثل في منتجات التأمين الخاصة بوسائل الري (الري المحوري، الري بالرش، الري بالتقطير) ضد جميع المخاطر التي يمكن أن تلحق بها، إضافة إلى التأمين على العتاد الفلاحي المتحرك والذي وجد كفرع أو جزء من تأمينات السيارات، وذلك وفقا لهيكل أو تقسيم مديرية التأمينات للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، إضافة إلى تأمين المسؤولية بمختلف أنواعها.

ويضم تأمين العتاد الفلاحي المتحرك المركبات الفلاحية أو العتاد الفلاحي، وجميع الآلات التي يمكن استخدامها في العمل الفلاحي، بغض النظر عن نوعها وعن نوع العمل الذي يتم إنجازه في المزرعة بالاعتماد عليها، ويشمل هذا النوع من التأمين: الآلات المستخدمة في الفلاحة كالجرارات، آلات السحب، آلات الحرث والدرس والبذر، آلات رش المبيدات وآلات نقل المحاصيل، بالإضافة إلى السيارات الخاصة بالمزرعة وكل الآلات التي تستخدم في المزرعة.

---

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

[2] سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 224.

[3] نفس المرجع السابق، ص 226.

ويشمل عقد التأمين على تأمينات إجبارية؛ تتمثل في أضرار الاصطدام والمسؤولية المدنية والحماية القانونية، كما يشمل العقد تأمينات اختيارية؛ تتمثل في أخطار الحريق، السرقة والحوادث الفردية، وفي حالة تحقق الخطر، فعلى المؤمن إعلام شركة التأمين في آجال سبعة أيام كحد أقصى من تاريخ تحقق الحادث.

ويقوم الصندوق بتقديم تغطية تأمينية على العتاد الفلاحي المتمثل في: شبكة الري، الجرارات، آلات الحصاد، العربة المقطورة.

لقد سمحت هذه التغطيات التأمينية للفلاحين بالتوجه للصندوق لتأمين عتادهم الفلاحي، وذلك من شتى الأخطار التي يمكن أن تلحق بهم الضرر، وتؤثر بشكل سلبي على عملية الإنتاج الفلاحي.[1]

- **تأمين متعدد الأخطار للاستثمار الفلاحي:** يغطي هذا النوع من التأمين الخسائر التي تحدث للممتلكات التابعة للمزرعة نتيجة تع رضها لمخاطر الحريق والسرقة، ويشمل ذلك الأسباب المحتملة للحريق كالبرق، ارتفاع درجة الحرارة، انفجار مولدات الكهرباء وغيرها، كما يشمل التأمين على فقدان ممتلكات المزرعة بسبب سرقتها أو إتلافها بسبب الفيضانات أو الزلازل أو العواصف وغيرها من الأخطار من جهة أخرى فإن الممتلكات القابلة للتغطية تحت مظلة هذا التأمين تتمثل في: المباني الفلاحية، الأغراض الشخصية، المنتجات الفلاحية، الثروة الحيوانية، مستلزمات الإنتاج، الآلات والمعدات الفلاحية، ضف إلى ذلك تأمين المسؤولية المدنية، والذي يغطي مسؤولية المستثمر الفلاحي تجاه الغير المتضرر، سواء كانت المسؤولية عامة مهنية أو تعاقدية وغيرها من أنواع المسؤولية، وهذا لكل أنواع الاستثمار الفلاحي.[2]

إضافة إلى هذه الأنواع من منتجات التأمين الخاصة بالنشاط الفلاحي، يمكن أن تجد أيضا منتجات تأمينية كتأمين الحوادث الفردية، تأمينات الحياة بمختلف فروعها، إذ أن هذه الضمانات لا تخص النشاط الفلاحي بحد ذاته ولكن يمكن أن توجد فيه. كما أن الصندوق يقدم منتجات تأمينية غير فلاحية من بينها: تأمين السيارات، تأمين السفر، ...الخ.

المطلب الثالث: المعاهد ومراكز التكوين المتخصصة

إن تعزيز قدرات وكفاءات الجهات الفاعلة وضرورة الاستثمار في الموارد البشرية هو ضمن اهتمامات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من أجل مرافقة ودعم تنمية الشعب الفلاحية والمناطق الريفية وتلك الخاصة بالصيد البحري، من أجل دعم تطوير المستثمرات الخاصة بالفلاحة وتربية المواشي وتعزيز توظيف وإدماج الشباب.

[1] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] نفس المرجع السابق، ص 231.

تستلزم الظروف الراهنة في الجزائر إعادة صياغة سياسة تطبيق الدعم التقني والتكوين والإرشاد المنتهجة من طرف من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يستند هذا الإصلاح الشامل على إدماج وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين التابعين للقطاع الخاص والعام (الفلاحين والجمعيات والتعاونيات والمتعاملين...) على المستوى المحلي والولائي. حيث تستوجب هذه العملية تضافر الجهود والاعتماد على القدرات والمهارات لرفع التحديات وخلق ميكانيزمات التنسيق والتكامل المفيد والفعال بين مختلف المتعاملين المتدخلين في عملية مرافقة البرامج الخاصة عن طريق إيجاد ديناميكية تسمح بتحقيق الانسجام والتعاون على مختلف المستويات.

سيكون التغيير المتوقع تغييرًا عميقًا في المواقف والعلاقات التي تتميز بالديناميكية والمبادرة والتبادل واكتساب المهارات المهنية بالإضافة إلى التعاون والشراكة.

يعتبر تخطيط وتسيير الأنشطة الإرشادية في الميدان عبر أيام إعلامية تحسيسية، زيارات استشارية، إنشاء مزارع للبرهنة، ترقية النشاطات التحفيزية وتعبئة المستثمرات الفلاحية في صميم جدول الأعمال المستقبلية، حيث تكمن الطرق المتبعة في تجزئة وتصنيف المشاكل، الأهداف، الاستراتيجيات والحاجة للمعلومات المتعلقة بالإرشاد وتنفيذها حسب معارف، مواقف وممارسات الفلاحين، المربون، الصيادون حسب البرامج الخاصة بالتنمية.

يرتكز هذا النظام الجديد أساسا على الأرضية المحلية، يشمل مخطط جديد، ووسائل وعمليات جديدة من شأنها تعزيز المهارات، والمبادرات المحلية، وابتكارات مختلف الفاعلين في الميدان، والمنتجات المبتكرة، وكذا الخبرات الناجحة.

في هذا الإطار، تم إنشاء مشروع يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المعمول به، لغرض تنشيط الهياكل المكلفة بالإرشاد الفلاحي، لتحسين القدرات البشرية المشاركة في عملية الإرشاد والانتقال من الإرشاد إلى الدعم الاستشاري.[1]

وكمرحلة أولى تم اختيار ستة ولايات تجريبية لإطلاق هذا المشروع هي المدية وتيزي وزو وباتنة والجلفة وعين تموشنت وورقلة.

يعتمد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الابتكار التكنولوجي وعلى الموارد البشرية بصفة عامة في تطبيق سياسته المتعلقة بالتنمية الفلاحية، ويعتمد في ذلك على شبكة من معاهد البحث والتطوير ومراكز للمراقبة والتصديق، فضلا عن مؤسسات التكوين التي تغطي ليس فقط كامل القطر الوطني ولكن أيضا جميع الشعب الفلاحية، وكذا المواضيع العامة التي تهم عالم الفلاحة.

[1] المنشور الوزاري رقم 18-181 المؤرخ في 12-03-2018 المتعلق بالدعم الاستشاري.

تتمحور أهداف الإرشاد حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم في خضم السياسة الفلاحية، الريفية والصيدية المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تم تبني تأطير مكثف يرتكز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات وممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية التي تطلقها الوزارة.[1]

لقد اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية:[2]

- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع؛
- تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية؛
- تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية.

يتم تنفيذ مسار الإرشاد من خلال الهياكل التالية:

- **القطاع الإداري:** المديرية الفرعية للإرشاد الفلاحي التابعة لمديرية التكوين والبحث والإرشاد بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والإدارات التقنية المركزية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ولجنة الإرشاد الفلاحي الولائية، ومكاتب التكوين والإرشاد التابعة لمصالح الفلاحية، والتقسيمات الفلاحية على مستوى الدوائر، والمستشارون في مجال تقنيات الفلاحة وموظفو برنامج الإرشاد.
- **القطاع العلمي والتقني:** يضم المعاهد الوطنية (3) للبحوث الفلاحية والغابية والصيد البحري مع توزيع كياناتها في جميع أنحاء الوطن، والمعاهد التقنية المتخصصة حسب الشعب (07) ومعاهد حماية الصحة النباتية (01) والطب البيطري (01)، والمحافظة السامية لتطوير السهوب (01) ومحافظة تطوير المناطق الصحراوية (01).
- **القطاع الاقتصادي واللوجستي:** نجد فيه المكاتب الوطنية والولائية، التعاونيات الفلاحية واتحاداتها، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وفروعه الولائية، ووكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمجالس المهنية والمؤسسات الاقتصادية والخدمات، والمجمعات.
- **نظام الدعم المنهجي:** يتكون من المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي وهو عبارة عن همزة وصل وجهاز لتنفيذ برامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من خلال تطوير

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22-09-2016.

استراتيجيات الاتصال والإرشاد، ومؤسسات التكوين الفلاحي المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة ومراكز التكوين والإرشاد الفلاحي.

- **المهنة الفلاحية:** تتكون من الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الفلاحية بالولايات (47)، والجمعيات الفلاحية المهنية والمنظمات الغير حكومية، والنقابة الفلاحية (الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين).
- **الهياكل خارج القطاع الفلاحي:** نجد فيه وسائل الإعلام الجماهيرية (الإذاعة والتلفزيون والجرائد)، وشبكة مؤسسات التكوين العالي والمهني، ووزارة الموارد المائية والبيئة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، والمستثمرون الشباب (مكاتب الدراسات والاستشارة التي تم فتحها من طرف الشباب خرجي مدارس العلوم الفلاحية أو البيطرية).

تعتمد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال التكوين على شبكة من مؤسسات التكوين الموزعة عبر التراب الوطني ذات أهمية بالغة، حيث تعتبر مساهماتها محورية.[1]

يعمل المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص في ولاية الجلفة على تقديم نوعين من التكوين في مجال الفلاحة الرعوية بشهادتي تقني ومساعد تقني في الفلاحة:

التكوين المستمر: لإطارات القطاع وتكوين المتقن لفائدة الفلاحين والمربين والمستثمرين الشباب.

التكوين الانتقائي: حيث يعتمد المنهج الدراسي والتدريب على ثلاث صفات داخلي ونصف إقامة وخارجي.

أما الولايات التابعة له هي: الجلفة، الأغواط، غرداية، تيارت، المسيلة، البيض، والنعامة.

كما يختص المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص في ولاية تيزي وزو بالفلاحة الجبلية ويمنح شهادة تقني في الفلاحة الجبلية ومساعد تقني في الفلاحة بنفس نوعين التكوين في ولاية الجلفة.

أما الولايات التابعة له هي: تيزي وزو، بجاية، بومرداس، والبويرة.

في حين يختص المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص في ولاية قالمة بالإنتاج الحيواني ويمنح شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة بنفس نوعين التكوين في ولاية الجلفة.

أما الولايات التابعة له هي: قالمة، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، الطارف، أم البواقي، تبسة، سوق أهراس، وخنشلة.

كما يختص المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص في ولاية سطيف بالمحاصيل الكبرى ويمنح شهادة تقني ومساعد تقني في الفلاحة بنفس نوعين التكوين في ولاية الجلفة.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أما الولايات التابعة له هي: سطيف، برج بوعريريج، مسيلة، قسنطينة، ميلة، أم البواقي، وخنشلة.

ويختص المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص في تيميمون بالفلاحة الصحراوية ويمنح شهادة تقني متخصص في الفلاحة الصحراوية ومساعد تقني في الفلاحة بنفس نوعين التكوين في ولاية الجلفة.

أما الولايات التابعة له هي: أدرار، بشار، تندوف، تمنراست، غرداية، وإليزي.

أما المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص بعين طاية يتخصص بزراعة الخضروات ويمنح شهادة تقني متخصص بزراعة الخضروات ومساعد تقني في الفلاحة بنفس نوعين التكوين في ولاية الجلفة.

أما الولايات التابعة له هي: الجزائر، بومرداس، تيبازة، والبليدة.[1]

كما تكلل الدروس النظرية والتطبيقية والمهنية التي تلقن في المعاهد التقنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة بشهادة تقنيين وأعوان تقنيين في الفلاحة ضمن طور مدته 24 شهرا من التكوين، يتم الدخول عن طريق مسابقة على أساس الاختبار وهي مفتوحة للمترشحين البالغين من العمر 17 سنة على الأقل و30 سنة على الأكثر وبالنسبة للمستوى الدراسي فبالنسبة للتقنيين المترشحين الذين استكملوا السنة الثالثة ثانوي في الفروع العلمية والرياضية والتقنية والعلوم الإسلامية، بالإضافة إلى الأعوان التقنيين في الفلاحة البالغين 35 سنة على الأكثر وأربع سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة، أما بالنسبة للأعوان التقنيين فهي مفتوحة للمترشحين الذين استكملوا السنة التاسعة من التعليم الأساسي، كما يحدد وزير الفلاحة فروع التخصص بحسب احتياجات برامج تنمية قطاع الفلاحة.[2]

المطلب الرابع: التعاونيات الفلاحية بالجزائر

حددت الحكومة قواعد جديدة منظمة للتعاونيات الفلاحية وذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر في العدد 59 من الجريدة الرسمية، ويهدف المرسوم الجديد إلى تعديل وتكملة بعض الأحكام والإجراءات الواردة في المرسوم التنفيذي 96-459 المؤرخ في 18-12-1996 المطبقة على التعاونيات الفلاحية، وحسب ذات المصدر، فإن التعاونيات الفلاحية توضع تحت سلطة وزير الفلاحة الذي يتولى اقتراح التنظيم الخاص بها ويتولى متابعة مراقبة تطورها ونشاطاتها، ومتابعة جرد ممتلكاتها.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، موقع سبق ذكره.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 91-480 المؤرخ في 07 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 14-12-1991 المتضمن تنظيم الدروس في المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة.

أما بالنسبة للدائرة الإقليمية للتعاونيات الفلاحية، فإنه يتم تحديدها عند إنشائها بالمنطقة التي توجد فيها مستثمرات أعضائها المؤسسين وعند الاقتضاء الضواحي القريبة منها، كما يحدد هدف التعاونيات الفلاحية أساسا بالاحتياجات المهنية لمنخرطيها.[1]

ويمكن للتعاونيات الفلاحية إنجاز أو تسهيل كل العمليات المتعلقة بإنتاج وجمع وتحويل وتوضيب وتخزين وتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية لمنخرطيها، ويمكن أن تكون على شكل التعاونية الفلاحية للخدمات المتخصصة، أو التعاونية الفلاحية حسب الفرع، أو التعاونية الفلاحية متعددة النشاطات.

حيث تقوم التعاونيات الفلاحية للخدمات المتخصصة بتقديم خدمات محددة بما فيها التموين بعوامل الإنتاج وكذا مهنة أو عدة مهن متعلقة بفرع من الفروع المنصوص عليها في التنظيم المعمول به، السقي وصرف المياه، بالإضافة إلى تسيير واستغلال منشآت تعبئة مورد الماء (الحواجز المائية والآبار الجماعية) بما فيها المحيطات الجماعية الصغيرة ومجالات السقي، وأشغال التهيئة والتلقيح الصناعي والمكننة والدراسات والنصائح والإرشاد، أما التعاونية الفلاحية حسب الفرع فإنها تمارس كل النشاطات التي تهم فرعا من الفروع كالإنتاج والتموين بعوامل الإنتاج الخصة بالفرع واستيراد المدخلات والتجهيزات الضرورية للفرع وتسويق وتصدير إنتاج الفرع، وتمثل التعاونيات الفلاحية متعددة النشاطات شكلا من التعاونيات التي تسعى لتحقيق عدة أهداف مرتبطة بتعدد أنشطة منخرطيها.

أما فيما يخص المؤسسين لهذه التعاونيات، فإنه يجب عليهم قبل التأسيس أن يعبروا عن رغبتهم في إنشاء تعاونية فلاحية بطلب خطي لدى السلطة المختصة، وتنص المادة 27 من المرسوم في هذا الصدد أنه "لا يمكن أن يتعدى عدد مرتفقي تعاونية فلاحية نصف عدد المنخرطين وفي حدود 50 بالمائة من رقم أعمالها"، أما بخصوص الاعتماد، فإنه قد تبلغ قرارات الاعتماد أو رفض الاعتماد إلى رئيس التعاونية الفلاحية في أجل لا يتعدى شهرا واحدا، عندما يكون القرار من اختصاص وزير الفلاحة، وفي أجل لا يتعدى 15 يوما عندما يكون القرار من اختصاص مدير المصالح الفلاحية ابتداء من تاريخ إيداع ملف طلب الاعتماد.

وحسب المادة 62 فإن مجلس تسيير التعاونيات الفلاحية الذي يدعى "المجلس" يتكون من 05 أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العامة، وحسب المرسوم التنفيذي فإن التعاونيات الفلاحية تخضع لمراقبة ومتابعة الوزارة المكلفة بالفلاحة ومصالحها غير الممركزة التي تهدف إلى ضمان الامتثال لجميع التعليمات التشريعية والتنظيمية المطبقة على التعاونيات الفلاحية.[2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 11 صفر 1442 الموافق لـ 29-09-2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان 1417 الموافق لـ 18-12-1996 المحدد للقواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية.

[2] المرسوم التنفيذي 20-274، مرجع سبق ذكره.

المبحث الرابع: السياسات المتبعة في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر

كان موضوع إصلاح القطاع الفلاحي بعد الاستقلال من أهم المواضيع لوضع خطة عمل ورسوم خطوط عريضة كتقديم المنح والمساعدات التي تخص الأرض ووسائل الإنتاج ومنع بيع أو ايجار الأراضي الموزعة لتجنب تكوين الملكيات الكبيرة وهذا ما سنتعرض له.

المطلب الأول: التسيير الذاتي (1962-1980)

مرت هذه الفترة بعدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1. **ما بين 1962-1967:** ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة القانونية الرسمية عليه، ثم تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي الذي يتولى الاشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس صيرفة خارجية مباشرة على هذه المزارع.
2. **ما بين 1967-1975:** من خلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية)، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة والبنك الوطني الجزائري من جهة أخرى، كما أنشأ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي مهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها هي أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيم فعال.

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الاستقلال، بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد،[2] وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الفلاحية، هذا ما استوجب إصدار المرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 22-01-1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها

[1] حسن بهلول، "**القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**"، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1976، ص 218.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي -عرض وآفاق-**"، ماي 2012، ص 01.

250000 هكتار،[1] ثم جاء مرسوم 22-03-1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل الموجهة للتصدير (الخمور والحمضيات وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الفلاحية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2632000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة،[2] كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها ولبست ملكيتها.

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الفلاحية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الفلاحي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الفلاحي.[3]

إن الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود، وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع، بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين، ولهذا اتضح أن تطوير القطاع لن يتم إلا بإيجاد سياسة شاملة واضحة المعالم تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع.

3. سياسة الثورة الزراعية: تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان، وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة وضمان وتوزيع العادل للدخل وتطبيق الثورة الزراعية في كل الأراضي الزراعية او المعدة للزراعة.[4]

---

[1] غردي محمد، بن نذير نصر الدين، "**تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2016، ص 195.

[2] نفس المرجع السابق، ص 196.

[3] فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 95.

[4] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007-**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 63.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية، فقد حددت ثلاث طرق استغلال الأرض تتمثل في:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم؛
- التعاون في الفلاحة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذي يعيشون من خدمة الأرض؛
- الاستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقتضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقتضي على استغلال الانسان.

وعلى العموم، فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أو هدفين أساسيين وهما:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتهيئة الفلاحة بكيفية أنجع من لو كانت مجزأة ومتفرقة.

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب في تحقيق الأهداف المراد تحقيقها والتي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف والتي تنحصر في ثلاث مشكلات وهي نقص الأراضي، ومسألة التعاون البرجوازية الفلاحية، ومشكلة حول التعاون وإدارة الدولة وهي التي ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على المراحل التالية:[1]

- **المرحلة الأولى:** ماي-جوان 1972 اهتمت بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية؛
- **المرحلة الثانية:** ماي-جوان 1973 اهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.
- **المرحلة الثالثة:** نوفمبر 1975 اتجهت في المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي يجب ألا يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

إذن فهدف الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع العادل وفعال لوسائل الإنتاج الفلاحي، هذه الوسائل الهامة تتمثل في الأرض التي هي الهدف الأساسي للثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية، وفي مجال الفلاحة كما يحددها ميثاق الثورة الزراعية، حيث بلغ مجموع الأراضي المعطاة للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي 1 مليون هكتار، نشأت عنها تعاونيات فلاحية بلغت نحو 7000 تعاونية

[1] طلال البابا، "**قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986، ص 37.

تقريبا،[1] كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد و730 تعاونية فلاحية للاستغلال الجماعي والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600000 هكتار.[2]

ويعتبر القطاع الخاص مهما في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة وينقسم إلى قسمين هما:

- **قطاع خاص تقليدي:** يعتمد على الوسائل البدائية يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- **قطاع خاص حديث:** يعتمد على التقنيات الحديثة والأساليب الفلاحية المتطورة.

وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال ترجع إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه وتقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين، وبعد سنة 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية.[3]

إلا أن النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة، ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف آنذاك، خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية على المصلحة العامة، وهو ما جعل مصير التعاونيات الإنتاجية الفشل، ومن ثم اختلال في التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الفلاحية الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على استيراد مختلف المنتوجات الفلاحية، ومن أجل مراجعة هاته السياسة والقضاء على التبذير والإسراف في استعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والاهتمام أكثر بالقطاع أصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت في ما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.

المطلب الثاني: الإصلاحات الأولى للقطاع الفلاحي (1981-1999)

تعتبر إعادة الهيكلة أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هاته القطاعات نجد القطاع الفلاحي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع،

---

[1] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] جميلة لرقم، "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 112.

[3] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

إلخ)، إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هاته الفترة، وضعف نمو اقتصاد البلاد، مما أدى إلى السلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 17-03-1981 المتعلق بالتسيير الذاتي،[1] وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة؛
- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والري.

وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15-10-1981 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.[2]

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 18/83 المؤرخ في 13-08-1983 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط؛
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.[3]

---

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، "**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي –دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص ص 101-102.

[2] حاوشين ابتسام، "**السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2014، ص ص 104-105.

[3] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ففي المجال الفلاحي ثم إعادة بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب، وذلك بتقديم القروض الفلاحين بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة، زيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، زيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة.

وتهدف هذه السياسة الفلاحية الجديدة إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الفلاحي، أما من الناحية الواقعية فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي.

على الخصوص تساعدها على الخروج من التبعية للخارج فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي.[1]

يمكن حصر هذه السياسات الفلاحية في المؤشرات التالية:[2]

- **السياسة الاستثمارية:** التي تدل على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظى القطاع الفلاحي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي.
- **السياسة السعرية:** التي لم تكن في خدمة القطاع الفلاحي فقد عرفت التوجه نفسه الذي عرفته السياسة الاستثمارية.
- **السياسة التسويقية:** حيث برغم الكثير من المنتجين باتباع مراحل محددة مسبقا لتسويق منتجاتهم، كان يتم تسليم حصيلة الإنتاج الى تعاونيات أنشأت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقا.

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13-03-1982 لدعم تمويل القطاع.[3]

إن الملاحظ من خلال عملية إعادة الهيكلة على أنها تركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن من مجموع 1278.452 هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم تمس سوى 353.666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة

---

[1] حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221.

[2] هاشمي الطيب، "**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 80.

[3] هيشر أحمد التيجاني، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 51.

الزراعية، وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق وزرعت قصد استغلالها فرديا.[1]

بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، كما أثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، وتراكم حجم المديونية بالإضافة إلى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، مما أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون 87-19 الصادر في 08-12-1987 والمتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم،[2] وأيضا تخلصت الدولة من عبء القطاع العام، إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية،[3] وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل حيث تم إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469.146 هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لتصل خلال عام 1993 إلى ما يقارب 47506 مستثمرة بسبب النزاعات التي تحدث بين أفراد المستثمرة الواحدة، بلغت مساحة هذه المستثمرات حوالي 02 مليون هكتار، بمتوسط مساحة لكل مستثمرة جماعية هو 61.7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمر الفردية بـ 9.4 هكتار،[4] وبهذا ظهرت بوادر خوصصة القطاع الفلاحي، حيث أصبح دور الدولة منحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، وتحديدا المحاور الكبرى للخطة الفلاحية وكذا التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي.

أبدت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايدا باتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتشجيع

---

[1] سايح بوزيد، "**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 168.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 09 ديسمبر 1987، ص 21.

[3] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[4] غردي محمد، بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 201.

القطاع الخاص في مجال الاستثمار، ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت أساليب تنفيذها فإن جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للفلاحة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

جاءت إصلاحات 1990 لإعادة بعث النشاط الفلاحي وذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل كم اشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، حيث كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الفلاحي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-298 المؤرخ في 06-01-1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية،[1] ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي:[2]

- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها.

كما تضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:[3]

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا لذوي الجنسية الجزائرية.
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية.
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون 87-19 أو يستفيدون من أراض أخرى كتعويض.
- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.

---

[1] طالب بدر الدين، صالحي سلمى، "**واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص 217.

[2] زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 75.

[3] حاوشين ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام تشكيلات البيع.
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

كما عرفت هذه الفترة إصلاحات في القطاع المصرفي بإصدار قانون النقد والقرض الذي حرر الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والتقني في مرحلة التخطيط المركزي ووضع ميكانيزمات جديدة لعملية النقد والقرض وتحديد العلاقة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وهو ما عزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقرض، كما عرفت هذه المرحلة تحرير الأسعار الفلاحية بالنسبة للمنتجات الفلاحية ومستلزمات الإنتاج الفلاحي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسات السعرية المقننة للمنتجات الفلاحية عند مراحل الإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة، وهو ما جعل أسعار مدخلات الإنتاج ترتفع بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الفلاحية، مما أثر سلبا على الإنتاج النباتي والحيواني، وهو ما يعني أن آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم يتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما سبب نقص في شراء وسائل الإنتاج وكذا نقص أو عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA الذي يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها،[1] لاسيما إعانات دعم

[1] رابح زبيري، **"الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 106.

الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتوجات الاستراتيجية، صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGCA يعمل على تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الفلاحية غير المؤمنة، صندوق الضمان الفلاحي FGA يعمل على ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA يعمل على دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية (الحبوب والحليب)، صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS يعمل على تدعيم كل نشاطات حالة صحة الحيوانات، مع العلم أن أهم مصدر لتمويل الصناديق كان من خزينة الدولة، كما صادقت الحكومة على البرنامج الاستعجالي بتاريخ 23-01-1998 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، مما جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الفلاحية، وتوفير مناصب الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى استصلاح الأراضي في المناطق الريفية، وبالتالي استغلال الموارد السمعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة،[1] وهو ما سمح بإصلاح 255 ألف هكتار وإنشاء 179 ألف منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003.[2]

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2009)

في ظل الإصلاحات السابقة باشرت الجزائر بتبني سياسات جديدة مكملة للإصلاحات السابقة في قطاع الفلاحي، وهذ بعد بداية العودة للأمن والاستقرار السياسي والمالي من العشرية السوداء وكذا غلق التعديل الهيكلي حيث شرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بداية من سنة 2000 كسياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق تماشيا مع التحولات الاقتصادية، من خلال وضع أسس وأهداف لتحفيز ودعم المستثمرين والفلاحين للقضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي يهدف

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **"المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"**، 2000، ص 102.

إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.[2]

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي:[3]

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية؛
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج؛
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير؛
- التشغيل الريفي؛
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية؛
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في:[4]

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛
- تثمين كل الموارد المتاحة؛
- حماية البيئة.

---

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] MADR, **"Plan national de développement agricole"**, 2001, P 06.

[3] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[4] MADR, **"Plan national de développement agricole"**, op.cit, P 04.

لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة وبلوغ الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط تنفيذ البرامج المحددة ومن خلال قيامها بما يلي:[1]

1. دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها: تم ذلك بتوظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولى عناية خاصة بالمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى هذا البرنامج بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج، وكذا تغيير نظام الدعم ليصبح مرتبط مباشرة بالأنشطة التي يقومون بها الفلاحين حسب المناطق المتجانسة والأهداف المسطرة.

2. تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تكييف أنظمة الإنتاج على اعتماد نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

3. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16-09-1997، المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية،[2] بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربية واسترجاع التوازن البيئي، وهو ما يسمح بتحسين مستويات المعيشة لسكان هذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات.[3]

4. البرنامج الوطني للتشجير: يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير المفيد بغرس أصناف من الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الفستق، النخيل، ... الخ) من أجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8 آلاف هكتار لإعادة تشجيرها، و10 آلاف هكتار لغرس أشجار الفواكه،

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**"، 2000، ص 74.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية -الجهاز المؤطر لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز-**"، 1998، ص 14.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**إشكالية التنمية الفلاحية**"، الدورة الرابعة عشر، 2000، ص 43.

و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30 ألف كلم لتصحيح التدفقات المائية، 18 ألف هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار للتحسين العقاري.[1]

5. استصلاح الأراضي بالجنوب: جاء هذا البرنامج من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كأشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.[2]

جاءت جملة هذه الإصلاحات التي مست القطاعين الفلاحي والريفي بنتائج جد مشجعة حيث سجل القطاع الفلاحي في الجزائر معدل نمو سنوي قدر ب 6% منذ سنة 2000 كما سمح بتحقيق ربح فاق 500 ألف هكتار كمساحة فلاحية صالحة للزراعة ما حقق توفير مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر حسب وزير الفلاحة والتنمية الريفية، كما تم استصلاح حوالي 328 ألف مستثمرة فلاحية وتسجيل فائض في بعض المنتجات كالبطاطا قدر بـ 500 ألف طن والتمر 516 ألف طن، كما ارتفع منتوج الحبوب من 15 مليون قنطار سنة 2000 إلى 34 مليون قنطار سنة 2007 علما أن احتياجات الجزائر تقدر ب 06 مليون قنطار في السنة، شجعت هذه النتائج الايجابية السلطات العامة على مواصلة دعمها لهذا القطاع الاستراتيجي ليصبح من أولويات الدولة الجزائرية سواء من حيث تخصيص الميزانية أو وضع القوانين التي نذكر منها قانون التوجيه الفلاحي الأول من نوعه منذ الاستقلال الذي سمح بضبط وتحديد جوانب عديدة متعلقة بالنشاط الفلاحي.[3]

بناء على الإحصائيات التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن سنة 2001 تم خلالها السماح لما يقارب 15 ألف فلاح ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفعل التأطير الملائم، كما تم تسجيل نموا معتبرا في القطاع بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا قدر بنسبة 5% مقارنة بعام 1999.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**الظرف الاقتصادي والاجتماعي**"، الدورة العادية السادسة عشر، السداسي الأول 2000، ص 40.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية –نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، 2000، ص 77.

[3] آمال بن صويلح، **"المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، 2018، ص ص 192-193.

حسب نفس المصدر فقد سجل سنة 2006 حدوث قفزة نوعية في نسب الإنتاج نتيجة تطبيق المخطط إذ نجد مثلا إنتاج القمح بلغ 26.9 مليون قنطار والحليب 24.2 مليار لتر والبطاطا 7.20 مليون قنطار وزيت الزيتون 340 ألف قنطار أما إنتاج اللحوم الحمراء بلغ 300 ألف طن والبيضاء 260 ألف طن.[1]

المطلب الرابع: سياسات التجديد الفلاحي (2009-2016)

تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي يعتبر إمداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري، وكذا بداية البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي يقدر غلافه المالي بـ 21214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب القطاع الفلاحي من هذين البرنامجين حوالي 300 مليار و1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7.14% و4.71% على الترتيب، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في:[2]

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08 سنويا؛
- رفع حصة الصناعة من 05 إلى 10 في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا؛
- تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 خلال السنوات الخمس المقبلة.

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 المتمثل في "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتويها الاقتصاد الوطني، وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 193.

[2] عبدلي إدريس، جمال جعفري، "**الإصلاحات الفلاحية في الجزائر -واقعها، آفاقها، وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2019**-"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر -3-، يومي 24-25 ماي 2017.

- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.[1]

تقوم هذه السياسة على ثلاث ركائز أساسية:

أ. التجديد الفلاحي: يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، ثم أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وهما نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، أما الثاني فيتمثل في عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

ولتجسيد هذه السياسة عمليا تم اعتماد ثلاثة برامج تتمثل فيما يلي:

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- تطبيق نظام الضبط SYRPALAC والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، والبطاطا)؛
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.[2]

ب. التجديد الريفي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI، حيث كانت سنة 2006 أول ما اعتمدت هذه المشاريع ونقطة الانطلاقة لها، وفي سنة 2008 عززت هذه الاستراتيجية بالنصوص القانونية والتنظيمية المشتركة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية مع وزارة المالية، السكن والعمران، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسيير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بعد تدارك النقائص وتصحيح طرق التنفيذ، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية المشروع ذاته الذي ينطلق من فكرة تصور للتكفل بانشغالات سكان الأرياف من طرف المعنيين أنفسهم أولا قبل التبني والقبول النهائي فالإنجاز مع المتابعة والتقييم.

---

[1] Ministère de L'Agriculture et du développement rural, **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance"**, 16ème réunion d'évaluation des cadres, Algérie, 06/01/2013, P02.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي –عرض وآفاق–**"، ماي 2012، ص 7.

ويعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز فيها ظروف المعيشة والإنتاج بصعوبة أكثر كالجبال والسهوب والصحراء.

ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض، ...).[1]

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية:[2]

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ج. برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصص، حيث يتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، ويهدف إلى تحقيق ما يلي:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.[3]

لقد مر التجديد الفلاحي والريفي بالعديد من المراحل، قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه سنة 2007، ابتداء من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع، وهذه المراحل كما يلي:

---

[1] بوعزيز ناصر، "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**"، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 43، 2016، ص ص 419-420.

[2] MADR, **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance",** Op.cit., P4.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي -عرض وآفاق-**"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

1. المرحلة الأولى 2002-2003: تشخيص واستشارة (دراسات ميدانية، وسبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وآمال السكان، ...) تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003؛

2. المرحلة الثانية 2003-2004: خبرة النتائج وصياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية؛

3. المرحلة الثالثة 2004-2005: وتم فيها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على أساس تجريبي، وكذا إنجاز الولايات لاستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة واستغلال معلومات المرحلة التجريبية؛

4. المرحلة الرابعة 2006: وتم فيها عرض سياسة التجديد الريفي (الرهونات والمفاهيم والقوة والمبادئ والإجراءات والمقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة)، على مجلس الحكومة في فيفري 2006، مع القيام بتنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية في مارس 2006 وإنجاز وثيقة التجديد الريفي في أوت 2006؛

5. المرحلة الخامسة 2006-2007: تضمنت المصادقة على برنامج التجديد الريفي من قبل رئيس الجمهورية، وبداية تنفيذها مدخل 2007؛

6. المرحلة السادسة 2007-2008: وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار برنامج التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعات المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة؛[1]

7. المرحلة السابعة 2009-2014: جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الغذائية، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم

[1] سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، "**مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا**"، مجلة المؤسسة، العدد 04، الجزائر، 2015، ص 64.

الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 لبرنامج لتجديد الفلاحي والريفي.[1]

لقد عرفت هذه الفترة صدور قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط وكيفيات استغلالها، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر سنة 2008، ويستبدل التشريع الصادر سنة 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2.5 مليون هكتار من بين 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق أملاك الدولة.

ارتكز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 على ثلاث ركائز أساسية تمثلت فيما يلي:

- الزراعة والثروة الحيوانية: ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية؛
- الغابات والأحواض المائية: فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية؛
- الصيد وتربية الأحياء المائية: متابعة ودعم الاستثمار من خلال زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

يهدف هذا المخطط إلى ما يلي:

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛
- قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛
- بيئة التشجير بـ 13؛
- تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛
- الصادرات بـ 1.1 مليار دولار؛
- الوصول إلى 1500000 منصب شغل؛
- رفع الإنتاج السمكي إلى 200 ألف طن؛
- الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛
- خلق 40 ألف منصب شغل؛

[1] الطيب هاشمي، "**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 239.

- الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛
- حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.[1]

المطلب الخامس: نموذج النمو الاقتصادي (ما بعد 2016)

اعتمدت الجزائر خلال عام 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل، وقد تم تحديد ثلاث مراحل للنمو كما يلي:[2]

1. **مرحلة الإقلاع 2016-2019:** ينتظر في هذه المرحلة حدوث تغيير في حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة للمستويات المستهدفة.
2. **المرحلة الانتقالية 2020-2025:** وهي عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بتحقيق إمكانات تطوير الاقتصاد.
3. **مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026-2030:** خلال هذه المرحلة يكون الاقتصاد استنفذ قدراته الاستدراكية، عندها تلتقي مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

بهدف تشجيع الإنتاج الوطني من بذور البطاطا وتعميم استعمال ذلك مع 80% من المساحة المزروعة، تم تسجيل ربح قدره 7 ملايين أورو نتيجة لتقليص الواردات من البذور بمقدار 92700 طن في سنة 2019، إلى 21700 طن في سنة 2020.[3]

1. **بعنوان الري التكميلي:** تم تسجيل في سنة 2020:

- رصد 154617 هكتار موزعة على 33 ولاية و655 بلدية و3109 منطقة، بالنسبة لـ 16524 مستثمرة مع تجاوز الأهداف المحددة 147000 هكتار، بتوسعة 20000 هكتار، أي زيادة قدرها 7617 هكتار؛
- حشد الموارد المائية من خلال 13319 كل منشآت الري مجتمعة؛
- مراجعة نظام الدعم الموجة لمنشآت الري الصغيرة التي في طور الاستكمال.

2. **بعنوان التسهيلات الممنوحة خلال الحملة الفلاحية:** تم إنجاز ما يلي:

- إحداث شباك وحيد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، قصد تسهيل الحصول على قرض حملة "رفيق"؛

[1] عبدلي إدريس، جمال جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] Ministre des Finances, **"LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE (SYNTHESE)"**, Juliet 2016, P P 11-12.

[3] مصالح الوزير الأول، "**حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020**"، فيفري 2021، ص 20.

- بلغ عدد الملفات المودعة على مستوى الشبابيك الوحيدة 13830 ملفا تم قبول 12842 ملفا، أي بنسبة 87% مقارنة بما يقابل ذلك من مساحات جاهزة لزراعتها قدرها 380000 هكتار؛
- تخفيف الإجراءات والملفات المتصلة بالتموين من المدخلات، ورصد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة حجم مليون قنطار من الأسمدة مقابل 829000 قنطار خلال الحملة المنصرمة؛
- مراجعة الاتفاقيات مع البنك الجزائري للتنمية الفلاحية فيما يخص قرض حملة "رفيق" وقرض "التحدي"، مع تخفيف إجراءات منح القروض وتوسيع ذلك ليشمل جميع فروع النشاط؛
- إطلاق عملية تحديد المواشي حيث خصت العملية الرائدة المواشي من أبقار في ولايتين (بجاية 8566 رأس وتلمسان 10100 رأس)؛
- برنامج توصيل الكهرباء الفلاحية وتخص هذه الحصيلة 62004 مستثمرة، منها 28099 مستثمرة في الجنوب، لقوام مادي يقدر بـ 80802 كلم منها 20784 كلم على مستوى الجنوب؛
- وضع و/أو مراجعة أنظمة الدعم كالتموين "بالنخالة" المتأتية من المطاحن لفائدة المربين، والتشجيع على إنشاء مشاتل للأبقار الولود، دعم حفر الآبار، إدماج الحليب الطازج مع الحليب المبستر الموضب المدعم (الحليب في أكياس)، دعم المنتوجات الفلاحية (الطماطم الصناعية والبطاطا والثوم)، دعم منشآت الري الصغيرة.

3. بعنوان التدعيم المؤسساتي: تم ما يلي: [1]

- تنظيم المهنة من أجل إنشاء تعاونيات فلاحية (المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2020 الذي يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية)؛
- إنشاء الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية قصد ترقية الاستثمار الفلاحي في المناطق الصحراوية وتنمية الزراعات الصناعية كالزراعات الزيتية والشمندر السكري، وفي هذا الإطار تمت مباشرة عمل مع الوكالة القضائية الجزائرية في شهر أوت 2020 لتحديد الحافظة العقارية التي ينبغي وضعها تحت تصرف الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية على مساحة تتربع على 7.5 مليون هكتار، وتم تحديد طاقة كامنة عقارية تبلغ 500000 هكتار كمرحلة أولى؛
- تحسين الإطار التشريعي وتعزيزه من خلال إعداد ثلاثة مشاريع تمهيدية لقوانين النظام الغابي، حماية الأراضي الفلاحية وأراضي الرعي؛

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

- تعزيز جهاز البحث عبر إنشاء خمس وحدات بحث بموجب قرارات وزارية مشتركة مؤرخة في 12 أكتوبر سنة 2020.

4. بعنوان تنمية الفروع الاستراتيجية: نذكر منها:

- **الذرى:** في مساحة مزروعة انتقلت من 79 هكتار سنة 2019 إلى 8300 هكتار خلال حملة 2020 مع إنشاء نقطة تجميع هي قيد الإنجاز من الديوان الوطني لأغذية الأنعام؛
- **الكولزا:** إطلاق برنامج على 3200 هكتار منها 1000 هكتار من البذور للسماح ببذر قرابة 100000 هكتار سنة 2021 في إطار القضاء على الأراضي البور؛
- **الشمندر السكري:** إقامة منصات للتجارب على مستوى المحطات التابعة للمعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية والمعهد التقني للزراعات الكبرى والفلاحين على مستوى ولايات الجنوب: أدرار، الوادي، تقرت، غرداية، والولايات الشمالية: عين الدفلى، قالمة، سيدي بلعباس، الطارف؛
- **إنجاز مركبات التبريد:** الانتهاء من 13 مشروع بقدرة تبريد 158000 م^3 أي أربع منصات لوجيستية للتبريد، ثمانية مركبات تبريد للتخزين ومركب تبريد واحد للتجميع؛
- **استئناف نشاط الصيد المقنن:** بعد 25 سنة من التوقف مع تنصيب المجلس الأعلى للصيد.[1]

5. بعنوان تنمية الغابات: حيث تم غرس 10.5 مليون شجرة في إطار المخطط الوطني للتشجير، وإحياء السد الأخضر بإنشاء جهاز وزاري مشترك لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، أما في مجال التنمية الريفية مست أعمال قطاع الفلاحة الجوانب الآتية:

- إنجاز وإعادة تأهيل 1000 مليتر من نقاط المياه الخاصة بالرعي (الحفر والآبار) مع استهداف 5000 مليتر؛
- وضع 96 وحدة للتجهيز تستخدم الطاقة الشمسية تحت تصرف صغار الفلاحين مع استهداف 480 وحدة؛
- إنشاء 420 وحدة صغيرة لتربية الماعز (الوحدة: تيسين وعشر معزات أو خمس معزات وتيس واحد) مع استهداف 700 وحدة؛
- إنجاز 120 حوض صغير لتجميع المياه (10 م^2 كأقصى حد) مع استهداف 999 وحدة،
- وضع 3266 وحدة تجهيز لأنظمة السقي المقتصدة للمياه (0.5 هكتار كأقصى حد)، تحت تصرف صغار الفلاحين، مع استهداف 8165 وحدة؛

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

- اقتناء 270 بيت بلاستيكي أنبوبي بمساحة 40 م^2 كأقصى حد، مع استهداف 676 وحدة؛
- إنجاز 1850 ملجأ صغير لتخزين المنتجات الفلاحية، مع استهداف 4614 وحدة؛
- وضع 100 وحدة من خلايا النحل، لفائدة صغار الفلاحين، مع استهداف 252 وحدة و20000 غرس وجهاز، مع استهداف 50000؛
- فتح وتهيئة 145 كلم من المسالك الفلاحية، مع استهداف 300 كلم؛
- حشد الموارد المائية من خلال إنجاز 38 نقطة مياه، مع استهداف 70 وحدة؛
- غرس الأشجار غير المثمرة 312500 مغروس، مع استهداف 515770 شجرة.

6. **بعنوان تربية المائيات البحرية على نطاق واسع:** تم إنجاز ما يلي:

- ثمانية مشاريع استثمارية خاصة جديدة في تربية الأسماك البحرية على نطاق واسع (بجاية وبومرداس وتيزي وزو)؛
- ثلاث مؤسسات جديدة لتربية المحار (بومرداس وعين تيموشنت)؛
- منح امتيازات لإنجاز مزرعتين لتربية الجمبري (غليزان وتيبازة).

7. **بعنوان تربية المائيات في المياه العذبة على المستوى القاري والصحراوي:** تم استحداث ما يلي:

- ثلاث مشاريع مبتكرة لزراعة الطحالب (خنشلة وعين الدفلى وتلمسان) ومشروع تربية الأسماك والأعشاب المائية ومشروعين في تمنراست (سبيرولينا وأسماك تيلابيا)؛
- استغلال المزرعة النموذجية لتربية الجمبري بحاسي بن عبد الله (ورقلة) ودخول وحدتها لصناعة الأغذية خط الإنتاج؛
- الانطلاق في إنشاء بؤرتين في بوسماعيل وزموري من مجمل ست بؤر المقررة في برنامج عمل القطاع؛
- تطوير تربية المائيات المدمجة مع الفلاحة (تكوين 2000 فلاح ومرافقة عملية زرع أحواض الري التابعة لهم).

8. **بعنوان تربية المائيات في عرض البحر:** نوجزها فيما يلي: [1]

- إعداد نصوص تنظيمية تحكم نشاط الصيد البحري الكبير والتكفل بالنقل والتوصيل وتسويق منتجات الصيد البحري؛

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- صيد التونة الحمراء الحية بعنوان سنة 2020، وتم صيد إجمالي الحصة الممنوحة للجزائر (1650 طن) بواسطة السفن الثلاث والعشرين الحاملة للراية الوطنية والتي شاركت في عملية الصيد هاته.

9. بعنوان تربية المائيات وتسيير واستغلال الصيد البحري التقليدي والساحلي: تم القيام بـ:

- استكمال الدراسة المتعلقة بمخطط تهيئة وتسيير المصائد الجزائرية وإطلاق وضع 14 مخطط خاص بالولايات الساحلية؛
- تكوين 70 غواص مهني لاستغلال المرجان؛
- إعداد نص تنظيمي يتعلق بالترخيص باستغلال مواقع الأحواض الجافة وكذا نموذج تحسين ظروف الرسو (شواطئ الرسو)؛
- البناء والصيانة البحرية بقدرات وطنية لأسطول مراكب الصيد وتربية المائيات؛
- إطلاق منصة للصناعة الميكانيكية البحرية تضم مجموع المتدخلين الوطنيين في ميدان المحركات البحرية؛
- إطلاق رابطة لمراكز البحث المتعددة النشاطات للبحث التطبيقي في ميدان التكنولوجيات المائية.[1]

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خلاصة:

حاولت الجزائر بعد الاستقلال تبني نظام اقتصادي موجه قائم على تدخل الدولة في كل النشاطات الاقتصادية، حيث سعت من خلال تبنيها لمخططات تنموية إلى بناء قاعدة اقتصادية، من خلال الاستثمارات الكبرى في شتى المجالات على غرار القطاع الفلاحي.

حيث اختلفت السياسات المتبعة باختلاف الأهداف المسطرة من قبل الدولة واختلاف الآليات المخصصة لتحقيق هذه الأهداف، من أجل تطوير هذا القطاع باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.

هاته المخططات والبرامج التنموية المختلفة تدخل ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل سياسة التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث

* دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2020 *

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نستعرض دراسة قياسية تهدف إلى معرفة العلاقة بين المتغير التابع (الإنتاج الفلاحي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (التمويل الفلاحي والطماطم الصناعية والمساحات المستغلة والتأمين الفلاحي) في الجزائر كنموذج أول والمتغير التابع (القيمة المضافة) ونفس المتغيرات المستقلة السابقة، فبعد التطرق إلى المفاهيم والمكونات الأساسية ودراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة في الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل معالجة العلاقة بين هذه المتغيرات خلال الفترة 1980-2022، باستخدام بيانات سنوية وباعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ثم نقوم بتحليل نتائج الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في المدى قصير الأجل والمدى طويل الأجل، من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تسمح باختبار فرضيات الدراسة.

وهذا من خلال التقسيم التالي:

- المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة؛
- المبحث الثاني: البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها؛
- المبحث الثالث: تقدير نموذج TRO باعتماد منهجية نماذج ARDL؛
- المبحث الرابع: تقدير نموذج VA باعتماد منهجية نماذج ARDL.

المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة

قبل التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة لا بد لنا من إبراز الجوانب النظرية التي تخص الاختبارات التي سيتم إجراءها بالاستناد إلى برمجية EVIEWS، ثم بعد ذلك سيتم تطبيق مختلف الاختبارات من أجل التوصل إلى النتائج، وقبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلاسل حيث تبدأ بتحديد درجة تكاملها ويمكن أن نعرض أدوات كلاسيكية لهذا الغرض منها اختبارات الجذر الأحادي وهي من أفضل الطرق المستعملة.

المطلب الأول: أنواع السلاسل الزمنية

هناك نوعان من السلاسل الزمنية سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة، سنتطرق لكل نوع بالشرح:

1. السلاسل الزمنية المستقرة:

السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان كل من متوسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، كذلك قيمة التباين المشترك بين الفترتين تعتمد على مدى التأخير بين الفترتين الزمنيتين، وليس فقط في الفترة التي يحسب فيها التباين المشترك.

إذن السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كانت لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا الفصلية، أو بصفة عامة عدم وجود أي عامل يتطور مع الزمن أي:[1]

- ثبات المتوسط الحسابي عبر الزمن: $E(x_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن: $Var(x_t) = E(x_t - \mu)2 = \sigma$
- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين (t، t −1) يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك:

$$Cov(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

2. السلاسل الزمنية الغير مستقرة:

السلسة الزمنية تكون غير مستقرة إذا كان متوسطها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، ويمكن أن نميز بين نوعين من المسارات الغير مستقرة:

1.2. السلسلة من نوع TS: هو مسار مستقر حول اتجاه عام يعطى بالعلاقة التالية:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن ومع هو متغير عشوائي مستقر (ضجيج أبيض) وعليه تكتب العلاقة على الشكل التالي:

$$X_t = a + bt + \varepsilon_t$$

[1] Regis Bourbonnais, **Cours Et Exercice Corrigé**, 9eme éditions, Paris : DUNOUD, 2015, pp 239-240.

والمميزات العددية لهذا النموذج هي:

$$V(X_t) = \delta^2$$
$$E(X_t) = a + bt$$ [1]

2.2. السلسلة من نوع DS: هو مسار مستقر بفروقات من الدرجة الأولى يعبر عنه بواسطة

العلاقة التالية:

$$X_t - X_{t-1} = a + \varepsilon_t$$

بعد إجراء بعض التعديلات والتحويلات على النموذج مع افتراض أن X_0 متغير غير عشوائي نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_i$$

حيث

$$V(X_t) = V[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{i-1}]$$
$$E(X_t) = X_0 + at$$

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير مع صخب أبيض تصبح X_t ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي: $V(X_t) = t\delta^2$

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين TS وDS في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \varphi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم $E(X_t) = 0$

كذلك لدينا ما يلي:

- $\varphi = 1$: في هذه الحالة المسار (DS)
- $|\varphi| < 1$: في هذه الحالة المسار (TS)
- $|\varphi| > 1$: في هذه الحالة مسار منفجر (Explosif)

ومما سبق نستنتج أن المسار DS هو مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الاستقرار، ولكن يمكن إرجاعه مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل ونقول أن المسار DS هو متكامل من الدرجة (d) حيث (d) تمثل درجة التكامل.[2]

---

[1] Sandrine Lardic & Valérie Mignon, **"Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières"**, economica ,2002, p 123.

[2] ساطور رشيد، "**محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية (حالة الاستثمار الخاص) دراسة قياسية 1970-2010**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 208.

المطلب الثاني: اختبارات سكون واستقرار السلاسل الزمنية

توجد عدة اختبارات لمعرفة سكون البواقي من أهمها:

1. اختبار ديكي فولر Dickey, Fuller (DF):[1]

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "**Fuller&Dickey**" سنة 1979، ويبحث اختبار DF في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة.

هناك ثلاث نماذج أساسية لبناء الاختبارات ومبدأ هذا الاختبار بسيط يقوم على اختبار فرضية العدم $H0 : \emptyset 1 = 1$ مقابل الفرضية البديلة $H1 : \emptyset 1 < 1$ إذا تم قبول فرضية العدم في إحدى النماذج الثلاث، فإن السلسلة غير مستقرة.

نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى: $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ [1]

نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت: $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ [2]

نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام: $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$ [3]

إذا كان:

$|\varphi| < 1$ و b=0 فهذا يعني أن المسار X_t مستقر بدون اتجاه عام.

$|\varphi| < 1$ و b≠0 فهذا يعني أن المسار X_t غير مستقر ويبقى مستقر حول اتجاه عام (TS).

$\varphi = 1$ و b≠0 في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي وبالتالي عدم استقرار السلسة الزمنية X_t وهي من النوع (DS).

المبادئ الأساسية لهذا الاختبار هي كالتالي:

❖ تقدير عن طريقة المربعات الصغرى العادية المعلمة φ_1 والتي يرمز لها بـ $\widehat{\varphi_1}$ من أجل النماذج [1]، [2] و[3].

❖ إن تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية يعني لنا إحصائية تشبه إحصائية Student حيث إذا كان $t_{\widehat{\varphi_1}} \geq t_{tabulaire}$ فإنه يتم قبول الفرضية H0 ومنه يوجد جذر الوحدة إذا السلسلة غير مستقرة.

2. اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) 1981:

[1] Regis Bourbonnais, op.cit, p 249.

يفترض اختبار Dickey-Fuler (DF) الذي يتم إجراؤه باستخدام النماذج السابقة أن حد الخطأ العشوائي ε_t هو عبارة عن تشويش أبيض ويفترض أنها غير مرتبطة ذاتيا.

لكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_t فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار (DF) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة، لهذا السبب اقترح Dickey وFuller اختبار يعرف باختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء فهو يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية ρ للمتغير التابع x_t.[1]

إن اختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) تحت الفرضية $|\varphi| < 1$، يستند على التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية:

$$[4] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[6] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

مع: $\varepsilon_t \rightarrow i.i.d.$

يجري هذا الاختبار بطريقة مماثلة لاختبار (DF) البسيط فقط الجداول الإحصائية مختلفة، قيمة ρ تحدد وفقا لمعايير Akaike (AIC) أو Schwarz (SC).[2]

3. اختبار Phillips-Perron (PP) 1988:

طور كل من Philips وPerron اختبارا شاملا لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرارية، وهذا الاختبار هو مماثل لاختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF)، ولكنه يتضمن تصحيحا تلقائيا Dickey-Fullerالبسيط من أجل الأخذ بعين الاعتبار كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ وفي كثير من الأحيان تعطي هذه الاختبارات نفس النتائج.[3]

يتم اختبار Phillips-Perron وفق أربع خطوات:

❖ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Dickey-Fuller وحساب الإحصائيات المرافقة ولتكن e_t البواقي المقدرة.

---

[1] Damodar N. Gujarati,**"Basic Econometrics"**, 4th edition, The McGraw-Hill Companies, U.S.A., 2004, p 817.

[2] Regis Bourbonnais, op.cit, p 250.

[3] كتمير حورية، **"أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2021، ص 164.

❖ تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

❖ تقدير المعامل المصحح مد (التباين في المدى الطويل) بناء على صيغة تباين البواقي من عملية تقدير النماذج السابقة حيث أن هذه التحويلات تؤدي إلى توزيعات مطابقة لتوزيعات Dickey-Fuller المعيارية.

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{\tau+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخرات (τ) (Troncature de Newey-West) والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات n، $\tau \approx 4(n/100)^{2/9}$.

❖ حساب إحصائية PP:

$$t^*_{\widehat{\varphi_1}} = \sqrt{k} \times \frac{(\widehat{\varphi_1} - 1)}{\hat{\sigma}_{\widehat{\varphi_1}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\varphi_1}}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (تساوي 1 -بصفة تقريبية- إذا كانت e_t عبارة عن خطأ أبيض)

تتم مقارنة احصائية (PP) $t^*_{\widehat{\varphi_1}}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon حيث أنه جدول أكثر اتساعا للقيم الحرجة مقارنة بجداول Dickey-Fuller التي تعتبر محدودة.

إذا كانت $t^*_{\widehat{\varphi_1}} \geq t_{tabulaire}$ يتم قبول فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.[1]

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أوجدت نظرية التكامل المشترك من طرف Granger (1983)، و Engle و Granger (1987) وتم الربط بينها وبين نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، كما أن أغلب سلاسل الاقتصاد الكلي غير مستقرة وتستعمل طريقة الفروقات لجعلها مستقرة إلا أن هذه الطريقة تخفي حقيقة النموذج في المدى الطويل، فحتى وإن لم توجد أي علاقة بين المتغير التابع والمستقل، يمكن أن نجد R^2 مرتفع و t-stas معنوية وهذا ما يعرف بالانحدار الزائف لذا جاءت هذه النظرية لتجاوز نقائص الطريقة السابقة.

[1] Regis Bourbonnais, op.cit, p 251.

1. تعريف التكامل المشترك

يعرف على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن، ونقول أن السلسلتين متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان:

- ❖ يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة d؛
- ❖ التوفيقة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين أي إذا كان: $\begin{cases} X_t \to I(d) \\ Y_t \to I(d) \end{cases}$ فإن: $a_1X_t + a_2Y_t \to I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

حيث: $[a_1, a_2]$ يمثل شعاع التكامل المشرك.

وتجدر الإشارة إلى أنه في معادلة التكامل المشترك ذات متغيرين، يوجد شعاع وحيد للتكامل المتزامن $[a_1, a_2]$، ولكن إذا كان هناك k متغير في النظام، فإن عدد أشعة التكامل المشترك قد يصل إلى $k-1$ شعاع.

ومن جهة أخرى، يمثل التكامل المشترك التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل، فإذا كان هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المتزامن، فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.[1]

2. تقديرات واختبارات التكامل المشترك: يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1.2. اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين لـ Engle وGranger: اقترح كل من أنجل وغرانجر طريقة لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين لهما نفس درجة التكامل بإتباع الخطوات التالية:[2]

1.1.2. الخطوة الأولى: إذا تحقق الشرط الأساسي الخاص بدرجة تكامل السلاسل الزمنية، نقوم بتقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التالية:

$$Y_t = a_1X_t + a_0 + e_t$$

2.1.2. الخطوة الثانية: اختبار سكون البواقي e_t في المستوى:

$$e_t = Y_t - \widehat{a_1}X_t + \widehat{a_0}$$

يتم اختبار استقرار سلسلة البواقي باستخدام اختبارات DF أو ADF

$$(DF): \quad \Delta e_t = a + a\beta_0 e_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(ADF): \quad \Delta e_t = a + a\beta_0 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_i \Delta e_{t-i} + \varepsilon_t$$

[1] Regis Bourbonnais, op.cit, p 301.
[2] Sandrine Lardic & Valérie Mignon, op.cite, pp 221-229.

يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{السلسلة غير مستقرة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_1: \text{السلسلة مستقرة وبالتالي هناك تكامل مشترك} \end{cases}$$

يستعمل اختبار Engle و Granger في حالة متغيرين فقط وفي حالة وجود عدة متغيرات نقوم باختيار Johansen.

2.2. اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك بين عدة متغيرات:

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة اقترح Johansen (1988) اختبار يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المشترك، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR باستخدام طريقة المعقولية العظمى وذلك وفق الصيغة التالية:[1]

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \varepsilon_t \pi Y_{t-1}$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:

$$\pi = \left(\sum_{i=1}^{p} A_i - I \right)$$

و P يمثل التأخرات في النموذج.

$R_g = (\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك.

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبتها تساوي الصفر $r = 0$، أي أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، وهنا نقوم بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي.

إذا كانت رتبة المصفوفة $r = k$ معناه أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$، وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل مشترك، وهنا يمكن استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

إذا كانت رتبة المصفوفة $1 \leq r \leq k-1$ فإنه يوجد علاقة تكامل مشترك ويمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ.

اقترح Johansen القيام باختبارين لنسبة الإمكان الأعظم قصد معرفة عدد متجهات التكامل المشترك وهما اختيار الأثر (Trace Test) λ_{trace} واختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalues Test) λ_{max}

[1] Regis Bourbonnais, op.cit, p 309.

1.2.2. اختبار الأثر (Trace Test): من خلال القيم الذاتية يتم حساب الإحصائية كالتالي:[1]

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_i)$$

مع: n عدد المشاهدات؛ k عدد المتغيرات؛ λ_i القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M؛ r رتبة المصفوفة.

يقوم اختبار الأثر Trace Test باختبار فرضية العدم التي تنص بأنه هناك r شعاع تكامل مشترك على الأكثر (أي أن رتبة المصفوفة π هي أقل من أو تساوي 1) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه هنالك أكثر من r شعاع تكامل مشترك.

تتبع إحصائية الأثر توزيعا احتماليا (مشابه لـ x^2) تم جدولته باستخدام أسلوب المحاكاة من طرف Johansen و Juselius (1990).

ويستخدم هذا الاختبار كالآتي:

❖ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 0)$ تقوم باختبار فرضية العدم $H_0: r = 0$ (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المغيرات) ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ (احتمال وجود علاقة تكامل مشترك) حيث إذا تم رفض فرضية العدم H_0، نمر إلى الاختبار التالي وفي الحالة العكسية يتوقف الاختبار ورتبة المصفوفة هي $r = 0$ مع العلم أنه إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول يتم رفض الفرضية الصفرية.

❖ رتبة المصفوفة π تساوي الواحد $(r = 1)$ أي نقوم باختبار فرضية العدم $H_0: r = 1$ ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ إذا تم رفض فرضية العدم H_0 ونمر إلى الاختبار التالي.

❖ رتبة المصفوفة π تساوي اثنان $(r = 2)$ أي نقوم باختيار فرضية العدم $H_0: r = 2$ ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 2$ إذا تم رفض فرضية العدم H_0 نمر إلى الاختبار التالي هكذا.

و إذا تم رفض الفرضية H_0، يتم في الأخير اختبار الفرضية $H_0: r = k - 1$ مقابل $H_1: r = k$ وإذا تم رفض الفرضية H_0 فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك لأن المتغيرات كلها مستقرة $I(0)$.

2.2.2. اختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalues Test):

يعطى الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية التالية:

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \qquad r = 0,1,2, \dots$$

[1] Regis Bourbonnais, op.cit, p 311.

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة فرضية العدم H_0 التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تفيد بأن هناك $(r+1)$ شعاع تكامل مشترك.

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر).

3. نموذج تصحيح الخطأ

أدخلت نماذج تصحيح الخطأ (Error correction model) في بداية الثمانينات وبصفة خاصة من طرف Hendry (1970) تسمح هذه النماذج الديناميكية بمتابعة التطورات على المدى الطويل والمدى القصير بين المتغيرات.[1]

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل، بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ المتغيرة التابعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، يتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.

ولتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تستخدم طريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر:

1.3. خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين: تتم حسب طريقة أنجل وغرانجر في مرحلتين:

1.1.3. المرحلة الأولى: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للعلاقة الطويلة الأجل

$$Y_t = \hat{a} + \hat{\beta} X_t + e_t$$

ثم حساب البواقي e_t (حد تصحيح الخطأ) حيث:

$$e_t = Y_t - \hat{a} - \hat{\beta} X_t$$

2.1.3. المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى وهذا بإدخال البواقي e_t كمتغير مستقل مؤخر بفترة واحدة (e_{t-1}) في النموذج مع فريق المتغيرات الأخرى على النحو التالي:

[1] Charpentier, A, "**Cours Des Séries Temporelles, Théories Et Application**", volume2, Université Paris daufine, 2004, P 14.

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{n} a_{1,i}\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} a_{2,i}\Delta X_{t-i} + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: e_{t-1} هو حد تصحيح الخطأ ويسمى كذلك نموذج تصحيح الخطأ.

λ: هو معامل حد تصحيح الخطة أو معامل سرعة التعديل ويتوقع أن يكون سالبه ومعنوي وهو يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

2.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات: يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود k متغير في النموذج المدروس وهناك حالتين بالنسبة للاختبارات:

1.2.3. حالة وجود شعاع للتكامل المشترك وحيد: تتم حسب طريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر كما رأينا في حالة متغيرين.

2.2.3. حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن: نلجأ إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM لتصحيح الخطأ ويستخدم للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق التقليدية السابقة، ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقفا لطريقة جوهانسن.[1]

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو في الحقيقة نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR)، ونموذج الانحدار الذاتي يستخدم لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة، ويعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى وإذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t فإن النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضع على النحو التالي:

$$y_t = \beta_{1,0} + \beta_{1,1}y_{t-1} + \beta_{1,2}x_{t-1} + \varepsilon_1$$
$$x_t = \beta_{2,0} + \beta_{2,1}y_{t-1} + \beta_{2,2}x_{t-1} + \varepsilon_2$$

أما اذا كانت تربط بين كل من السلسلتين X_t و Y_t علاقات التكامل المشترك، فإنه يمكن تقدير متجه تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta y_t = a_{1,0} + a_{1,1}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + \upsilon_1$$
$$\Delta x_t = a_{2,0} + a_{1,2}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + \upsilon_2$$

حيث يوضح متجه تصحيح الخطأ العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات والتعديل الديناميكي على المدى القصير، حيث أن المعامل a_i يمثل حد تصحيح الخطأ (ECT) يجب أن يكون سالبا ومعنوي إحصائيا، الذي يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ويمكننا من معرفة ما إذا كان هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات.

[1] Charpentier, A. , op.cit, p 16.

ولتقدير نموذج VECM يجب المرور بالمراحل التالية:

- ❖ تحديد درجة التأخير (P) في النموذج VAR بالاعتماد على المعيارين Aic و Sc؛
- ❖ إجراء اختبار Johansen الذي يسمح بمعرفة عدد علاقات التكامل المشترك؛
- ❖ تحديد علاقة تكامل المشترك أي العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات؛
- ❖ التقدير بطريقة المعقولية العظمى لنموذج تصحيح الخطأ والتحقق ما إذا كانت سلسة البواقي تمثل ضجيجا أبيض باستعمال اختبار Ljung-box.[1]

المطلب الرابع: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

هي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran (1997) و Shinand And Sun (1998) و Pesaran et Al (2001)، حيث أن هذه المنهجية لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما ولكن يجب ألا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية.

1. خصائص منهجية ARDL: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ❖ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- ❖ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- ❖ يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- ❖ يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث تستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ❖ تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل.
- ❖ تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون.

2. خطوات تطبيق منهجية ARDL: تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

[1] كتمير حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

- ❖ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- ❖ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test؛
- ❖ تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL؛
- ❖ تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL؛
- ❖ اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.[1]

[1] مزلف سعاد، شليحي الطاهر، "**قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الانتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص ص 240-241.

المبحث الثاني: البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها

من أجل الدراسة القياسية وجب تحديد البيانات الوصفية للنموذج ودراسة استقراريتها من خلال الترميز لهاته المتغيرات وعرضها وتحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للوصول إلى تحديد نموذج العلاقة.

المطلب الأول: ترميز متغيرات الدراسة

تم اعتماد مجموعة من المتغيرات ووضع رموز لها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): ترميز متغيرات الدراسة

رمز المتغير	إسم المتغير	نوع المتغير
VA	**القيمة المضافة**	متغير تابع يقيس التنمية الإقليمية والمحلية
TRO	**الإنتاج الفلاحي الخام الإجمالي**	متغير تابع يقيس الإنتاج الفلاحي الخام الإجمالي ويقيس مدى تطور القطاع الفلاحي
FI	**التمويل الفلاحي**	متغير مستقل
IT	**الطماطم الصناعية**	متغير مستقل يعكس الصناعات الفلاحية
SU	**المساحات المستغلة**	متغير مستقل يعكس تطور العقارات الفلاحية
ASSA	**التأمين الفلاحي**	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الطالب

1. القيمة المضافة: إجمالي القيمة المضافة هو مجموع إجمالي الناتج المحلي وأي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات ناقص الضرائب على المنتجات، ويحسب إجمالي الناتج المحلي دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها، كما يعبر عن القيمة المضافة بأنها الإنتاج الخام ناقص الاستهلاك الوسيطي أي هي صافي الناتج بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطية.

2. الإنتاج الفلاحي الخام الإجمالي: يتكون من الإنتاج النباتي كالحبوب والتمور وغيرها من المنتجات الزراعية بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني كاللحوم والحليب ومشتقاته وغيرها بالإضافة إلى الصناعات الغذائية.

3. التمويل الفلاحي: يعتبر آلية مهمة خلال جميع مراحل الدورة الإنتاجية بداية من تمويل الاستثمار ثم تمويل الإنتاج إلى مرحلة التسويق، وينقسم إلى تمويل ذاتي وتمويل خارجي كالقروض والدعم المقدم من طرف الدولة المقرر في برامج الدعم المختلفة، في المقابل فإن الدعم أو الإنفاق الكلي للقطاع الفلاحي في شكل النفقات ذات المصالح العامة بغض النظر عن علاقتها المباشرة

بالإنتاج والمنتجين (نفقات البنية التحتية، البحث والتكوين، ...) هي أفضل انمو القطاع الفلاحي من الدعم المقتصر على المصالح الفردية للمنتجين، لذا تم الاعتماد عليه كمتغير مستقل.

4. الطماطم الصناعية: من خلال المؤشرات المعروضة على الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية نجد أن المحاصيل الصناعية ترتكز على الطماطم الصناعية بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، أما من حيث الإنتاج فقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير بـ 136٪، ناتج عن تحسن المردود والذي ارتفع من حوالي 200 كغ للهكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ للهكتار في فترة 2010-2017، لذا تم الاعتماد عليها كمتغير مستقل يعكس الصناعات الغذائية.

5. المساحات المستغلة: هي الأراضي المستعملة للفلاحة وتشمل المساحات الزراعية الصالحة التي تضم الأراضي الصالحة للحراثة والمزروعات الدائمة، بالإضافة إلى الأراضي الرعوية والمروج والأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع كمساحات الدرس والممرات والوديان وغيرها.

6. التأمين الفلاحي: حيث يشمل كلا من التأمين على الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني، والتأمين على العتاد الفلاحي، ويعتبر من أهم آليات تطوير القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: البيانات محل الدراسة

تم اعتماد الفترة 1980-2022 وهذا بعد انتهاء مرحلة التسيير الذاتي التي اعتمدتها الدولة وبداية فترة الإصلاحات وهذا ما بيناه في الفصل السابق، حيث أن الجدول الموالي يعرض قيم المتغيرات محل الدراسة:

الجدول (6): قيم المتغيرات محل الدراسة

	TRO	VA	IT	FI	ASSA	SU
1980	16765.4	12923.3	953840	532809	211121299	39536370
1981	20584.6	16253.2	1685760	759167	226802000	39516990
1982	20136	16107.1	523680	676362	238626000	39517070
1983	21220.1	16607.6	918870	748314	222682000	39468050
1984	23887.5	18287.5	1216560	744393	248510000	39708260
1985	32177.1	24084.1	1316920	766028	280348000	39919420
1986	35290.1	26278.2	1698330	838112	353672000	39663320
1987	41822.9	31787.4	1660990	772000	388523996	39701240
1988	47602.4	38785.3	1587520	445800	499203402	39766560
1989	61709.2	51633.2	2046160	456000	70803000	39722120
1990	74748.4	62725.4	1061280	452300	62671000	39592860
1991	104619	87307	2190700	737756	97083380	39575310
1992	149195.6	128416.3	3151930	2214271	157339269	39813960
1993	158225.9	131102	5248860	3305714	192003339	39808280
1994	180172.6	145614.5	4485160	4135797	234225983	40596730
1995	240308.7	196559.5	5542570	4765362	443018134	40651820
1996	350815.7	277842.1	4371320	5498408	590914000	40541000
1997	288845.1	240406.8	3591210	5827862	795835000	40663000
1998	397329.5	324845.8	4355240	7089589	798775000	40732520

1999	441203.6	359665.8	5935730	16167088	768750495	40596340
2000	425583.7	346171.4	4753920	16134111	955724309	40888100
2001	505135.7	412119.5	4569970	16569003	1447242697	40983840
2002	510637.3	417225.2	4135770	16888293	1216773581	40735920
2003	630893.7	515281.7	4301640	19115932	1110488814	40817940
2004	710494.4	580505.6	5800780	9214410	968028909	42209600
2005	715461.9	581615.8	5096650	9520084	737688292	42380630
2006	793556.8	641285	2472265	21143889	569110400	42367890
2007	885091.2	708072.5	2528240	21342869	520245794	42448840
2008	902126.7	727413.1	5125954	53312802	716574661	42435990
2009	1157175.9	931349.1	3822731	210881313	1044323476	42466920
2010	1269838.7	1015258.8	7619420	115991244	1237286656	42444350
2011	1478482.3	1183216.1	7058640	115907074	1626316956	42443860
2012	1775127.3	1421693.3	8524000	242383415	2247161769	42499430
2013	2021415.8	1640006.1	9083000	215686294	2786373488	42889410
2014	2192406.7	1772202.4	10930000	233232749	3356373815	42888555
2015	2398163.1	1935113	12908000	255101097	3757444326	43395254
2016	2625494.4	2140304.7	12355000	254253914	3376493976	43396164
2017	2718804	2219064.4	12097000	212797631	2624443490	43771755
2018	2956306.3	2421567.8	15407000	211814118	2473975794	43741845
2019	3083826.3	2529053.9	15175580	235295108	2684518677	43712335
2020	3159146.1	2598511.9	14950547	225179207	2218505847	43683219
2021	3154354	2594558	14731723	224454908	2124941985	43654492
2022	3149577	2590616	14518939	341449616	2086063791	43626149

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وقوانين المالية وموقع المجلس الوطني للتأمينات

الشكل رقم (12): تطور TRO خلال فترة الدراسة

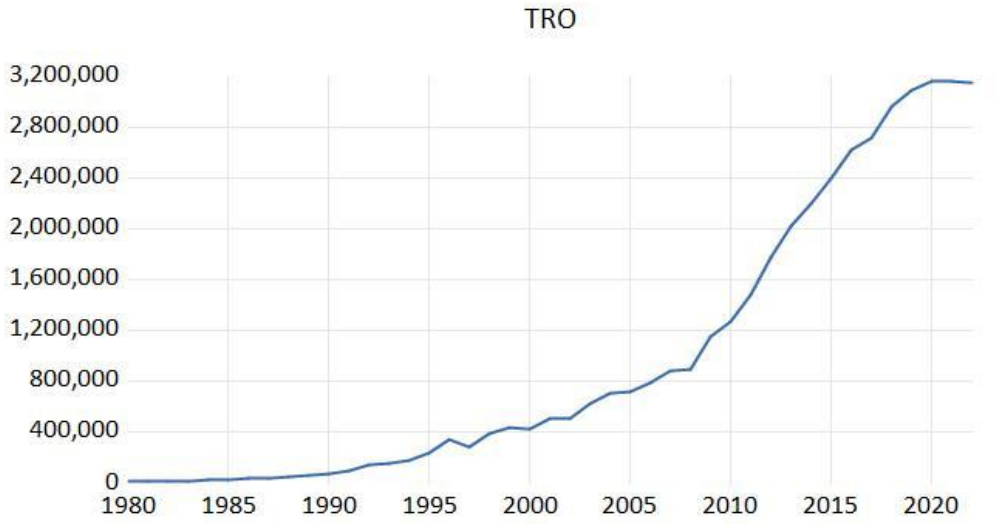

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

يوضح الشكل تطور قيمة الإنتاج الفلاحي خلال الفترة المدروسة حيث في سنة 2020 فاقت قيمته 3.1 مليار دينار جزائري، يرجع هذا الارتفاع لعدة أسباب أهمها اهتمام الدولة والمستثمرين على حد سواء بهذا القطاع وتزايد حرص الفلاحين لرفع هذه القيمة بالإضافة إلى تزايد الحاجة لهذه المنتجات.

الشكل رقم (13): تطور VA خلال فترة الدراسة

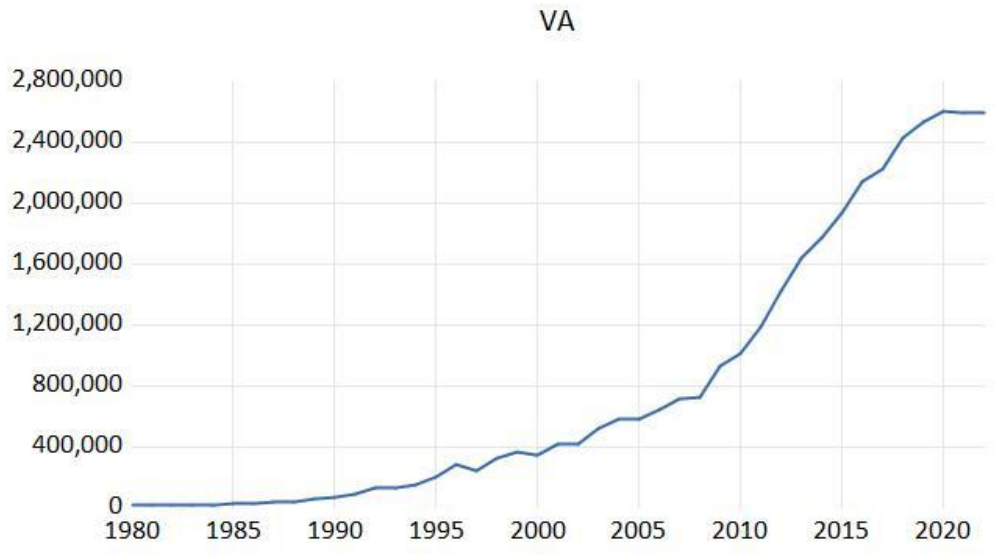

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال هذا الشكل يتبين لنا اتجاه تغير القيمة المضافة الفلاحية والارتفاع المستمر لها خلال فترة الدراسة حيث في سنة 2020 قاربت قيمتها 2.6 مليار دينار جزائري، هذا ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا القطاع وأثره على التنمية الإقليمية والمحلية.

الشكل رقم (14): تطور FI خلال فترة الدراسة

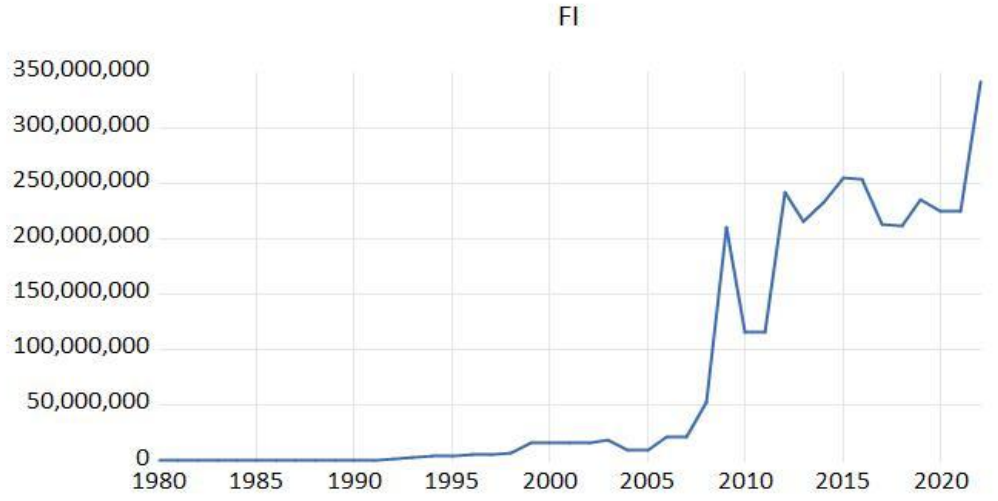

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

تذبذبت قيمة التمويل الفلاحي حيث سجلت أول ارتفاع ملموس سنة 2009 والذي فاقت قيمته في هذه السنة 210 مليون دينار جزائري وهذا خلال مخطط دعم النمو ليتواصل هذ الارتفاع مع المخططات التي تليه في ظل برنامج التجديد الفلاحي.

الشكل رقم (15): تطور SU خلال فترة الدراسة

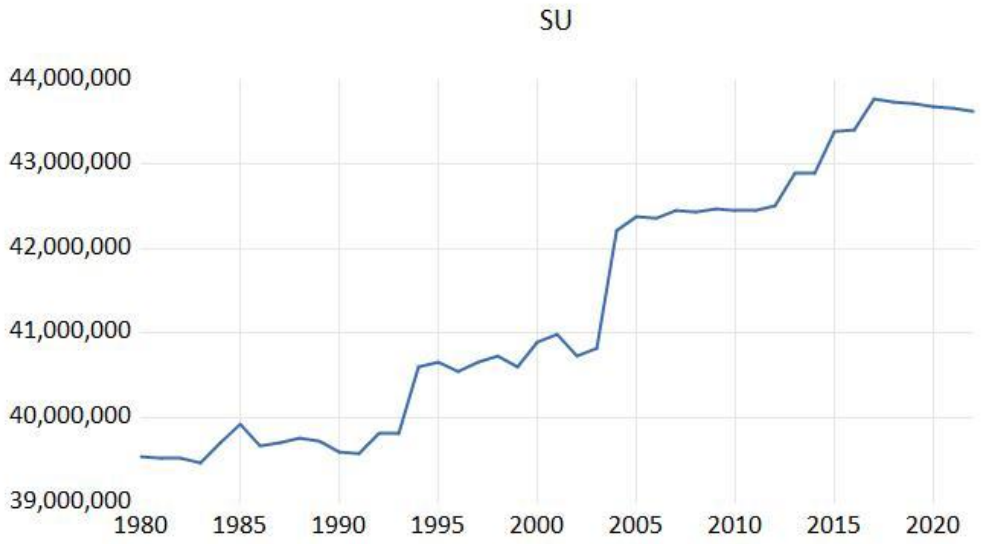

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

عرفت المساحات المستغلة ارتفاع بشكل عام وهو ما يعكس تحسين استغلال العقارات الفلاحية والاستصلاح للأراضي البور والمتروكة من خلال البرامج المختلفة لاستحداث الصيغ القانونية لها، حيث فاقت 43.6 مليون هكتار سنة 2022 لذا يجب المحافظة على تحسين استغلالها ومحاولة استرجاع ما هو غير مستغل وقابل للاستصلاح.

الشكل رقم (16): تطور IT خلال فترة الدراسة

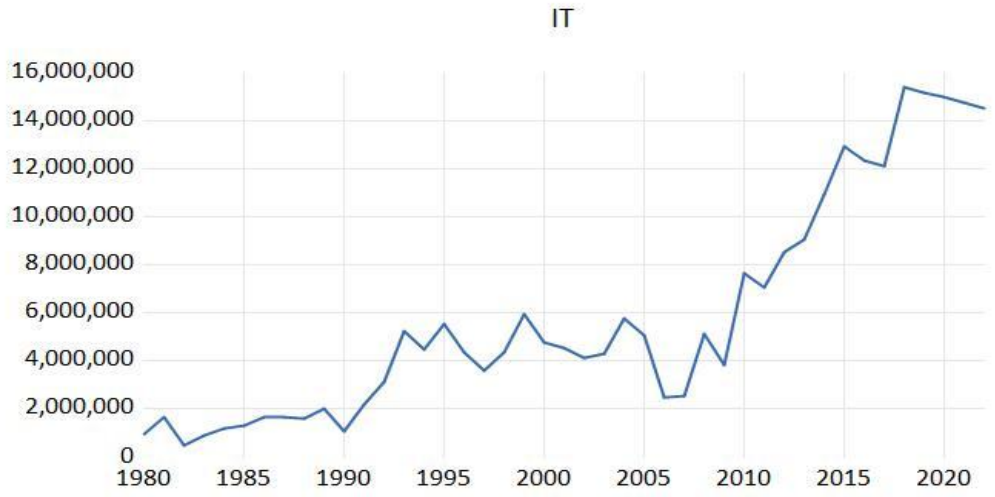

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

يظهر الشكل زيادة مستمرة في كمية الطماطم الصناعية حيث فاقت 14.9 مليون قنطار سنة 2020 وهذا ما يبين أهميتها في الإنتاج الفلاحي ككل.

الشكل رقم (17): تطور ASSA خلال فترة الدراسة

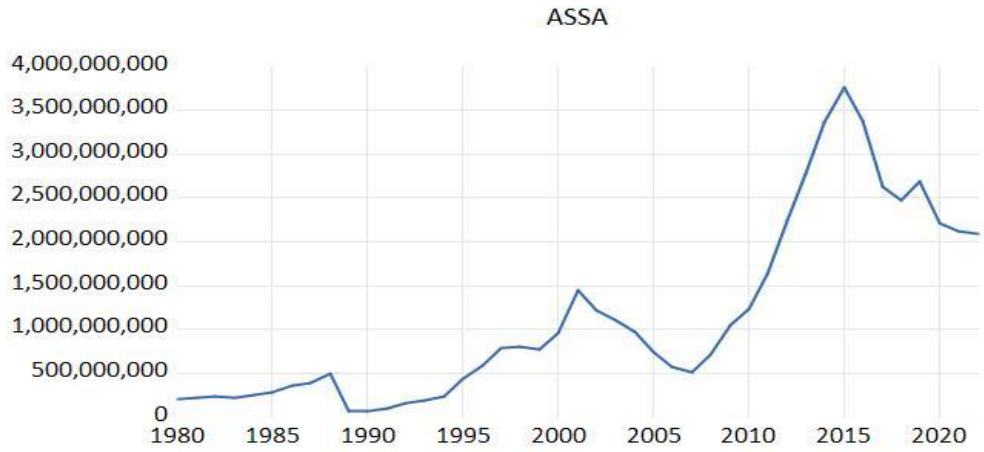

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال الشكل السابق نلاحظ تذبذب قيمة رقم أعمال التأمين الفلاحي حيث سجلت سنة 2015 أعلى قيمة والتي فاقت 3.7 مليار دينار جزائري، ليتراجع بعدها لعدة أسباب أهمها سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة وتراجع الاستثمار نتيجة نقص الدعم المقدم للفلاحين بالإضافة إلى نقص الثقافة التأمينية المربوطة بإجبارية التأمين بعد الحصول على الدعم.

المطلب الثالث: تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختباريين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF وفيليب بيرون PP، وكانت النتائج كالتالي وذلك بعدما تم تحويل البيانات إلى صيغة ربع سنوية:

الجدول رقم (8): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF

المستوى / المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
VA	0.0793	0.0211	0.1301	0.0168	0.1865	0.3855
TRO	0.0632	0.0146	0.0957	0.9898	0.3482	0.3848
FI	0.5849	0.9305	0.9289	0.0000	0.0000	0.0000
IT	0.5564	0.9909	0.9966	0.0000	0.0123	0.0000
ASSA	0.1954	0.4620	0.5296	0.0368	0.0005	0.0075
SU	0.1928	0.9930	0.9215	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الجدول رقم (9): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة PP

المستوى / المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
VA	0.9101	0.9999	0.9998	0.0077	0.0235	0.0168
TRO	0.8975	0.9999	0.9998	0.0061	0.0209	0.0134
FI	0.6496	0.9748	0.9615	0.0000	0.0000	0.0000
IT	0.6742	0.9688	0.9895	0.0000	0.0000	0.0000
ASSA	0.4927	0.5862	0.6767	0.0319	0.0005	0.0064
SU	0.1778	0.9969	0.9339	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 12

حيث ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF وPP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج (انظر الملحق (02)).

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF وPP أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1980-2022 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية.

ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين ADF وPP، ومنه نقول أنه في هذه الحالة المنهجية الأفضل هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL حيث استقرت كل المتغيرات عن الفرق الأول.

المطلب الرابع: نمذجة العلاقة

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج على النحو التالي:

❖ معادلة النموذج TRO:

$$TRO_t = f(IT_t + FI_t + ASSA_t + SU_t)$$

❖ معادلة النموذج VA:

$$VA_t = f(IT_t + FI_t + ASSA_t + SU_t)$$

المبحث الثالث: تقدير نموذج TRO باعتماد منهجية نماذج ARDL

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ونمذجة العلاقة نستعرض النموذج الأول المتعلق بالإنتاج الفلاحي.

المطلب الأول: تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الابطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p, q_1, q_2, q_3, q_4)
	p_1	q_1	AIC
النموذج TRO	3	4	(1,0,3,0,2)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (18): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

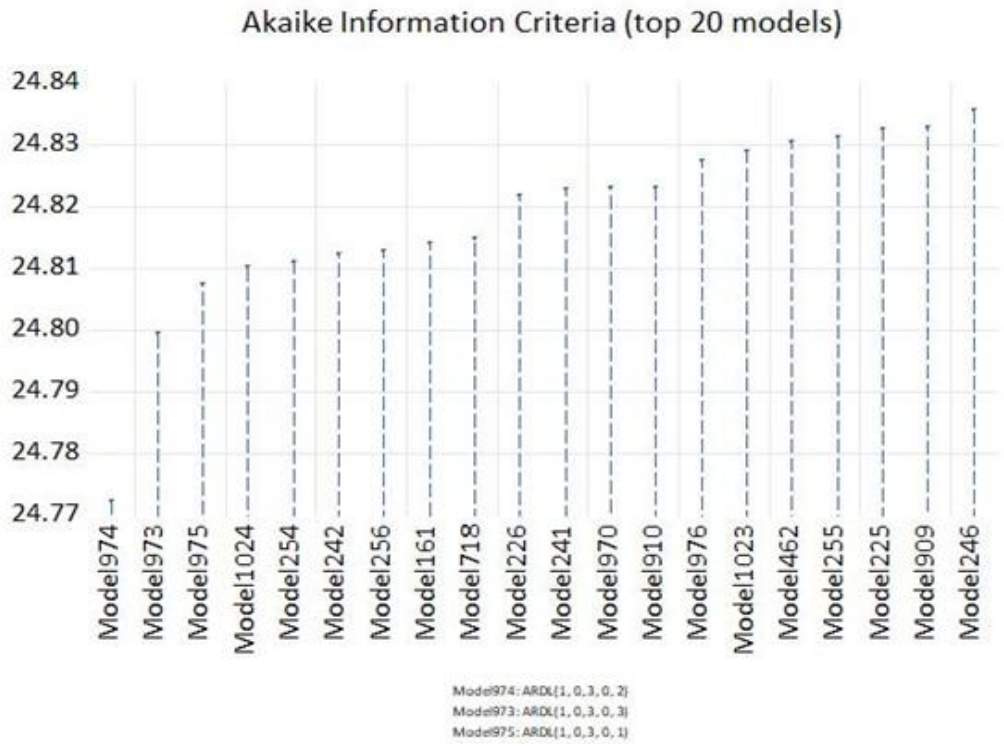

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

بعد تحديد فترات الابطاء لجميع النماذج كما يوضحها الشكل أعلاه والتي تم اختيارها على معيار AIC حيث كان النموذج الأمثل هو Model974(1,0,3,0,2).

وللتأكد من وجود علاقة طويل الأجل نستخدم اختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للاختبارات التشخيصية.

اختبار منهج الحدود Bounds test

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al.

ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الحدود للنماذج

النموذج						k	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%			
معادلة نموذج	الحدود العليا	4.37	3.87	3.49	3.09	4	16.25896	معنوية اقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في هذا الجدول قدرت قيمة الاحصائية فيشر f-stat للنماذج بـ 16.25896 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها Peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج (انظر الملحقين رقم (3) و(4)).

المطلب الثاني: نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات بنسبة للنموذج التي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، وطويل الأجل الذي يظهر في الجزء السفلي منه، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير (انظر الملحق رقم (05)).

حيث تم تقدير النموذج:

$$TRO_t = -11481050.0021 + 0.033096 * IT_t + 0.006356 * FI_t - 0.00003542 * ASSA + 0.289571 * SU_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ أن قيمة γ كانت سالبة 0.323376- ومعنوية بقيمة قدرت بـ0.0000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يشير على أن نموذج طويل الاجل يصحح أخطاء نموذج قصير الأجل في فترة قدرها ثلاثة سنوات.

المطلب الثالث: تحليل النتائج في الأجلين

1. تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الملحق رقم (05) ما يلي:

- ❖ أن المتغير IT قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 11.68% (0.1168) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 3.31 %.
- ❖ أن المتغير FI قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 0.64 %.
- ❖ أن المتغير ASSA قد أثر بشكل سلبي على TRO في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 65.32% (0.6532) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان TRO بـ 0.003542 %.
- ❖ أن المتغير SU قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 28.96 %.

2. تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الملحق رقم (05) ما يلي:

❖ أن المتغير IT قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 17.22% (0.1722) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 1.07 %.

❖ أن المتغير FI قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 0.05% (0.0005) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 0.21 %.

❖ أن المتغير ASSA قد أثر بشكل سلبي على TRO في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 63.74% (0.6374) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان TRO بـ 0.001145 %.

❖ أن المتغير SU قد أثر بشكل إيجابي على TRO في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 0.01% (0.0001) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة TRO بـ 9.36 %.

المطلب الرابع: الكشف عن جودة النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وقد جاءت النتائج كالتالي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

الجدول رقم (12): نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي

Test	x^2	Prob
Jarque-Bera	0.974512	0.614310

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكوار تساوي (0.974512) والإحصائية الاحتمالية قدرت بـ 0.614310 وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة مما يعني قبول فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (19): نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي

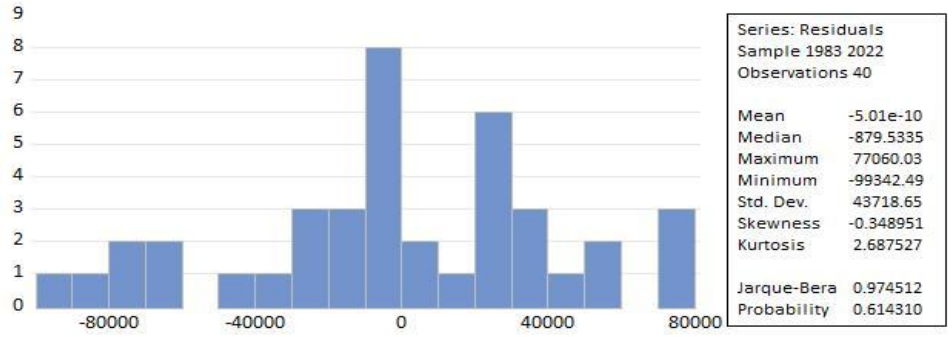

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

2. اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

الجدول رقم (13): اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Test	F-stat	Prob
Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test	1.902831	0.1686

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

يظهر اختبار Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test أن قيمة اختبار F تقدر بـ 1.902831 والاحتمالية الاحصائية (Prob) لاختبار F تساوي 0.1686 ومنه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 أي نقبل فرض العدم والتي محتواها عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج (انظر الملحق رقم (06)).

3. اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

الجدول رقم (14): اختبار عدم ثبات التباين

Test	F-stat	Prob
Heteroskedesticity Test ARCH	0.182911	0.6714

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

يظهر اختبار ARCH قيمة F 0.182911 حيث قدرة القيمة الاحتمالية لإحصائية بـ 0.6714 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 اذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج (انظر الملحق رقم (07)).

4. اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، اما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق

الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية أي أن المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (20): اختبار المجموعة التراكمي المعاودة للبواقي بالنسبة للنموذج

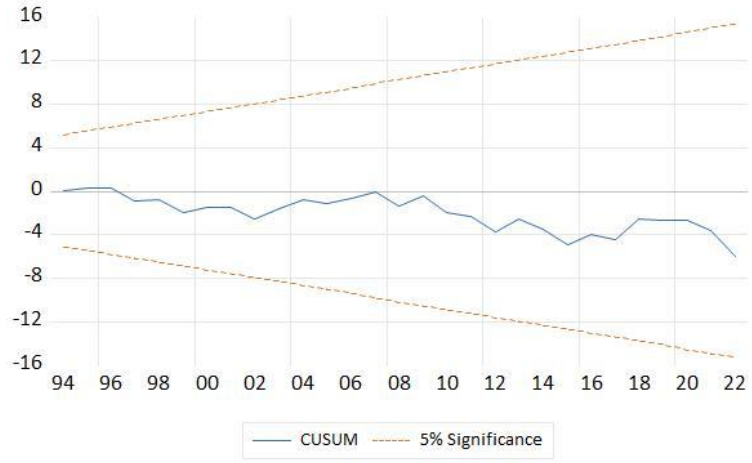

مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (21): اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج

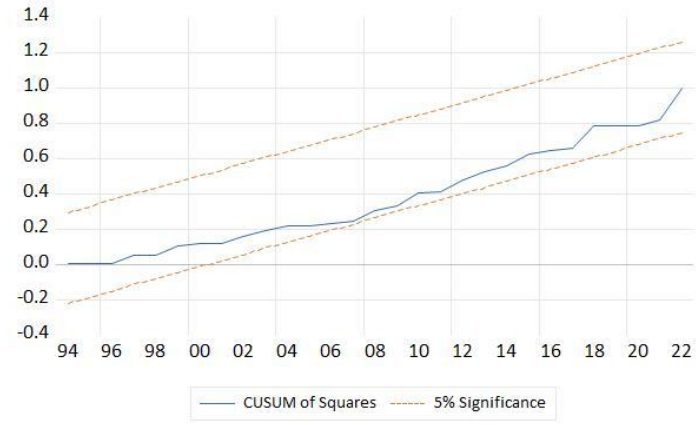

مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of

Squared ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

5. اختبار RAMSEY

الجدول رقم (15): اختبار RAMSEY للنموذج TRO

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: TRO TRO(-1) IT FI FI(-1) FI(-2) FI(-3) ASSA SU SU(-1) SU(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.741565	28	0.4645
F-statistic	0.549919	(1, 28)	0.4645
Likelihood ratio	0.777984	1	0.3778

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.44E+09	1	1.44E+09
Restricted SSR	7.45E+10	29	2.57E+09
Unrestricted SSR	7.31E+10	28	2.61E+09

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-483.6724
Unrestricted LogL	-483.2834

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

إن هدف هذا الاختبار هو معرفة ملائمة تصميم النموذج المقدر للشكل الدالي حيث أن الفرضية العدمية H_0 تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد بينما الفرضية البديلة تنص على عكس ذلك أي أن الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد.

الجدول رقم (15) يوضح نتائج إختبار مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.4645 وهي أكبر من القيمة المعنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الدالة لا تعاني من مشكل عدم التحديد والشكل الدالي للنموذج مقبول وبشكل ملائم وصحيح (انظر الملحق رقم (08)).

المبحث الرابع: تقدير نموذج VA باعتماد منهجية نماذج ARDL

نستعرض فيما يلي النموذج الثاني المتعلق بالقيمة المضافة المتعلق بالتنمية الإقليمية والمحلية بعد عرض النموذج الأول المتعلق بالإنتاج الفلاحي.

المطلب الأول: تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الابطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p,q_1,q_2,q_3,q_4)
	p_1	q_1	AIC
النموذج VA	4	4	(4,0,4,0,4)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (22): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

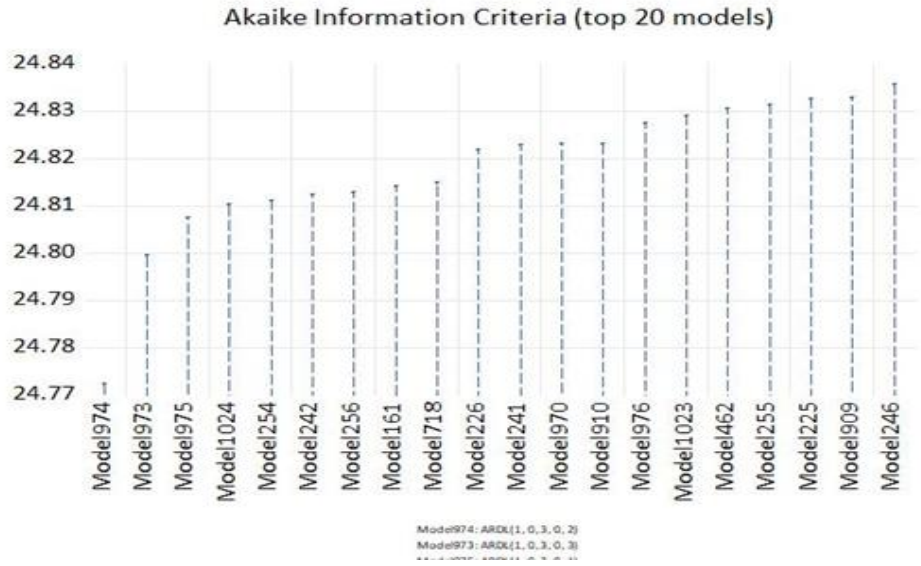

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

بعد تحديد فترات الابطاء لجميع النماذج كما يوضحها الشكل اعلاه والتي تم اختيارها على معيار AIC حيث كانت النموذج الامثل هو Model974(4,0,4,0,4).

وللتأكد عن وجود علاقة طويل الاجل نستخدم اختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد اخضاعه للاختبارات التشخيصية.

اختبار منهج الحدود Bounds test:

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al.

ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا توجد علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الحدود للنماذج

النموذج						k	F.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%			
معادلة نموذج	الحدود العليا	4.37	3.87	3.49	3.09	4	9.144310	معنوية أقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في هذا الجدول قدرت قيمة الاحصائية فيشر F-stat للنماذج بـ 9.144310 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها Peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج (انظر الملحقين رقم (9) و(10)).

المطلب الثاني: نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بالنسبة للنموذج التي قمنا بإدراجه في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير (انظر الملحق رقم (10)).

ليكون النموذج كما يلي:

$$VA_t = -9518789.8314 + 0.026036 * IT_t + 0.004979 * FI_t - 0.0000347 * ASSA + 0.240353 * SU_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول أعلاه أن قيمة γ كانت سالبة $0.495132-$ ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0.0000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يشير على أن النموذج طويل الأجل يصحح أخطاء النموذج قصير الأجل في فترة قدرها تقريبا سنتين.

المطلب الثالث: المطلب الثالث: تحليل النتائج في الأجلين

1. تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل: يتضح من خلال الجزء السفلي من الملحق رقم (10) ما يلي:

- أن المتغير IT قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 1.52% (0.0152) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 2.60%.
- أن المتغير FI قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 0.50%.
- أن المتغير ASSA قد أثر بشكل سلبي على VA في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 39.23% (0.3923) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان VA بـ 0.00347%.
- أن المتغير SU قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 24.04%.

3. تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الملحق رقم (10) ما يلي:

- أن المتغير IT قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 3.41% (0.0341) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 1.29%.
- أن المتغير FI قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 0.25%.
- أن المتغير ASSA قد أثر بشكل سلبي على VA في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 39.98% (0.3998) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان VA بـ 0.00172%.

❖ أن المتغير SU قد أثر بشكل إيجابي على VA في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% إلى زيادة VA بـ 11.90%.

المطلب الرابع: الكشف عن جودة النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وقد جاءت النتائج كالتالي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

الجدول رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Test	x^2	Prob
Jarque-Bera	2.197298	0.333321

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن القيمة المقدرة لإحصائية كاي سكوار تساوي (2.197298) والاحصائية الاحتمالية قدرت بـ 0.333321 وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة مما يعني قبول فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

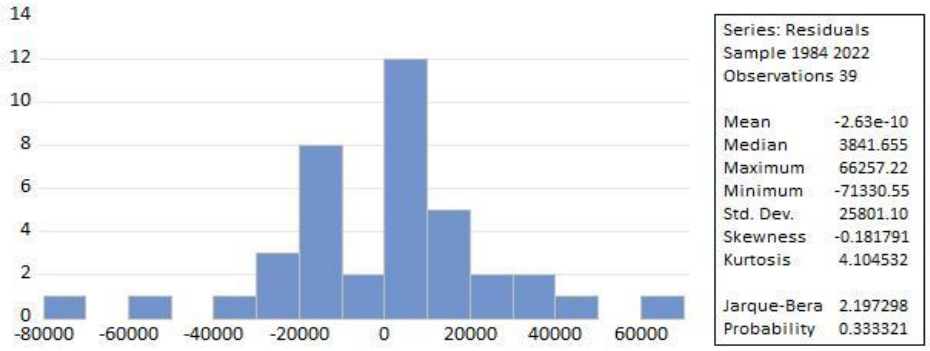

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

2. اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

الجدول رقم (19): اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Test	F-stat	Prob
Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test	0.200087	0.8203

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

يظهر اختبار Breusgh-Godfrey Serial correlation LM Test أن قيمة اختبار F تقدر بـ 0.200087 والاحتمالية الإحصائية (Prob) لاختبار F تساوي 0.8203 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 ومنه نقبل فرض العدم المتمثلة في عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج (انظر الملحق رقم (11)).

3. اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

الجدول رقم (20): اختبار عدم ثبات التباين

Test	F-stat	Prob
Heteroskedesticity Test ARCH	0.028339	0.8673

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

يظهر اختبار ARCH أن قيمة F قدرت بـ 0.028339 حيث قدرت القيمة الاحتمالية الإحصائية بـ 0.8673 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 إذن نقبل فرضية العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي النموذج (انظر الملحق رقم (12)).

4. اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، أما الاختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares وCUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، نرفض بذلك الفرضية الصفرية التي محتواها أن المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة باستقرارها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (24): اختبار المجموعة التراكمي المعاودة للبواقي بالنسبة للنموذج

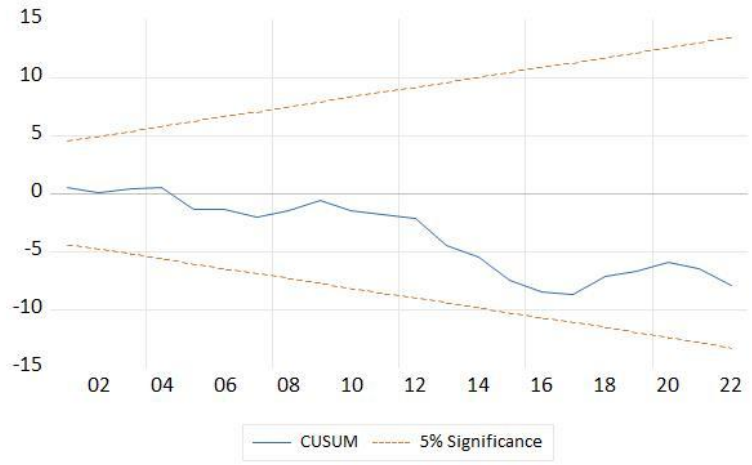

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (25): اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج

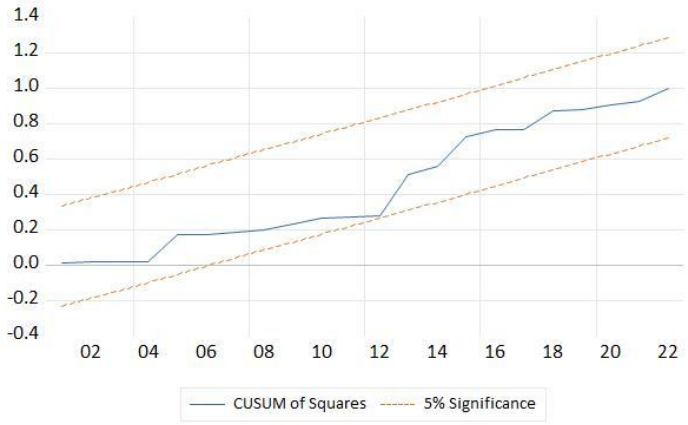

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

5. اختبار RAMSEY

الجدول رقم (21): اختبار RAMSEY للنموذج VA

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: VA VA(-1) VA(-2) VA(-3) VA(-4) IT FI FI(-1) FI(-2) FI(-3) FI(-4) ASSA SU SU(-1) SU(-2) SU(-3) SU(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.975460	21	0.3404
F-statistic	0.951522	(1, 21)	0.3404
Likelihood ratio	1.728248	1	0.1886

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.10E+09	1	1.10E+09
Restricted SSR	2.53E+10	22	1.15E+09
Unrestricted SSR	2.42E+10	21	1.15E+09

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-451.0008
Unrestricted LogL	-450.1367

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

تعبر فرضية العدم H_0 في هذا الاختبار على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد عكس الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة عدم التحديد.

الجدول رقم (21) يوضح نتائج إختبار مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.3404 وهي أكبر من القيمة المعنوية 0.05 (5 %) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الدالة لا تعاني من مشكل عدم التحديد والشكل الدالي للنموذج مقبول وبشكل ملائم وصحيح (انظر الملحق رقم (13)).

خلاصة:

تضمن هذا الفصل دراسة قياسية لنموذجي الإنتاج الفلاحي والقيمة المضافة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

حيث تم طرح جانب نظري لاختبارات الدراسة من خلال عرض أنواع السلاسل الزمنية واختبارات سكونها واستقرارها واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بالإضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة كمدخل للدراسة القياسية، وفي المبحث الثاني تم طرح البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها، من خلال ترميز للمتغيرات وعرض البيانات محل الدراسة ودراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية، أما في المبحث الثالث والرابع تم تقدير النموذجين وعرض هذه النتائج وتحليلها في الأجلين الطويل والقصير والكشف على جودة النموذجين.

ومن خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات تم التوصل إلى أنها مستقرة من نفس الدرجة، وبالتالي تحقق أول شرط لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتم التوصل إلى وجود علاقة توازنية في الأجلين الطويل المدى والقصير المدى بين متغيرات الدراسة.

خاتمة

بالرغم من الإمكانات الفلاحية (البشرية والطبيعية والمالية) التي تحتويها الجزائر إلا أنها لا تزال تعاني تبعية وخصوصا السلع الهيكلية كالقمح هذا ما يستوجب إعادة النظر في الرؤية الإقليمية والمحلية لحل هاته المشكلة، حيث يسمح استغلالها بتنوع الأنشطة الاقتصادية وإنشاء فرص عمل جديدة وزيادة كبيرة في مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وخصوصا التنويع والتركيز في كل منطقة على حدى حسب خصوصياتها التي تتميز بها مما يوجب إيجاد صيغ للتعاون وحل مشكلة النقل والمكننة الفلاحية.

كما يسمح تطوير القطاع الفلاحي من تحقيق الأمن الغذائي، ويحتاج الاستثمار الفلاحي إلى فترات زمنية طويلة نسبيا وارتفاع مخاطر الاستثمار وبالذات المخاطر الطبيعية الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكاثف الجهود والسعي إلى تجاوز هاته العقبات من خلال الدعم الكامل لهذا القطاع وتشجيع المنتج الفلاحي.

إن تنمية المبادلات الفلاحية والانتفاع المتبادل من الموارد والخبرات والتوسع الإقليمي والتركيز المحلي يؤدي إلى تحقيق المنفعة والربح لجميع الأطراف على حد سواء، وهذا لا يتحقق إلا بتكاثف الجهود والسهر على إنجاح الخطط التي من شأنها النهوض بهذا القطاع وإعطائه نفس جديد يجعله يحذو نحو النجاح واسترجاع مكانته أمام القطاعات الأخرى وتحقيقه مكانة منشودة والقضاء على مشكل التبعية.

نتائج الفرضيات

من خلال ما تناولته في هذه الدراسة تم التوصل إلى الإجابة على مجموعة من الفرضيات المطروحة فيها كما يلي:

بالنسبة للفرضية الرئيسية والتي مفادها أنه: "**يمكن للقطاع الفلاحي الجزائري من خلال مجموعة من الآليات المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية بالنظر للإمكانيات المتوفرة مع ضرورة تطويره**" فإن ما يؤكد صحتها هو ما تطرقنا إليه سابقا، حيث أن القطاع يساهم بشكل كبير من خلال توفير قيمة مضافة في الاقتصاد ككل وتوفير مناصب شغل ودفع عجلة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين والعاملين بالقطاع وتطور الإنتاج الفلاحي كما ونوعا، بالإضافة إلى اتباع سياسات متنوعة تساير التطور الاقتصادي الحاصل ومساهمة القطاع الفلاحي في القطاعات الأخرى، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.**

أما بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أنه: "**يمكن اعتبار التمويل والتسويق والتأمين والإرشاد آليات لزيادة الإنتاج والاستثمار الفلاحي وبالتالي تطوير القطاع الفلاحي**"، فإن القطاع الفلاحي يرتكز على الإنتاج الفلاحي والاستثمار وتطور العقار الفلاحي والصناعات الغذائية واستخدام التكنولوجيات الحديثة والمكننة بالاعتماد على مجموعة من الآليات كالتمويل والتأمين

والإرشاد والتسويق الفلاحي وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول وبالتالي **صحة الفرضية الأولى.**

وبالنسبة للفرضية الثانية: "**يعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في القطاعات الأخرى**" حيث أن الجزائر تزخر بإمكانيات فلاحية تسمح لها بالاعتماد على هذا القطاع حيث تبرز أهميته من خلال اعتمادها على مؤسسات وهيئات منظمة وداعمة له ومن خلال السياسات المتبعة في إصلاحه والجهود المبذولة في ذلك وبالتالي **صحة الفرضية الثانية.**

في حين نصت الفرضية الثالثة على أن: "**القطاع الفلاحي الجزائري يساهم في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية من خلال مجموعة من الآليات والركائز التي بدورها تساهم في الإنتاج الفلاحي**" وهذا ما تم تناوله في الجزء التطبيقي الذي خلص للنتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية بين الإنتاج الفلاحي والطماطم الصناعية المعبرة عن الصناعات الغذائية) ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الإنتاج الفلاحي والتمويل الفلاحي ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الإنتاج الفلاحي والتأمين الفلاحي ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الإنتاج الفلاحي والمساحات المستغلة (المعبرة عن العقار الفلاحي) ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة (المعبرة عن التنمية الإقليمية والمحلية) والطماطم الصناعية (المعبرة عن الصناعات الغذائية) ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة (المعبرة عن التنمية الإقليمية والمحلية) والتمويل الفلاحي ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة (المعبرة عن التنمية الإقليمية والمحلية) والتأمين الفلاحي ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة (المعبرة عن التنمية الإقليمية والمحلية) والمساحات المستغلة (المعبرة عن العقار الفلاحي) ذات معنوية إحصائية في الأجلين الطويل والقصير.

حيث تم اعتماد القيمة المضافة كمقياس للتنمية الإقليمية والمحلية واعتماد الإنتاج الفلاحي كمقياس لمدى نجاح القطاع الفلاحي وتطوره وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية وبالتالي **صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة

يمكن عرض نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- معظم الأراضي الفلاحية ذات طابع صحراوي أو صخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.
- قلة المياه ومشاريع الري، والاعتماد على سقوط الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها في كل مرة ولا في كمياتها ولا توزيعها.
- الإهمال وسوء التسيير في الكثير من الأراضي التي قد تفقد خصوبتها وعطائها وبذلك تصبح غير صالحة.
- قلة الارشاد الفلاحي وعدم كفاءته وعدم الاهتمام به لدى العديد من الفلاحين مما يؤدي إلى تدني الإنتاج لجهل الفلاحين وقلة وعيهم وبالتالي فقدان الخصوبة ورداءة البذور وبدائية الأساليب، والطرق المتبعة وما إلى ذلك.
- انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل إنتاج مربح.
- عدم توفر نظام قادر على توفير الإمكانيات والأموال الكافية والمتطلبات الحديثة بالسعر والوقت المناسبين.
- قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين الفلاح والأسواق، مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة للفلاحين من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى.
- يتأثر الإنتاج الفلاحي بعدة آليات أهمها التمويل والتأمين الفلاحيين بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية والاهتمام بالصناعات الغذائية، هذه الآليات من شأنها رفع قيمة ونوعية الإنتاج الفلاحي وبالتالي تطوير القطاع.

توصيات

هناك آليات كثيرة يجب التركيز عليها للنهوض بهذا القطاع كالتمويل والتسويق والتركيز على التسهيلات الإدارية والتنظيمية والأطر القانونية وحل مشكلة التصدير بتوفير النقل والتركيز على الصناعات الغذائية لدمج القطاعين الصناعي والغذائي دون أن ننسى استعمال الحكم الراشد

في هذا القطاع من خلال الوقوف على أهم مشاكله ومحاولة إيجاد الحلول المثلى لها، ولكي يؤدي هذا القطاع دوره الكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب العمل على:

- اتباع سياسة فلاحية واضحة المعالم تتماشى مع التطورات الحاصلة.
- تطوير الموارد الطبيعية من خلال توسيع الاستغلال الأمثل لها كزيادة السدود والاعتماد على التنويع والاستصلاح.
- العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية من هياكل ووسائل مختلفة من نقل وتخزين وتسويق ومحطات بحوث، وهذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الانفاق الاستثماري.
- توفير المدخلات الفلاحية المحسنة من أسمدة ومبيدات وطاقة، ... الخ.
- توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية الفلاحية، بما يعود بالفائدة على الجميع.
- معالجة مسألة علاقات الإنتاج والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الفلاحي.
- تدعيم التنمية التسويقية داخليا وخارجيا، واعتبار التسويق عملية مهمة مكملة للإنتاج من أجل إشباع حاجيات المستهلك، مع التقليل من التكاليف.
- توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الفلاحي.
- توفير بنوك بذور وسلالات حيوانية للحصول على نتائج أمثل.
- رفع وتيرة أشغال الطاقة الكهربائية وامتداد مساحتها للوصول إلى أقصى نقاط ممكنة.
- التركيز على القرى الفلاحية وتشبيب القطاع وتوفير امتيازات تساهم في استقطاب الشباب.

آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ظهرت إمكانية طرح بعض المواضيع، من أهمها:

- الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية الاقتصادية.
- رقمنة القطاع الفلاحي كأداة لدعم القطاع وتطويره.
- الإرشاد الفلاحي الحديث من خلال المواقع الالكترونية.
- ترقية التسويق الفلاحي وانعكاسه على المستثمرات الفلاحية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم

II. السنة النبوية الشريفة

1. صحيح البخاري 1/ 124 رقم 2027.

2. صحيح البخاري 1/ 226 رقم 2320.

3. صحيح مسلم 3/ 1188 رقم 1552.

4. المستدرك على الصحيحين للحاكم 2/ 10 وقال: صحيح الإسناد، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/ 159 رقم 607.

5. فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضا مواتا، الجزء 5.

III. الكتب

1. أحمد إسماعيل حسين، صفية محمود مرسي، "**الإرشاد الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2009.

2. أحمد السيد العادلي، "**أساسيات علم الارشاد الزراعي**"، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1973.

3. أيمن سليمان مزاهرة، "**الصناعات الغذائية**"، دار الشروق، عمان، 2000، ص 13.

4. بهجت محمد عبد المقصود، "**الاقتصاد الزراعي**"، المركز العلمي للبحوث والدراسات، جامعة أسيوط، مصر، 1988.

5. جمال زيدان، "**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**"، دار الأمة، الجزائر، 2014.

6. جواد سعد العارف، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

7. حازم الببلاوي، "**التنمية الزراعية إشارة خاصة إلى البلدان العربية**"، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.

8. حسن بهلول، "**القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**"، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1976.

9. حنان عبد القادر خليفة، "**التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016.

10. رشاد أحمد عبد اللطيف، "**أساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

11. رفعت لقوشة، "**قراءة في مفهوم التطور**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

12. سالم النجفي، "**التنمية الاقتصادية الفلاحية**"، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، العراق، 1987.

13. سوران توفيق العاني، "**علم الاقتصاد الزراعي**"، دار أسامة، الأردن، 2005.

14. صالح صبري مصطفى، "**الارشاد الزراعي –طرقه ومعيناته التعليمية–**"، جامعة عمر المختار، ليبيا، الطبعة الأولى، 1997.

15. طلال البابا، "**قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.

16. الطنوبي محمد عمر، "**مرجع الإرشاد الزراعي**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

17. عادل حسن، خليفة الأمين، "**التسويق الزراعي**"، دار زهران، الأردن، 2009.

18. عارف جواد سعد، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

19. عاكف الزغبي، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار الحامد، الأردن، 2006.

20. عبد الخالق محمد عشري، مسعد السعيد رجب، "**التمويل الزراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامع عين شمس، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

21. عبد الوهاب مطر الداهري، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1969.

22. عجة الجيلالي، "**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**"، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005.

23. عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1980.

24. عدنان مكي عبد الله البدراوي وفلاح جمال معروف العزاوي، "**التنمية والتخطيط الإقليمي**"، دار الكتب، جامعة الموصل، 1991.

25. عز الدين فراج، "**الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس**"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

26. عصام أنور سليم، "**القانون الزراعي في ضوء التحولات التشريعية المعاصرة وأحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا**"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002.

27. علي أحمد هارون، "**جغرافية الزراعة**"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

28. علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)**"، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

29. علي جدوع الشرفات، "**مبادئ الاقتصاد الزراعي**"، الدار العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2009.

30. علي محمود فارس وآخرون، "**أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني**"، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.

31. عمر حمدي باشا، "**نقل الملكية العقارية**"، دار هومة، الجزائر، 2002.

32. فاتح حركاتي، "**الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**"، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.

33. فؤاد بن غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

34. فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

35. فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011.

36. القريشي محمد صالح تركي، "**علم اقتصاد التنمية**"، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

37. محمد حسن قاسم، "**الملكية الزراعية – الايجار الزراعي**"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 1997.

38. محمد خميس الزوكة، "**الجغرافية الاقتصادية**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

39. محمد سعيد عبد الحميد زايد، ثناء النوبي أحمد سليم، "**إدارة الأعمال الزراعية**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

40. محمد صالح التركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010.

41. محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**"، دار وائل، الأردن، 2000.

42. محمود حميدات، "**مدخل للتحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2014.

43. مسعد السعيد رجب، محمد سيد شحاته، "**اقتصاد زراعي**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2008.

44. مصطفى أحمد فريد، "**الموارد الاقتصادية**"، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

45. منصور محمد حسين، "**مبادئ وأركان التأمين**"، منشأة المعارف، مصر، 2005.

46. منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

47. منير الفرشيشي قاض، "**محاضرات في القانون العقاري التونسي**"، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، طبعة ثانية، 2013.

48. منير نوري، "**التسويق –مدخل المعلومات والاستراتيجيات–**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

49. نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

50. نائل عبد الحافظ العواملة، "**إدارة التنمية**"، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

51. هاني حامد الضمور، "**إدارة قنوات التوزيع**"، دار وائل، الأردن، 2002.

IV. الرسائل والأطروحات

52. بن بدرة زهير، "**القطاع الفلاحي الجزائري الواقع والأفاق في ظل انفتاح السوق**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

53. بن سمينة دلال، "**التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990–2000)**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2004.

54. بوعافيا رضا، "**أنظمة استغلال العقار الفلاحي في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009.

55. جميلة لرقم، "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

56. حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1997.

57. خديجة علي بودية خرافي، "**دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2006، ص 42.

58. رابح زبيري، "**الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

59. زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

60. زيد المال صافية، "**حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**"، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013.

61. ساطور رشيد، "**محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية (حالة الاستثمار الخاص) دراسة قياسية 1970-2010**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

62. سايح بوزيد، "**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017.

63. سعيدي الشيخ، "**الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التعددية السياسية**"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي بلعباس، 2007.

64. سعيدي جميلة، "**دور التسويق الزراعي في تحسين جودة المنتج الزراعي -منتج زيت الزيتون-**"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016.

65. سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

66. الطيب هاشمي، "**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

67. عزاوي أعمر، "**استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

68. علي حسين خليفة الحاج، "**المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الانتاج الزراعي**"، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2008.

69. عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007–**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

70. فاطمة الزهراء طاهري، "**تسيير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011.

71. فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008.

72. كتمير حورية، "**أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2021.

73. كينه عبد الحفيظ، "**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

74. محمد غردي، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر –3–، 2012.

75. مليزي محمد أمين، "**دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004.

76. نادية بولحبال، "**أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2000.

77. هاشمي الطيب، "**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2006.

78. هيشر أحمد التيجاني، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016.

79. ياسين مكيو، "**تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي (دراسة حالة بعض البلدان الناشئة: الهند والبرازيل)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015-2016.

80. يحي عيسى، "**قرار الاستثمار الزراعي (دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية)**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 1998.

V. المجلات والدوريات

81. إبراهيم أحمد سعيد، "**أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**"، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع، 2011.

82. آمال بن صويلح، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، 2018.

83. بن زعلة إسماعيل، عبد الهادي مسعودي، "**مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

84. بوعزيز ناصر، "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**"، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 43، 2016.

85. جمال جعفري، العجال عدالة، "**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015-**"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.

86. حاوشين ابتسام، "**السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2014.

87. سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، "**مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا**"، مجلة المؤسسة، العدد 04، الجزائر، 2015.

88. سهيلة مصطفى، محمد راتول، "**تحليل أثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2012)**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الخامس، المغرب، جوان 2016.

89. شريفي أحمد، "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2009.

90. صفية حميدة قمداني، العربي غويني، "**دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

91. طالب بدر الدين، صالحي سلمى، "**واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.

92. عادل كدودة الزبيري، "**مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر**"، مجلة المياه، العدد 36، الجزائر، 2005.

93. عبد الله حمد الدباش، "**الاستثمار الزراعي ودوره في القطاع الزراعي في إقليم كوردستان – العراق**"، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، العراق، 2012.

94. غردي محمد، إدير رانية، برقون مريم، "**التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية –دراسة حالة صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك–**"، مجلة الإبداع، العدد 08، 2018.

95. غردي محمد، بن نذير نصر الدين، "**تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2016.

96. قاشي يوسف، مداحي محمد، "**متطلبات الصناعة الزراعية في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر – إنتاج التمور بالجزائر نموذجا–**"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ديسمبر 2017.

97. كفاح عباس رمضان، "**أزمة المياه في دول المغرب العربي**"، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، الإصدار 25، 2012.

98. لخضر رابحي وآخرون، "**التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية**"، مجلة الحقوق الحريات، المجلد 05، العدد 02، 2019.

99. ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، "**التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1، 2009.

100. محمد بلغالي، "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 02، 2009.

101. محمد جواد عباس شبع، "**التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق التوازن المكاني**"، مجلة آداب البصرة، العدد 55، 2011.

102. مزلف سعاد، شليحي الطاهر، "**قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الانتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020.

103. مغربي خيرة، "**اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016.

104. هناء فهمي أحمد عيسى، "**أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030**"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 38، جويلية 2022.

105. يوسف صوار وآخرون، "**السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي –الجزائر–)**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول، المغرب، سبتمبر 2015.

VI. المؤتمرات والملتقيات

106. باقر بن شعبان اللواتي، "**سياسات واستراتيجيات التسويق الزراعي في سلطنة عمان في ظل المتغيرات في تجارة السلع الزراعية والتجارة الدولية**"، تقرير مؤتمر حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، منظمة الأفرو–آسيوية للتنمية الريفية (أردو)، الأردن، 2–5 جويلية 2007.

107. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، "**سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

108. بوعريوة ربيع، "**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، جامعة بومرداس، يومي24–25 ماي 2017.

109. بونورة شعيب، بودلال علي، "**إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**"، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22 و23 أكتوبر 2002.

110. حنان بردي وآخرون، "**إشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي حالة الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات، القاهرة، 2020/05/04.

111. عامر أسامة، "**دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002–2013**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23–24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

112. عبدلي إدريس، جمال جعفري، "**الإصلاحات الفلاحية في الجزائر –واقعها، آفاقها، وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000–2019**–"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر –3–، يومي 24–25 ماي 2017.

113. علي حميدوش، "**من التنمية الوطنية إلى التنمية المحلية حالة ولاية المدية**"، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 17–2010/05/18.

114. عمر شريف، "**التنمية المستدامة وآليات تحسين الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة**"، الملتقى العلمي الدولي أداة وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 10–2009/11/11.

115. عمراني سفيان، "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 22–23 نوفمبر 2102.

116. مؤذن عمر وساقة مخلوف، "**السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية (حالة الجزائر)**"، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013.

117. نهى الغصيني أبو عجرم، "**دور الوعي البلدي في التنمية المحلية**"، المؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، 26–2006/03/27.

VII. الأوامر والمراسيم والقوانين والمناشير

118. الأمر رقم 66–178 بتاريخ 13–06–1966.

119. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 09 ديسمبر 1987، ص 21.

120. القانون 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري (الجريدة الرسمية رقم 90/49).

121. القانون رقم 08–16 المؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق لـ 03–07–2008 المتضمن إنشاء التوجيه الفلاحي.

122. القانون رقم 62–441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 13–12–1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

123. القانون رقم 63-165 بتاريخ 07-05-1963.

124. المرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1426 الموافق 18-05-2005 يتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه.

125. المرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 03 ذي القعدة 1430 الموافق 22-10-2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-87.

126. المرسوم التنفيذي رقم 10-214 المؤرخ في 07 شوال 1431 الموافق 16-09-2010 يحدد القانون الأساسي للغرف الفلاحية.

127. المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ في 22-09-2016.

128. المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

129. المرسوم التنفيذي رقم 20-129 المؤرخ في 28 رمضان 1441 الموافق 21-05-2020 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

130. المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 04 صفر 1442 الموافق 22-09-2020 المتعلق بإنشاء مكتب تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

131. المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 11 صفر 1442 الموافق لـ 29-09-2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان 1417 الموافق لـ 18-12-1996 المحدد للقواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية.

132. المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 01 ذو الحجة 1410 الموافق 23-06-1990 يتضمن تحديد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها.

133. المرسوم التنفيذي رقم 91-118 المؤرخ في 27-04-1991.

134. المرسوم التنفيذي رقم 91-38 المؤرخ في 01 شعبان 1411 الموافق 16-02-1991 يتضمن القانون الأساسي العام للغرف الفلاحية.

135. المرسوم التنفيذي رقم 91-480 المؤرخ في 07 جمادى الثانية 1412 الموافق لـ 14-12-1991 المتضمن تنظيم الدروس في المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة.

136. المرسوم التنفيذي رقم 95-97 المؤرخ في 01 ذي القعدة 1415 الموافق لـ 01-04-1995 المحدد للقانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها.

137. المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 06 شوال 1416 الموافق 24-02-1996 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

138. المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق 13-03-1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي.

139. المنشور الوزاري رقم 18-181 المؤرخ في 12-03-2018 المتعلق بالدعم الاستشاري.

VIII. التقارير والنشريات

140. التجاني علجان، "**الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها في تونس**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009.

141. سليمان سيد أحمد، "**التأمين الزراعي في السودان، تجربة إحدى شركات التأمين الزراعي**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009.

142. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**".

143. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد -الأمن الغذائي في الدول العربية-**"، الفصل العاشر، 2012.

144. عبد الحميد موسى البرغوثي، "**التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية اجتماعية إدارة البيانات والمعلومات الزراعية ودعم القرار**"، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009.

145. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**إشكالية التنمية الفلاحية**"، الدورة الرابعة عشر، 2000.

146. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**الظرف الاقتصادي والاجتماعي**"، الدورة العادية السادسة عشر، السداسي الأول 2000.

147. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر من أكبر رهانات المستقبل**"، ماي 2000.

148. محمد سمير الهباب، "**معلومات السوق: أهميتها وطرق جمعها**"، تقرير مؤتمر حول الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، منظمة الأفرو-آسيوية للتنمية الريفية (أردو)، الأردن، 2-5 جويلية 2007.

149. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، "**التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**"، مركز أنقرة، تركيا، 2010.

150. مصالح الوزير الأول، "**حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020**"، فيفري 2021.

151. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**"، المجلد 36، جامعة الدول العربية، 2016.

152. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 29، الخرطوم، 2009.

153. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**"، الخرطوم، السودان، 2014.

154. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة حول إنتاجية الأراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها**"، الخرطوم، 1995.

155. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، ورقة عمل مشتركة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2009.

156. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية –الجهاز المؤطر لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز–**"، 1998.

157. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية –نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، 2000.

158. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**"، 2000.

159. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي –عرض وآفاق–**"، ماي 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Livres

160. Charpentier, A, **"Cours Des Séries Temporelles, Théories Et Application"**, volume2, Université Paris daufine, 2004.

161. Damodar N. Gujarati, **"Basic Econometrics"**, 4th edition, The McGraw-Hill Companies, U.S.A., 2004.

162. Farrington J, **"The changing public role in agricultural extension"**, Food policy, vol 20, 1995.

163. Friedman. J, **"Regional Planning As A Fieled of Study"**, M.I.T Press, 1964.

164. Gary Armstrong, Philip Kotler, "**Principles of marketing**", Pearson Education Limited, Australia, 2015.

165. Keeble. L, **"Principle and Practice of Town and Country Planning"**, Estates Gazette, 2nd edition, London, 1969.

166. Koyenikan M, **"Issues for Agricultural Extension Policy in Nigeria"**, Journal of Agricultural Extension, Vol 12, 2008.

167. Regis Bourbonnais, **Cours Et Exercice Corrigé**, 9eme éditions, Paris : DUNOUD, 2015.

168. Sandrine Lardic & Valérie Mignon, **"Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières"**, economica ,2002.

169. Sylvie Martin, Jean-Pierre Védrine, **"Marketing : Les Concepts –Clés",** Les Edition D'organisation, Alger, 1993.

II. Revues

170. Chukwuone N, Agwu A, & Ozor N, **"Constraints and strategies toward effective cost-sharing of agricultural technology delivery in Nigeria: perception of farmers and agricultural extension personnel"**, Journal of International Agricultural and Extension Education.

171. Martin Petrick, **"Rediscovering the Virgin Lands: Agricultural Investment and Rural Livelihoods in a Eurasian Frontier",** Area Journal of World Development, Vol 43, 2013.

172. Mourad Boukalla, Ahmed Bouaita, **"évolutions récentes dans le secteur des dynamismes et pesanteurs"**, cahiers du cread n° 61, 37éme trimestre, 2002.

173. Rabah m'hamed, **"Un Programme D'Investissement Ambitieux"**, import maire, N 36, Mai 2003.

174. Rama R & Yoder E, **"Constraints in Transfer of Technology as Perceived By Extension Personnel"**. Journal of International Agricultural and Extension Education, Vol 3, 1996.

175. Van Den Ban A, **"Different ways of financing agricultural extension"**, AgREN Network Paper, 106**,** 2000.

III. Conférences Et Séminaires

176. Abderrahmane BOURAD, **"OFFRE NATIONALE EN MATIERE D'ASSURANCE AGRICOLE"**, Séminaire sur les Risques Agricoles –Assurance et Réassurance, 10 Juin 2007, Alger.

IV. Rapports Et Etudes

177. Burton E Swanson, **"Strengthening research-extension-farmer linkages"**, www.fao.org/3/W5830E/w5830e0l.htm#chapter%2019%20%20%20strengthening%20research%20extension%20farmer%20linkages.

178. MADR, **"Plan national de développement agricole"**, 2001,http://madrp.gov.dz/ministere/structures-administratives/.

179. Ministère de L'Agriculture et du développement rural, **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance"**, 16ème réunion d'évaluation des cadres, Algérie, 06/01/2013.

180. Ministre des Finances, **"LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE (SYNTHESE)"**, Juliet 2016.

181. Swanson B, Bentz R, & Sofranko A, **"Improving agricultural extension: A reference manual"**, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 1997.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

182. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://badrbanque.dz.

183. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz

184. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، https://www.cnma.dz

185. الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات، https://www.cna.dz

186. الموقع الرسمي لوزارة التجارة،
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures.

187. الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، https://madrp.gov.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الدلالات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	TRO	VA	IT	FI	ASSA	SU
Mean	975017.6	793707.8	5849056.	77548889	1.13E+09	41371482
Median	505135.7	412119.5	4485160.	16134111	7.69E+08	40817940
Maximum	3159146.	2598512.	15407000	3.41E+08	3.76E+09	43771755
Minimum	16765.40	12923.30	523680.0	445800.0	62671000	39468050
Std. Dev.	1085653.	887681.2	4600794.	1.06E+08	1.04E+09	1546889.
Skewness	0.967001	0.987073	0.897392	0.969849	0.994395	0.232216
Kurtosis	2.439602	2.490088	2.538904	2.287795	2.824338	1.517449
Jarque-Bera	7.264151	7.448430	6.152326	7.649818	7.141834	4.324465
Probability	0.026461	0.024132	0.046136	0.021820	0.028130	0.115068
Sum	41925759	34129437	2.52E+08	3.33E+09	4.88E+10	1.78E+09
Sum Sq. Dev.	4.95E+13	3.31E+13	8.89E+14	4.71E+17	4.53E+19	1.01E+14
Observations	43	43	43	43	43	43

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (02): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		VA	TRO	IT	FI	ASSA	SU
At Level							
With Constant	t-Statistic	2.0527	1.9792	0.0930	0.6498	-1.1742	-0.1740
	Prob.	*0.9998*	*0.9998*	*0.9615*	*0.9895*	*0.6767*	*0.9339*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1380	-1.2003	-1.8750	-1.8260	-2.1709	-2.8838
	Prob.	*0.9101*	*0.8975*	*0.6496*	*0.6742*	*0.4927*	*0.1778*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.8262	3.7457	1.6632	1.5591	-0.2607	2.5617
	Prob.	*0.9999*	*0.9999*	*0.9748*	*0.9688*	*0.5862*	*0.9969*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(VA)	d(TRO)	d(IT)	d(FI)	d(ASSA)	d(SU)
With Constant	t-Statistic	-3.3976	-3.4867	-7.7961	-7.6336	-3.7708	-6.4997
	Prob.	*0.0168*	*0.0134*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0064*	*0.0000*
		**	**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3013	-4.3882	-8.1023	-8.1010	-3.7228	-6.4371
	Prob.	*0.0077*	*0.0061*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0319*	*0.0000*
		***	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.2804	-2.3292	-7.3219	-7.2474	-3.6950	-5.8147
	Prob.	*0.0235*	*0.0209*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0005*	*0.0000*
		**	**	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		VA	TRO	IT	FI	ASSA	SU
At Level							
With Constant	t-Statistic	-2.4711	-2.6299	-0.2123	1.0771	-1.4880	-0.2649
	Prob.	*0.1301*	*0.0957*	*0.9289*	*0.9966*	*0.5296*	*0.9215*
		n0	*	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3118	-3.4209	-1.9990	-2.0524	-2.8297	-2.8371
	Prob.	*0.0793*	*0.0632*	*0.5849*	*0.5564*	*0.1954*	*0.1928*
		*	*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3257	-2.4768	1.1299	2.1300	-0.5752	2.2380
	Prob.	*0.0211*	*0.0146*	*0.9305*	*0.9909*	*0.4620*	*0.9930*
		**	**	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(VA)	d(TRO)	d(IT)	d(FI)	d(ASSA)	d(SU)
With Constant	t-Statistic	-1.7784	-1.7799	-7.7943	-6.9921	-3.7097	-6.4656
	Prob.	*0.3855*	*0.3848*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0075*	*0.0000*
		n0	n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9910	-0.2373	-7.9079	-7.5141	-3.6604	-6.3944
	Prob.	*0.0168*	*0.9898*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0368*	*0.0000*
		**	n0	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2638	-0.8341	-7.3484	-2.5445	-3.6950	-5.8197
	Prob.	*0.1865*	*0.3482*	*0.0000*	*0.0123*	*0.0005*	*0.0000*
		n0	n0	***	**	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (03): تقدير نموذج TRO

Dependent Variable: TRO
Method: ARDL
Date: 06/14/22 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1983 2022
Included observations: 40 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): IT FI ASSA SU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1024
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 0, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TRO(-1)	0.676624	0.063610	10.63704	0.0000
IT	0.010702	0.007646	1.399659	0.1722
FI	0.000651	0.000254	2.565655	0.0157
FI(-1)	0.000284	0.000309	0.920463	0.3649
FI(-2)	0.000441	0.000310	1.420993	0.1660
FI(-3)	0.000679	0.000337	2.015447	0.0532
ASSA	1.15E-05	2.40E-05	0.476410	0.6374
SU	0.028108	0.030057	0.935154	0.3574
SU(-1)	0.011454	0.040077	0.285793	0.7771
SU(-2)	0.054078	0.033589	1.610014	0.1182
C	-3712699.	791214.3	-4.692406	0.0001

R-squared	0.998399	Mean dependent var	1046707.
Adjusted R-squared	0.997847	S.D. dependent var	1092591.
S.E. of regression	50699.08	Akaike info criterion	24.73362
Sum squared resid	7.45E+10	Schwarz criterion	25.19806
Log likelihood	-483.6724	Hannan-Quinn criter.	24.90155
F-statistic	1808.354	Durbin-Watson stat	2.480666
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج EVEIWS

الملحق رقم (04): اختبار Bounds test للنموذج TRO

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TRO)
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/22 Time: 00:26
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3712699.	791214.3	-4.692406	0.0001
TRO(-1)*	-0.323376	0.063610	-5.083720	0.0000
IT**	0.010702	0.007646	1.399659	0.1722
FI(-1)	0.002055	0.000528	3.894692	0.0005
ASSA**	1.15E-05	2.40E-05	0.476410	0.6374
SU(-1)	0.093640	0.019821	4.724371	0.0001
D(FI)	0.000651	0.000254	2.565655	0.0157
D(FI(-1))	-0.001120	0.000430	-2.603077	0.0144
D(FI(-2))	-0.000679	0.000337	-2.015447	0.0532
D(SU)	0.028108	0.030057	0.935154	0.3574
D(SU(-1))	-0.054078	0.033589	-1.610014	0.1182

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IT	0.033096	0.020473	1.616575	0.1168
FI	0.006356	0.001117	5.690891	0.0000
ASSA	3.54E-05	7.80E-05	0.454007	0.6532
SU	0.289571	0.040036	7.232849	0.0000
C	-11481050	1591863.	-7.212337	0.0000

EC = TRO - (0.0331*IT + 0.0064*FI + 0.0000*ASSA + 0.2896*SU - 11481050.0021)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.25896	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	40	Finite Sample: n=40		
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455

المصدر: مخرجات برنامج EVEIWS

الملحق رقم (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TRO)
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/22 Time: 00:26
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3712699.	791214.3	-4.692406	0.0001
TRO(-1)*	-0.323376	0.063610	-5.083720	0.0000
IT**	0.010702	0.007646	1.399659	0.1722
FI(-1)	0.002055	0.000528	3.894692	0.0005
ASSA**	1.15E-05	2.40E-05	0.476410	0.6374
SU(-1)	0.093640	0.019821	4.724371	0.0001
D(FI)	0.000651	0.000254	2.565655	0.0157
D(FI(-1))	-0.001120	0.000430	-2.603077	0.0144
D(FI(-2))	-0.000679	0.000337	-2.015447	0.0532
D(SU)	0.028108	0.030057	0.935154	0.3574
D(SU(-1))	-0.054078	0.033589	-1.610014	0.1182

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IT	0.033096	0.020473	1.616575	0.1168
FI	0.006356	0.001117	5.690891	0.0000
ASSA	3.54E-05	7.80E-05	0.454007	0.6532
SU	0.289571	0.040036	7.232849	0.0000
C	-11481050	1591863.	-7.212337	0.0000

EC = TRO - (0.0331*IT + 0.0064*FI + 0.0000*ASSA + 0.2896*SU - 11481050.0021)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (06): اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.902831	Prob. F(2,27)	0.1686
Obs*R-squared	4.941511	Prob. Chi-Square(2)	0.0845

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (07): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.182911	Prob. F(1,37)	0.6714
Obs*R-squared	0.191849	Prob. Chi-Square(1)	0.6614

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (08): اختبار RAMSEY للنموذج TRO

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: TRO TRO(-1) IT FI FI(-1) FI(-2) FI(-3) ASSA SU SU(-1) SU(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.741565	28	0.4645
F-statistic	0.549919	(1, 28)	0.4645
Likelihood ratio	0.777984	1	0.3778

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.44E+09	1	1.44E+09
Restricted SSR	7.45E+10	29	2.57E+09
Unrestricted SSR	7.31E+10	28	2.61E+09

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-483.6724
Unrestricted LogL	-483.2834

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: TRO
Method: Least Squares
Date: 06/14/22 Time: 02:14
Sample: 1983 2022
Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRO(-1)	0.801695	0.180432	4.443198	0.0001
IT	0.009795	0.007803	1.255296	0.2197
FI	0.000656	0.000256	2.561613	0.0161
FI(-1)	0.000253	0.000314	0.805926	0.4271
FI(-2)	0.000437	0.000313	1.398233	0.1730
FI(-3)	0.000815	0.000386	2.111177	0.0438
ASSA	1.65E-07	2.86E-05	0.005756	0.9954
SU	0.015368	0.034826	0.441293	0.6624
SU(-1)	0.009191	0.040507	0.226894	0.8222
SU(-2)	0.043157	0.036917	1.169025	0.2522
C	-2686459.	1597191.	-1.681990	0.1037
FITTED^2	-2.70E-08	3.64E-08	-0.741565	0.4645

R-squared	0.998430	Mean dependent var	1046707.
Adjusted R-squared	0.997813	S.D. dependent var	1092591.
S.E. of regression	51097.14	Akaike info criterion	24.76417
Sum squared resid	7.31E+10	Schwarz criterion	25.27083
Log likelihood	-483.2834	Hannan-Quinn criter.	24.94736
F-statistic	1618.494	Durbin-Watson stat	2.662324
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (09): تقدير نموذج VA

Dependent Variable: VA
Method: ARDL
Date: 06/13/22 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1984 2022
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IT FI ASSA SU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 0, 4, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
VA(-1)	0.407122	0.188909	2.155117	0.0424
VA(-2)	0.355789	0.210493	1.690260	0.1051
VA(-3)	0.120301	0.198577	0.605816	0.5508
VA(-4)	-0.378343	0.198828	-1.902867	0.0702
IT	0.012891	0.005704	2.260113	0.0341
FI	0.000551	0.000210	2.625848	0.0154
FI(-1)	-3.05E-05	0.000263	-0.115880	0.9088
FI(-2)	0.000467	0.000269	1.738116	0.0962
FI(-3)	0.000293	0.000278	1.050820	0.3047
FI(-4)	0.001186	0.000273	4.348896	0.0003
ASSA	-1.72E-05	2.00E-05	-0.858648	0.3998
SU	0.021395	0.021535	0.993499	0.3313
SU(-1)	-0.005993	0.027535	-0.217668	0.8297
SU(-2)	0.049622	0.029794	1.665478	0.1100
SU(-3)	0.026211	0.027010	0.970440	0.3424
SU(-4)	0.027772	0.025082	1.107237	0.2802
C	-4713054.	843841.0	-5.585239	0.0000

R-squared	0.999169	Mean dependent var	873526.8
Adjusted R-squared	0.998564	S.D. dependent var	894780.1
S.E. of regression	33909.29	Akaike info criterion	24.00004
Sum squared resid	2.53E+10	Schwarz criterion	24.72518
Log likelihood	-451.0008	Hannan-Quinn criter.	24.26022
F-statistic	1652.333	Durbin-Watson stat	1.880841
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (10): اختبار Bounds test للنموذج VA

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(VA)
Selected Model: ARDL(4, 0, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/13/22 Time: 23:46
Sample: 1980 2022
Included observations: 39

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4713054.	843841.0	-5.585239	0.0000
VA(-1)*	-0.495132	0.075131	-6.590222	0.0000
IT**	0.012891	0.005704	2.260113	0.0341
FI(-1)	0.002465	0.000476	5.178970	0.0000
ASSA**	-1.72E-05	2.00E-05	-0.858648	0.3998
SU(-1)	0.119007	0.021244	5.601847	0.0000
D(VA(-1))	-0.097747	0.148333	-0.658967	0.5168
D(VA(-2))	0.258042	0.187464	1.376488	0.1825
D(VA(-3))	0.378343	0.198828	1.902867	0.0702
D(FI)	0.000551	0.000210	2.625848	0.0154
D(FI(-1))	-0.001945	0.000456	-4.268217	0.0003
D(FI(-2))	-0.001478	0.000340	-4.342759	0.0003
D(FI(-3))	-0.001186	0.000273	-4.348896	0.0003
D(SU)	0.021395	0.021535	0.993499	0.3313
D(SU(-1))	-0.103605	0.028182	-3.676261	0.0013
D(SU(-2))	-0.053983	0.025396	-2.125666	0.0450
D(SU(-3))	-0.027772	0.025082	-1.107237	0.2802

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IT	0.026036	0.009891	2.632190	0.0152
FI	0.004979	0.000534	9.327944	0.0000
ASSA	-3.47E-05	3.98E-05	-0.872643	0.3923
SU	0.240353	0.023522	10.21826	0.0000
C	-9518790.	929538.9	-10.24033	0.0000

EC = VA - (0.0260*IT + 0.0050*FI -0.0000*ASSA + 0.2404*SU - 9518789.8314)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.144310	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	39	Finite Sample: n=40		
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (11): اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.200087	Prob. F(2,20)	0.8203
Obs*R-squared	0.765031	Prob. Chi-Square(2)	0.6821

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (12): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.028339	Prob. F(1,36)	0.8673
Obs*R-squared	0.029890	Prob. Chi-Square(1)	0.8627

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

الملحق رقم (13): اختبار RAMSEY للنموذج VA

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: VA VA(-1) VA(-2) VA(-3) VA(-4) IT FI FI(-1) FI(-2) FI(-3) FI(-4) ASSA SU SU(-1) SU(-2) SU(-3) SU(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.975460	21	0.3404
F-statistic	0.951522	(1, 21)	0.3404
Likelihood ratio	1.728248	1	0.1886

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	1.10E+09	1	1.10E+09
Restricted SSR	2.53E+10	22	1.15E+09
Unrestricted SSR	2.42E+10	21	1.15E+09

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-451.0008
Unrestricted LogL	-450.1367

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: VA
Method: Least Squares
Date: 06/14/22 Time: 02:13
Sample: 1984 2022
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA(-1)	0.446370	0.193351	2.308604	0.0312
VA(-2)	0.428632	0.223566	1.917248	0.0689
VA(-3)	0.187622	0.210435	0.891590	0.3827
VA(-4)	-0.414564	0.202481	-2.047421	0.0533
IT	0.013787	0.005783	2.383850	0.0266
FI	0.000583	0.000213	2.743393	0.0122
FI(-1)	-2.66E-05	0.000264	-0.100794	0.9207
FI(-2)	0.000530	0.000277	1.917063	0.0689
FI(-3)	0.000372	0.000290	1.281999	0.2138
FI(-4)	0.001412	0.000358	3.944231	0.0007
ASSA	-3.09E-05	2.45E-05	-1.262706	0.2205
SU	0.009062	0.024992	0.362601	0.7205
SU(-1)	-0.009041	0.027741	-0.325902	0.7477
SU(-2)	0.046857	0.029962	1.563896	0.1328
SU(-3)	0.026434	0.027041	0.977562	0.3394
SU(-4)	0.022082	0.025778	0.856611	0.4013
C	-3781149.	1275277.	-2.964964	0.0074
FITTED^2	-5.04E-08	5.17E-08	-0.975460	0.3404

R-squared	0.999205	Mean dependent var	873526.8
Adjusted R-squared	0.998561	S.D. dependent var	894780.1
S.E. of regression	33946.71	Akaike info criterion	24.00701
Sum squared resid	2.42E+10	Schwarz criterion	24.77481
Log likelihood	-450.1367	Hannan-Quinn criter.	24.28249
F-statistic	1551.766	Durbin-Watson stat	1.912242
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS